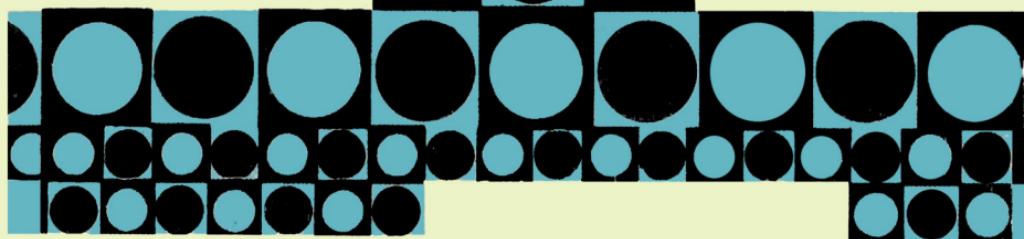


نیکولای بوخارین

الامبریالية والاقتضاد المالي



ترجمة: رجاء احمد



مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

الامبرالية والاقتصاد العالمي

**حقوق الطبع محفوظة لمركز الابحاث
والدراسات الاشتراكية في العالم العربي**

ص. ب: ٧٣٦٦ دمشق، ٧٠٢٥ نيكوسيا، ١١١ براغ ١ تشيكوسلوفاكيا

نلكس SY 412410 NAHJ

الطبعة الأولى

١٩٩٠

نیکولائی بوخارین

الامبریالية

والاقتصاد العالمي

ترجمة: رجاء احمد

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

* مقدمة
بِقَلْمِ
ف. أ. لينين

ال الحديث عن أهمية وحيوية الموضوعة التي يعالجها مؤلف ن. أ. بوخارين هذا ، لا يتطلب إيضاحاً خاصاً . فمشكلة الامبرالية ليست أكثر المشكلات أهمية وحسب ، بل لعل بوسعنا القول أنها المشكلة الأهم على الاطلاق ، في عالم علم الاقتصاد الذي يتفحص ويدرس الأشكال المتغيرة للرسالية في الأزمنة الراهنة . ويتبعن على كل متابع بهتم لا بالاقتصاد وحسب ، بل وبأي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية اليوم ، الاطلاع على الحقائق المتعلقة بهذه المشكلة بالشكل الذي قدمها به المؤلف في تفصيل يستند إلى أحدث المعطيات المتوافرة . وغنى عن القول أن من غير الممكن وجود تحليل تاريخي ملموس للحرب الراهنة ، لا يستند إلى الفهم التام لطبيعة الامبرالية في جوانبها الاقتصادية أو السياسية على حد سواء . فمن المستحيل

(*) في الأصل وقع لينين هذه المقدمة باسمه المستعار: ف. إيلين (اللاحظة من الناشر).

بغير ذلك ، التوصل إلى فهم للوضع الاقتصادي والدبلوماسي ، في العقود الأخيرة . وب بدون فهم هذا النوع ، يكون من السخافة الحديث حتى عن مجرد صياغة موقف صائب من الحرب . ومن منظور ماركسي يجسد بوضوح تام مستلزمات العلم الحديث ، عموماً ، لا مناص للمرء من الابتسام ازاء القيمة « العلمية » لمنهاج لا ينتهي من « الوثائق » التاريخية ، أو من الواقع السياسية اليومية ، الآ تلك الحقائق المعزولة ، التي من شأنها أن تكون ملائمة ومرضية للطبقات الحاكمة في بلد ما ، ويقدمها باعتبارها تحليلاً تاريخياً للحرب . هكذا هو الحال ، على سبيل المثال ، مع بليخانوف الذي افترق عن الماركسية تماماً ، حين ابتدأ باقتناص نتف من الحقائق لارضاء البوريشكيفين Purishkeviches والمليوخوفين Milyukovs ، عوضاً عن تحليل السمات والميول الأساسية للأمبريالية ، كنظام للعلاقات الاقتصادية لرأسمالية حديثة ، عالية التطور ، وناضجة ، بل وناضجة حد التفسخ over - ripe . ان المفهوم العلمي للأمبريالية يختزل في ظل ظروف كهذه ، إلى مستوى لعنة موجهة إلى المنافسين والخصوم الحاليين ، وإلى مناوئي الطرفين الأمبرياليين الروسيين . المذكورين آنفاً ، والذين يتطابق أساسهم الظبيكي كلية ، مع الأساس الظبيكي لمنافسيهم وخصومهم الأجانب . وفي تلكم الأيام ، أيام الكلمات المنبوذة والتنكر للمبادئ وخراب المفاهيم العالمية ، والتخلي عن القرارات ، والوعود الطنانة ، ينبغي الآ يأخذ المرء العجب من ذلك .

الأهمية العلمية مؤلف ن . أ . بوخارين ، تكمن ، بصورة خاصة ، في كونه قام بتحصص الحقائق الأساسية للاقتصاد العالمي المتعلقة بالأمبريالية ككل ، وكمراحلة محددة في نمو الرأسمالية الأعلى تطوراً . لقد كان ثمة في الماضي ، حقبة شهدت وجود « رأسالية سلمية » نسبياً ، وذلك حين استطاعت هذه الرأسالية قهر الانقطاع في أوروبا المتقدمة ، وكانت في وضع يسمح لها بالتطور بصورة هادئة ومنسجمة نسبياً ، وبالانتشار « سلمياً » في مناطق شاسعة من أراضٍ غير محتلة

بعد ، وأقطار لم تكن قد دخلت الدوامة الرأسمالية بعد ، بصورة نهائية . وبالطبع ، فحتى في تلك الحقبة التي حلت تقريرياً في الفترة بين ١٨٧١ - ١٩١٤ ، فإن الرأسمالية «السلمية» خلقت ظروف حياة كانت أبعد ما تكون عن السلمية ، سواء بالمعنى العسكري أو بالمعنى الظبيقي العام . ولم تكن هذه الحقبة بالنسبة لتسعة أعين السكان في البلدان المتقدمة ، وبالنسبة لعشرات الملايين من سكان المستعمرات والبلدان المتخلفة ، حقبة «سلام» على الأطلاق ، بل كانت حقبة اضطهاد وتعذيب ورعب . زاد من وطأتها جميعاً أنها بدت وكأنها بلا نهاية . لكن تلك الحقبة ولّت إلى غير ما رجعة . وحلت في أعقابها أخرى جديدة ، أكثر عنفاً نسبياً ، حافلة بتغيرات خطيرة ، وبكوارث وصراعات . حقبة لم تعد تبدي للجماهير الكادحة كرعب ليست له نهاية ، بل كنهاية مليئة بالرعب .

ومن الأهمية بمكان تذكر حقيقة أن هذا التغيير لم ينبع إلا عن التطور والنمو والاستمرارية المباشرين ، في الميول الأساسية الراسخة للرأسمالية والانتاج السلمي عموماً . ان نمو التبادل السلمي ، ونمو الانتاج الكبير ، هي ميول أساسية ملحوظة على مدى قرون في أرجاء العالم كله . ففي مرحلة محددة من نمو الانتاج الكبير ، وبالتحديد ، في المرحلة التي تم الوصول إليها عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تقريباً ، قاد التبادل السلمي إلى تدويل للعلاقات الاقتصادية وإلى تدويل لرأس المال مصحوباً بزيادة هائلة في الانتاج الكبير . وكان هذا التدويل من الضخامة بحيث شرع الاحتياطي يحمل محل المنافسة الحرة . ولم تعد الأنماط السائدة ، مؤسسات تتنافس بحرية داخل القطر وعبر العلاقات بين الأقطار ، بل تحالفات احتكارية لأرباب العمل والتروستات . وغداً الحاكم النموذجي للعالم هو رأس المال المالي . وهو قوة مزنة ومحركة بشكل مميز ، متداخلة في الوطن وعالمياً وبشكل مميزة ، وذات تجربة مميزة عن الفردانية وافتراق عن العمليات المباشرة للإنتاج ، وقدرة مميزة على التركز . انه قوة قامت حتى الآن بخطوات كبيرة بشكل مميزة ، على طريق التركز ،

لدرجة صار معها بعض مئات من المليارديرية والمتينيرية يتحكمون بمصير العالم كله تقريباً .

ويوسع المرء من زاوية نظرية وتجريدية ، التوصل إلى الاستنتاج الذي توصل إليه كاوتسكي (الذي افترق عن الماركسية مثل آخرين عديدين ، لكنه فعل ذلك بطريقة مختلفة) . ومفاد هذا الاستنتاج أن زمناً ليس بالبعيد سيأتي ، يتوحد فيه أقطاب الرأسمال أولئك في تروست عالمي واحد يحمل المنافسين كافة ، ويحمل صراع رأس المال المالي الموحد عالمياً ، محل الصراع الذي يخوضه رأس المال المالي المحدود ضمن حدود قومية . لكن استنتاجاً كهذا ، لا يعدو أن يكون تجريدياً وتيسيرياً وخاطئاً ، بالضبط مثل نظيره الذي توصل إليه « ستروفيو » نا our « struveists » و« اقتصاديوا » تسعينيات القرن الماضي . لقد انطلق الآخرون من الطبيعة التقديمية للرأسمالية ، ومن حتميتها ، وانتصارها النهائي في روسيا ، ليصبحوا في بعض الأحيان تبريريين (يعبدون رأس المال ، ويبرمون معه اتفاقيات سلمية ، ويمتدحونه عوضاً عن محاربته) . وغدا هؤلاء في أحيان أخرى ، بعيدين عن السياسة (أي يرفضون السياسة أو أهميتها ، وينكرنون احتلال نشوب اضطرابات سياسية عامة . . الخ) ، على أن هذا الخطأ كان هو المفضل لـ « الاقتصاديين » . وفي أحيان ثالثة ، غدا هؤلاء وعاظاً بـ « الاضراب » البسيط المحسض (لقد عنى الاضراب العام هم ذروة الحركة الاشتراكية . اذ رفعوه إلى مرتبة ، تجاهلوا أو نسوا معها الأشكال الأخرى للحركة . فباتت القفزة المميتة Salto Mortal للانتقال من الرأسمالية إلى دمارها ، تتم بالاضرابات وحدها) . وثمة مؤشرات على أن تقدمية الرأسمالية التي لا خلاف حولها ، مقارنة بـ « جنة » المنافسة الحرة شبه الجشعة ، ومقارنة بحتمية الامبرالية وانتصارها النهائي على رأس المال « السلمي » في البلدان المتقدمة في العالم ، يمكن أن تؤدي في الوقت الراهن إلى بلايا وأنخطاء سياسية وغير سياسية لاتقل عدداً أو تنوعاً .

ويقدر تعلق الأمر بكاوتسيكي ، على وجه الخصوص ، فإن افتراقه السافر عن الماركسية ، لم يقدره إلى رفض السياسة أو نسيانها ، ولا إلى الاستهانة بالنزاعات السياسية العديدة والمتعددة ، أو بالاضطرابات والتحولات التي تميز بشكل خاص عصر الامبرالية ، مثلما لم تؤدي قطبيعته تلك إلى جعله داعية للامبرالية . لكنها أوصلته إلى أن يحمل بـ«رأسمالية سلمية» ، رأسالية سلمية حللت محلها امبرالية غير سلمية ، شرسة وكارثية . لقد اضطر كاوتسكي للاعتراف بذلك . وقد اعترف به في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٠٩ في عمل ^(*) مميز استخلص فيه للمرة الأخيرة له كماركسي ، استنتاجات دقيقة . وإذا كان من المستحيل لهذا السبب ، الحلم ببساطة وفجاجة وبصورة مباشرة ، بالعودة إلى الوراء ، من الامبرالية إلى رأسالية «سلمية» أفاليس ممكناً منح هذه الأحلام البرجوازية الصغيرة في جوهرها مظهر التأمل البريء ، بما فوق الامبرالية Ultra imperialism العالمي لامبراليات قومية (أو بصورة أدق مؤطرة بإطار الدولة) « تكون قادرة » على إلغاء أكثر النزاعات إيلاماً وازعاجاً وبشاشة ، كما هو الحال بالنسبة للحروب والاضطرابات السياسية .. الخ ، وهو ما يخشاه البرجوازي الصغير كثيراً ، فلماذا إذن لا تخفي هذه النزاعات من الحقبة الراهنة للامبرالية ، وهي الحقبة التي حلّت للتو ، والتي تتفقاً الأعين بما تحفل به من كل أنواع النزاعات والكوارث ؟ ولماذا لا تحول إلى تلك الأحلام البريئة بمرحلة « فوق امبرالية » سلمية نسبياً ، وخالية نسبياً من النزاعات ، وغير كارثية نسبياً ؟ لماذا لا تزيح هذه المرحلة المهمات « القاسية » التي فرضتها حقبة الامبرالية التي تحكم الآن في أوروبا ؟ وعوضاً عن الحلم بامكانية انتهاء هذه الحقبة قريباً ، وبامكانية أن تلتحقها حقبة فوق امبرالية « مسلمة » ، نسبياً ، لا تستلزم تاكتيكات بمثل هذه « الحدة » ، لماذا لم يحدث هذا التحول فعلًا ؟ إن كاوتسكي يقول ، بصورة مباشرة ، إن « طوراً جديداً للرأسمالية كهذا ،

(*) . نقصد بهذا العمل كراسه المعنون (Der Weg zur Macht) أي : (الطريق إلى السلطة).

يعني (فوق امبريالية) هو طور قابل للتصور مهما تكن الظروف . أما حين يتعلق الأمر بامكانية نشوء هذا الطور وتحققه ، فليس لدينا ما يكفي من المعطيات للإجابة على هذا السؤال » (نيتسايت ، ٣٠ نيسان (أبريل) ، ١٩١٥ ، ص ١٤٤)^(١) .

ولا يوجد ذرة من الماركسية في هذا التوجه نحو تجنب رؤية الامبريالية القائمة أمامنا ، والانتقال في الأحلام إلى حقبة « فوق امبريالية » لا نعرف حتى ما إذا كانت قابلة للتحقق . في هذا المنطق يتم القبول بالماركسية حين يتعلق الأمر بذلك « الطور الجديد من الرأسمالية » الذي يفشل خترعه نفسه في ضمان امكانية تتحققه . أما حين يتعلق الأمر بالطور القائم والراهن من الرأسمالية ، فإنه لا يقدم لنا ماركسية ، بل ميلاً برجوازياً صغيراً مغرياً في الرجعية ، لتخفيض التناقضات . لقد وعد كاوتسكي في وقت من الأوقات في الماضي ، بأن يكون ماركسيّاً في الحقبة المضطربة القادمة ، التي كان جبراً على التنبؤ والاعتراف بها على نحو واضح ، أثناء كتابة مؤلفه عن الحرب القادمة في ١٩٠٩ . أما الآن ، وحين أصبح من الواضح تماماً ، أن تلك الحقبة قد حلّت ، فإن كاوتسكي يعد مرة أخرى ، بأن يكون ماركسيّاً ، ولكن في الحقبة القادمة فقط ، أي في حقبة ما فوق الامبريالية ، لا يعرف ان كانت ستأتي أم لا ! بكلمات أخرى ، فإن لدينا وعداً من كاوتسكي بأن يكون ماركسيّاً يوماً ما في حقبة أخرى ، ولكن ليس في ظل الظروف الراهنة ، ولا في هذه اللحظة . بالنسبة للعد ، لدينا ماركسية بالذين on credit ، وعد بالماركسية ، ماركسية مؤجلة . أما بالنسبة للليوم ، فلدينا نظرية انتهازية برجوازية صغيرة - وليس نظرية فقط - لتخفيض التناقضات . إنها شيء يشبه الأمية المعدة للتصدير التي تسود في أيامنا هذه ، صفو الأميين والماركسيين المتحمسين - والمحمسين جداً ! - الذين يتعاطفون مع كل تعبير عن الأمية في معسكر العدو ، وفي أي مكان آخر ، إلا في أوطنهم ، أو بين حلفائهم .

(١) هذا المقطع مأخوذ من مقالة كاوتسكي المعنونة (خطوتان نحو اعادة النظر) Umlernen نيو زايت ، رقم ٥ ، ١٩١٥ .

الذين يتعاطفون مع الديمقراطية طالما تظل وعداً من وعود حلفائهم ، ويتعاطفون مع « حق تقرير المصير للشعوب » ، ولكن ليس لتلك الشعوب التابعة التي تتشرف بانتمائها إلى بلد الشخص المتعاطف . وباختصار فإن هذا واحد من منوعات النفاق الكثيرة ، التي تسود أزماننا اليوم .

ولكن ، هل يوسع المرء أن ينكر ، على أي حال ، أن بالامكان « التفكير » تحريدياً بطور جديد للرأسمالية ، يعقب الامبرالية ، وبالتحديد ، بطور ما فوق الامبرالية ؟ كلا . فهو يوسع المرء التفكير بطور كهذا تحريدياً . ولكن ، عملياً ، فإن من يستعيض عن المهام الخطيرة الراهنة لليوم ، بأحلام عن مهام سهلةٍ للمستقبل ، يغدو انتهازياً . وهذا يعني نظرياً ، أن يتحقق المرء في الوقوف على أرضية الواقع ، والاستناد إلى التطورات الجارية الآن في الحياة الواقعية ، وأن يحرر نفسه منها باسم الأحلام . ولا شك في أن التطور يسير في اتجاه تروست عالمي واحد من شأنه أن يتطلع كل المشاريع وكل الدول بدون استثناء . لكن التطور في هذا الاتجاه ، يجري في ظل ضغوط وتناقضات ونزاعات والتوازنات ووتيرة ، ليست اقتصادية وحسب ، بل سياسية وقومية .. الخ ، أيضاً ، تتميز بدرجة من الحدة ، ستؤدي بالرأسمالية إلى الانفجار حتى ، قبل أن يتم الوصول إلى تكوين تروست عالمي واحد ، وقبل أن تشكل رؤوس الأموال المالية القومية المنفردة ، اتحاداً عالمياً لـ « مافوق الامبرالية » . وعند ذاك فإن الرأسمالية ستتحول إلى نقيسها .

كانون الأول

١٩١٥

تمهيد ..

البحث الذي نلقت هنا انتبه القارئ إليه ، يمثل تطويراً لمقالة نشرت في الخارج ، في الحولية السنوية (الشيوعي) alamanac Communist . وقد تم شحن المخطوطة ، في الوقت المناسب قبل حوالي السنتين ، من الخارج إلى روسيا .
تعرضت المخطوطة ، بادىء ذي بدء ، لهجمة من قبل الرقيب العسكري .
ثم جرى بطريق الخطأ ، ارسالها إلى الناشر غير المناسب . بعد ثورة شباط - آذار ١٩١٧ ، تم « العثور » على المخطوطة . وكان من المفترض أن ترى النور في تموز ، لولا أن رجال المخابرات والكافارات الذين قاموا بالهجوم على مطبعة حزبنا ، توّلوا بدورهم « الاهتمام » بمخطوطة . بعد ذلك بزمن طويل تم انقاذ المخطوطة وهي بشكل مشوه : فالمقدمة المستفيضة القيمة التي كتبها الرفيق ليدين ، وأنا هنا أعترف بفضلـهـ بامتنان لا حد له ، كانت مفقودة .^(*)
وبما أن تاريخ كتابة هذا المؤلف ، تعود إلى سنتين ، لذلك فإن الأرقام

(*) تم العثور لاحقاً على مخطوطة المقدمة ، المدرجة في المجلد الحالي وقد نشرت للمرة الأولى في البرافدا في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٧ - الناشر .

الاحصائية الواردة فيه قديمة ، بالطبع ، لاسيما تلك المتعلقة منها بتأثيرات الحرب . ولسوء الحظ ، فإن الفرصة لم تسنح حتى الآن لتنقية المخطوطة واغنائها بممواد احصائية جديدة . لقد قمت ، فقط ، بإعادة كتابة الصفحات المفقودة ، وأضفت الفصل الأخير ، الذي لم يكن ظهوره مكناً بحكم الرقاقة .

لقد توافقت كتابة هذه المخطوطة ، مع وقت كانت فيه الاشتراكية ، المضطهدة من قبل الرأسمال « الاشتراكيين » الخونة ، تعانى من أفعى الاذلالات الممكنة . وقد توفر للكاتب ، مباشرة بعد ارساله المخطوطة إلى روسيا ، متسع من الوقت للتأمل في الأفاق الثورية المقبلة ، حيث كان يقع في السجن الملكي السويدي .. . وبعد ، فهذا التمهيد تمت كتابته في مرحلة ، كانت الاشتراكية الثورية تحقق فيها ، انتصارها الأعظم في روسيا .

والرغبة العارمة تتملك الكاتب ، في أن كتابه هذا ، سيتحول فوراً من سلاح ضد الامبرالية إلى وثيقة تاريخية تحتل مكانتها اللائقة فوق رفوف الأرشيفات .

٢٥ تشرين الثاني / ١٩١٧

القسم الأول

الاقتصاد العالمي وعملية تدويل الرأسمال

الفصل الأول

تعريف الاقتصاد العالمي

- ١ - الامبرالية كمشكلة للاقتصاد العالمي .
- ٢ - التقسيم العالمي للعمل باعتباره مسألة تقسيم اجتماعي للعمل .
- ٣ - المستلزمات الطبيعية والاجتماعية للتقسيم العالمي للعمل .
- ٤ - التبادل العالمي كعملية ضرورية ومنتظمة للسلع .
- ٥ - السوق العالمي للسلع .
- ٦ - السوق العالمي - النقدي لرأس المال .
- ٧ - الاقتصاد العالمي كنظام للعلاقات الانتاجية .
- ٨ - أشكال متنوعة لإقامة علاقات الانتاج .
- ٩ - الاقتصاد الاجتماعي بشكل عام والاقتصاد العالمي (ذات للنشاط الاقتصادي) .

الصراع بين الدول « القومية » ، وهو ليس إلا الصراع الذي يجري بين الفئات والمجموعات الخاصة من البرجوازية ، ليس معلقاً في الهواء . ولا يستطيع المرء أن يصور هذا النزاع الهائل الضخم وكأنه يدور في فراغ بين كتلتين . بل على العكس فالنزاع ذاته مشروط بالوسط الخاص الذي تعيش وتنمو فيه « العضويات الاقتصادية القومية » . « national economic organisms » لكن هذه الأخيرة ، لم تعد منذ زمن Fichte كلاً منعزلاً ، « اقتصاداً معزولاً » حسب التسمية - المودة - التي أطلقها فيخته أو تيونن Thünen . إنها ، على العكس ، ليست سوى أجزاء في ميدان أكبر بكثير هو ميدان « الاقتصاد العالمي » . وكما ان كل مشروع فردي هو جزء من الاقتصاد « القومي » كذلك ، فإن كل واحدة من هذه « الاقتصادات القومية » تدرج في منظومة الاقتصاد العالمي . وهذا يفسر لماذا يتغير ، قبل كل شيء ، اعتبار النزاع بين « المجتمعات الاقتصادية القومية » الحديثة ، نزاعاً بين الأجزاء المتنافسة المختلفة في الاقتصاد العالمي . تماماً كما نظر بالضبط إلى النزاع الدائر بين المشاريع الفردية في سعيها لتصبح واحدة من ظواهر الحياة الاجتماعية - الاقتصادية . وعليه ، فإن إشكالية دراسة الامبرالية بسماتها الاقتصادية المميزة ومستقبلها ، تختزل نفسها إلى إشكالية

تحليل الميول في تطور الاقتصاد العالمي ، والتغيرات المحتملة في بنية الداخلية . ولكن ، قبل أن نبدأ تفحص هذه الأشكالية ، يتعين علينا قبل كل شيء ، الاتفاق على ما ينبغي أن نفهمه من تعريف «الاقتصاد العالمي».

أساس الحياة الاجتماعية هو إنتاج السلع المادية . وفي المجتمع الحديث الذي لا يتبع متوجات بحد ذاتها ، بل سلعاً ، أي متوجات معدة للتبدل سلفاً ، فإن عملية تبادل مختلف المتوجات تعبر عن تقسيم العمل بين الوحدات الاقتصادية التي تنتج هذه السلع . مثل هذا التقسيم للعمل ، وهو معاير لتقسيم العمل في إطار مشروع واحد ، هو ما اصطلح ماركس على تسميته بالتقسيم الاجتماعي للعمل . ويمكن بوضوح أن يتجلى التقسيم الاجتماعي للعمل في أشكال عدّة . مثلاً ، يمكن أن يكون هناك تقسيم للعمل بين مشاريع مختلفة على نطاق القطر . أو يمكن أن يكون ثمة تقسيم للعمل بين مختلف فروع الانتاج . كذلك ، يمكن أيضاً أن يكون ثمة تقسيم للعمل بين تلك الأجزاء الضخمة التي تشكل محمل الحياة الاقتصادية برمتها ، . . . مثلاً التقسيم القائم بين الصناعة والزراعة . ويمكن أن يكون هناك تقسيم للعمل بين أقطار تمثل أنظمة اقتصادية مستقلة في نطاق المنظومة العامة . .

إلا

ومن الممكن اقتراح تسميات مختلفة ، وتقديم أكثر من قاعدة واحدة لتصنيف الأشكال الاقتصادية ، حسب الأهداف التي يعني البحث التوصل إليها . لكن ما يهمنا بهذا الخصوص هو الحقيقة التي تقول ، بأن ثمة إلى جانب الأشكال الأخرى للتقسيم الاجتماعي للعمل ، تقسيم للعمل بين «الاقتصادات القومية» بين الأقطار المختلفة . تقسيم للعمل يتجاوز حدود «الاقتصاد القومي» أي : تقسيم عالمي للعمل .

يوجد ، ثمة ، نوعان من المستلزمات الضرورية للتقسيم العالمي للعمل : مستلزمات طبيعية مشروطة بالفرقـات القائمة بين الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه

«عضويات الانتاج» Production organisms المختلفة ، ومستلزمات ذات طبيعة اجتماعية مشروطة بالفروقات في المستوى الثقافي والبنية الاقتصادية وتطور القوى المنتجة في الأقطار المختلفة .

دعونا نبدأ الآن بالأولى ..

نكتشف مجتمعات مختلفة في بيئاتها الطبيعية ، وسائل مختلفة للعيش والانتاج . ونتيجة لذلك ، فإن طرائقها الانتاجية ، وأساليب الحياة فيها ، ومنتجاتها تكون مختلفة أيضاً . وبفضل هذه الفروقات التي تطورت بصورة عفوية ، يحدث أن يقون بين المجتمعات ، حين تتصل بعضها ، تبادل بين منتاجاتها العديدة ، الواحدة مقابل الآخر ، بحيث تأخذ هذه المنتجات بالتحول تدريجياً إلى سلع ، والتبادل لا يخلق الفرق القائم بين ميادين الانتاج . إنه يقيم العلاقة بين ميادين الانتاج المختلفة ، ويجعل هذه الميادين بالتالي ، إلى فروع للاقتصاد الجماعي الاجتماعي تتبادل الاعتماد على بعضها بهذه الدرجة أو تلك .^(١)

هذا الفرق في ميادين الانتاج ، ينجم هنا عن الفروقات في ظروف الانتاج الطبيعية . وليس صعباً العثور على إيضاحات عديدة لدعم هذا التأكيد . دعونا على سبيل المثال ، نأخذ مملكة النبات .

يمكن إنتاج القهوة في ظروف مناخية معينة فقط . وهي تنمو أساساً في البرازيل ، وجزئياً في أمريكا الوسطى ، وبدرجة أقل بكثير في أفريقيا (الحبشة ، أفريقيا الوسطى البريطانية ، أفريقيا الشرقية الألمانية) ، وفي آسيا ١ الهند الهولندية الهند البريطانية ، المنطقة العربية Malakka Arabia . ويمكن إنتاج الكاكاو في الأقطار الاستوائية فقط . والمطاط ، هذا المنتج الذي يلعب دوراً كبيراً

(١) كارل ماركس : رأس المال . المجلد الأول (الترجمة الانكليزية التي قام بها ايدن وسيدان بول) ص ٣٧١ . في الأمثلة التالية ، لم نأت على ذكر الأقطار التي يجري فيها إنتاج مادة معينة فقط ، لقد أوردنا ذكر تلك الأقطار التي منها يجري تصدير المادة فقط ..

جداً في الانتاج الحديث ، يتطلب هو الآخر ظروفًا مناخية معينة ، ويقتصر إنتاجه على بلدان معدودات (البرازيل ، الأكوادور ، بيرو ، بوليفيا ، غويانا ... إلخ). أما القطن ، وهو منتوج يحتل المركز الأول بين كل المزروعات الليفية ، بفضل أهميته في الحياة الاقتصادية ، فيتتج في الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ، مصر ، الصين ، آسيا الصغرى ، ومناطق آسيا الوسطى الروسية . ويصدر الجوت ، الذي يحتل المركز الثاني ، من بلد واحد فقط ، هو الهند بالتحديد . وإذا أخذنا إنتاج المعادن ، فإننا نجد الصورة نفسها ، ما دمنا هنا نتعامل إلى حد معين مع ما يعرف باسم « الموارد الطبيعية » لفطر ما . الفحم ، على سبيل المثال ، يصدر من أقطار يوجد فيها على شكل رواسب طبيعية متراكمة (إنكلترا ، ألمانيا ، الولايات المتحدة ، النمسا ... الخ) . والكيروسين ، يجري إنتاجه في أقطار تملك وفرة من النفط (الولايات المتحدة الأمريكية ، القفقاس ، هولندا ، الهند ، رومانيا ، غاليسيا) . خامات الحديد يجري استخراجها من إسبانيا ، السويد ، فرنسا ، الجزائر ، نيوزيلندا ، كوبا ... إلخ . ويمكن العثور على خامات المغنيز بالدرجة الأولى ، في القفقاس ، جنوب روسيا ، الهند والبرازيل . وتوجد مناجم النحاس بوفرة غزيرة في الغالب في كل من : إسبانيا ، اليابان ، جنوب أفريقيا البريطانية ، جنوب غرب أفريقيا الألمانية ، استراليا ، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المكسيك ، شيلي وبوليفيا .

وبالرغم من أهمية الفروقات الطبيعية في ظروف الانتاج ، إلا أنها تتراجع إلى الوراء أكثر فأكثر ، مقارنة بالفروقات الناجمة عن التطور المتفاوت للقوى المنتجة في الأقطار المختلفة .

« ينبغي التأكيد على أن الظروف الطبيعية لا تمتلك سوى أهمية نسبية بالنسبة لعلاقات الانتاج ، مثلها في ذلك مثل التجارة والنقل . أي إن أهميتها السلبية أو الإيجابية ، تتوقف إلى حد كبير على المستوى الثقافي للإنسان . وبينما يمكن اعتبار

الظروف الطبيعية . . . (مقاسة بالمقاييس البشري للزمان والمكان) ككيانات ثابتة ، فإن المستوى الثقافي للإنسان كيان متغير . ومما تكن أهمية الفروقات في الظروف الطبيعية لبلد ما ، بالنسبة للانتاج والنقل ، فإن الفروقات الثقافية ، لا تقل عنها أهمية بالتأكيد . والنشاط الذي يجمع بين هذين العاملين ، هو وحده فقط ما يتبع ظواهر الحياة الاقتصادية .^(١)

رواسب الفحم ، على سبيل المثال ، يمكن اعتبارها « رأساً ميتاً » في غياب المستلزمات التكنيكية والاقتصادية الضرورية لاستخراجها . من جهة أخرى ، فإن الجبال التي كانت في السابق ، عقبة في طريق المواصلات ، والمستنقعات التي تجعل الانتاج صعباً . وما أشبه ، فقد أهميتها السلبية في قطر يملك تقنية رفيعة ومتطرفة (انفاق ، شبكات الري . . . إلخ) . ويظل الأكثر أهمية بالنسبة لنا ، هو حقيقة أن التطور المتفاوت للقوى المنتجة يخلق نماذج Types اقتصادية مختلفة و المجالات إنتاج مختلفة ، وبالتالي فإنه يزيد مدى التقسيم الاجتماعي العالمي للعمل . ولابد أن نذكر هنا ، الفرق القائم بين أقطار صناعية تستورد منتجات زراعية ، وتتصدر بضائع مصنعة ، وأقطار زراعية تصدر منتجات الانتاج الزراعي وتستورد منتجات الصناعة . « إن الأساس في كل تقسيمات العمل عالية التطور ، التي يسببها تبادل السلع ، هو الانقسام بين المدينة والريف . وبوسعنا القول إن كل التاريخ الاقتصادي للمجتمع يتلخص في تطور هذا التقسيم »^(٢) .

إن الانقسام بين « المدينة والريف » ، علاوة على « تطور هذا الانقسام » الذي اقتصر في السابق على قطر واحد فقط ، تجري الآن إعادة إنتاجه على أساس يتسع بصورة هائلة . إن أقطاراً كاملة ، منظوراً إليها من هذه الزاوية ، تبدو اليوم أشبه بـ

(١) (المصدر بالألمانية) Ernst Friedrich: Geographie des Welthandels und Weltverkehrs' Jend, 1911, P.7

(٢) كارل ماركس: المصدر السابق نفسه، ص ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

« مدن » وهي بالتحديد ، الأقطار الصناعية ، بينما تبدو مناطق زراعية كاملة وكأنها « الريف ». إن التقسيم العالمي للعمل يتطابق هنا مع تقسيم العمل بين الفرعين الرئيسيين الأكبر من فروع الانتاج الاجتماعي ككل ، أي بين الصناعة والزراعة ، وهو يتجلّى ، وبالتالي ، على الشكل الذي يدعى بـ « التقسيم العام للعمل »^(١) ويمكن فهم ذلك بوضوح عن طريق المقارنة بين المراكز التي تنتج متوجّات صناعية وزراعية . ينتج القمع بالدرجة الأولى في كندا ، وفي المناطق الزراعية في الولايات المتحدة الأميركيّة ، وفي الإرجنتين ، استراليا ، الهند الغربية ، روسيا ، رومانيا ، بلغاريا ، الصرب وهنغاريا . وينتج الجودار بصورة أساسية في روسيا . وتصدر اللحم كل من استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة (مناطقها الزراعية)، كندا (التي تختصّ في إنتاج اللحم على نطاق واسع)، الإرجنتين ، الدانمارك ، هولندا .. إلخ ، وتصدر المواشي بصورة رئيسية من أقطار أوروبا الزراعية إلى الأقطار الصناعية . ومراكز الانتاج الأوروبي للمواشي ، هي هنغاريا وهولندا والدانمارك وإسبانيا والبرتغال وروسيا وأقطار البلقان . وتزود بخشب الأشجار ، كل من السويد وفنلندا والنرويج وشمالي روسيا ، وجزئياً ، بعض مناطق النمسا - هنغاريا سابقاً ، وابتداً تصدير خشب الأشجار من كندا يزداد أيضاً .

ثم إننا إذا قمنا ببعاد الأقطار التي تصدر بضائع مصنعة ، فسنجد أن هذه إنما هي الأقطار الصناعية الأكثر تطويراً في العالم . فبريطانيا العظمى ، هي التي تسيطر على السوق في إنتاج الأنسجة القطنية ، تتبعها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا

(١) إذا أبقينا العمل وحده قيد المعاينة ، بوسعنا أن نصف تقسيم الانتاج الاجتماعي إلى قسميه الرئيسيين ، كالزراعة والصناعة .. الخ باعتباره تقسيماً للعمل على وجه العموم ، وبوسعنا أن نصف انشطار هذين القسمين من الانتاج إلى مجموعة أجزاء أصغر ثم إلى فروع أصغر في هذه الأجزاء كتقسيم للعمل على وجه الخصوص . بينما أخيراً وليس آخرأ، بوسعنا أن نصف تقسيم العمل في إطار الورثة كتقسيم للعمل في التفاصيل [كارل ماركس ، نفس المصدر، ص.

وبلجيكا ، وفي الجزء الغربي من العالم : الولايات المتحدة . وتنتج البضائع الصوفية للسوق العالمي من قبل بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا ، بلجيكا ... إلخ . ويجري تصنيع منتجات الحديد والفولاذ ، بالدرجة الأولى ، من قبل بريطانيا العظمى وألمانيا والولايات المتحدة ، وهي البلدان الثلاثة التي تملك المستوى الأعلى للتصنيع ، وتحتل المرتبة الثانية في هذا المجال مجموعة تضم بلجيكا وفرنسا والنمسا - المجرية . وتنتج ألمانيا الكيماويات ، وهي تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال ، تليها إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وسويسرا .^(١)

ونحن ، على هذا الأساس ، نلاحظ توزيعاً غريباً للقوى المنتجة في العالم الرأسمالي . فالفرع الأصغر Subdivisions الرئيسية من العمل الاجتماعي ، مفصولة بالخط الذي يقسم بين نموذجين من الأقطار ، ويهربن العمل الاجتماعي تعرضه للانقسام على نطاق عالمي .

إن التقسيم العالمي للعمل يجد تعبيره في التبادل العالمي :

«نظرأً لأن المتاجرين لا يدخلون في علاقة اجتماعية ، لحين قيامهم بتبادل منتجات عملهم ، فإن الطابع الاجتماعي المحدد لعملهم الفردي لا يكشف عن وجوده ، إلا إذا تم التبادل . بكلمة أخرى ، لا يمكن لعمل الأفراد أن يصبح جزءاً فعالاً من مجموع العمل الاجتماعي ، إلا بفضل العلاقات التي تقيمها عملية التبادل بين منتجات العمل ، وبالتالي بين المتاجرين »^(٢)

إن العمل الاجتماعي للعالم ككل ، موزع بين الأقطار المختلفة . ويصبح عمل كل بلد منفرد ، جزءاً من هذا العمل الاجتماعي العالمي ، عبر التبادل الذي يحدث على نطاق عالمي . هذا الاعتماد المتبادل للأقطار على بعضها الآخر ، الناجم عن عملية التبادل ، ليس صدفة على الاطلاق . انه شرط ضروري للنمو الاجتماعي

(١) أ. فرديك. المصدر السابق.

(٢) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الأول ص ٤٦ .

المتواصل وعلى هذا ، فإن التبادل العالمي يتحول إلى عملية للحياة الاجتماعية - الاقتصادية محسومة بقوانين محددة . إن الحياة الاجتماعية - الاقتصادية للعالم ، تتعرض كثيّر للاختلال إذا توقفت أميركا واستراليا عن تصدير قمحهما ومواشييها ، وكفت إنكلترا وبلجيكا عن تصدير فحمةها ، وروسيا عن تصدير الحبوب والمواد الأولية ، وألمانيا عن تصدير مكائنهما ومنتجات الصناعة الكيماوية ، والهند ومصر والولايات المتحدة عن تصدير القطن . . . الخ ، من جهة أخرى ، فإن الأقطار التي تصدر متوجّحات الزراعة ، ستكون محكمة بالخراب إذا ما تعرضت أسواق هذه المتوجّحات فجأة للاغلاق . وهذا الأمر واضح بشكل خاص ، فيما يتعلق بالأقطار التي تعرف بـ « أحادية الزراعة » ، أي تلك التي تنتج متوجّحاً واحداً منفرداً (الفهود في البرازيل ، القطن في مصر . . . الخ) . ويمكن رؤية مدى ما يشكّله التبادل العالمي في الوقت الحاضر من ضرورة لا فكاك منها بالنسبة للعملية الطبيعية للحياة الاقتصادية ، من خلال الأمثلة التالية . استوردت إنكلترا خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر ٢٥٪ فقط ، من المواد الغذائية التي يحتاجها سكانها . أما الآن فإنها تستورد حوالي ٥٠٪ من حبوبها (وتستورد من القمح أيضاً ما يصل مقداره إلى ٨٠٪) ، و ٥٠٪ من لحومها ، و ٧٠٪ من زيتها ، و ٥٠٪ من جبنتها . . . الخ^(١) . « وفقاً لإحصاءات ليكسيس Lexis ، فإن السوق الأجنبية تملك بالنسبة للمصنوعات البلجيكية ، أهمية متساوية لتلك التي تملّكها السوق الداخلية . ومتّضي السوق الداخلية في إنكلترا ، بصعوبة ، ضعف الكمية من البضائع المصنعة ، والمعادن والفحם المعد للتصدير : وفي ألمانيا تزيد السوق الداخلية على السوق الأجنبية بمقدار ٤ إلى ٥٪ من المرات »^(٢) .

وفقاً لـ « بالود » فإن إنكلترا تستورد بين ثلاثة أرباع وأربعة أخماس إجمالي

Bernhard Harms: Volkswirtschaft und Weltwirtschaft. Jena. 1912. P.176. (١) بالألمانية .

H. Sieveking: Auswärtige Handels Politik. Leipzig. 1910.P.127. (٢)

القمح الضروري ، وبين ٤٠ و٥٠٪ من حومها . وتستورد ألمانيا ٢٤ إلى ٣٠٪ من حنطتها وطحينها ، وحوالي ٦٠٪ من علف ماشيتها ، ومن ٥ إلى ١٠٪ من حومها^(١) . انظر جدول رقم (١)

ويمكن زيادة عدد الأمثلة بصورة غير محدودة . ويتبين من الأمثلة أعلاه أمر واحد ، هو وجود رابطة سوق منتظمة وثابتة تقوم عبر عملية التبادل ، بين عدد لا يحصى من الاقتصادات الفردية المنتشرة عبر أكثر المناطق الجغرافية اختلافاً وتنوعاً . وعلىه ، فإن التقسيم العالمي للعمل والتبادل العالمي ، يفترضان سلفاً وجود سوق عالمي وأسعار عالمية . ولا يتقرر مستوى الأسعار والحدث يجري بصورة عامة ، وفق أكلاف الإنتاج ، كما هو الحال في الإنتاج المحلي أو « القومي » . وتجري تسوية الفروقات « القومية » والمحالية ، إلى حد كبير جداً ، في المحصلة العامة للأسعار العالمية ، التي تمارس بدورها ضغطاً على منتجين منفردين وأقطار منفردة ومناطق منفردة . يتجلّى هذا بصورة خاصة ، بالنسبة لبعض من نوع القمح وال الحديد ، القمح والقطن ، القهوة والصوف ، اللحم والسكر .

ويمكن لإنتاج الحبوب أن يصلح كمثال . فظروف إنتاج الحبوب ، تختلف إلى حد بعيد من بلد آخر ، حيث انحرافات السعر ليست ، على الاطلاق ، بهذه الدرجة من الصخامة .

إن ظروف إنتاج القمح في كل من إنكلترا وأميركا ، تختلف إلى حد كبير . مع ذلك ، فأسعار القمح هي نفسها تقريباً في أسواق لندن ونيويورك (١٣٩ و ١٤١ مارك على التوالي ، لكل كيلو غرام) . وهذا بفضل وجود سيل هائل من القمح الأميركي ، يصب عبر المحيط الأطلسي باستمرار ، في كل من إنكلترا وأوروبا الغربية على العموم .

. Karl Ballod: *Grundriss der statistik*, Berlin, 1913, P.118 ff.

(١)

. J. Conrad: «Getreidenpreise» in *Handwörterbuch der Staatswissen Schaften*.

(٢)

جدول رقم (١) السعر لكل ألف كيلو غرام (بالملاكات) بين ١٩٠١ - ١٩٠٨

أسواق	جودار	فمچ	شوفان
فيينا	١٤٦	١٦٨	١٤٩
باريس	١٣٢	١٨٣	...
لندن	...	١٣٩	١٣٨
نيويورك	...	١٤١	...
المانيا	١٥٥	١٨٣	^(٣) ١٦٣

ويمكن رؤية تشكل وحركة هذه الأسعار العالمية ، بوضوح أكبر ، في مبادرات السلع التي تجري في كبريات المدن في العالم : لندن ، نيويورك ، برلين ، حيث تسجل الأسعار العالمية يومياً ، وتتوارد إلى هناك معلومات من كل أرجاء المعمورة ، وبالتالي ، يجري أخذ الطلب العالمي والعرض العالمي بنظر الاعتبار .

إن التبادل العالمي للسلع يقوم على أساس التقسيم العالمي للعمل . ولكن ، ينبغي أن لا نفكر بأنه إنما يحدث ، فقط ، ضمن الحدود التي يقيمها هذا الأخير . فالاقطارات تتبادل بصورة مشتركة ، لا متوجات مختلفة حسب ، بل وحتى متوجات من النوع نفسه . يستطيع (أ) على سبيل المثال ، أن يصدر إلى (ب) ، لا تلك المتوجات التي لا تنتج في (ب) ، فقط ، أو التي تنتج فيه بكميات قليلة جداً ، بل إنه يمكن أن يصدر بضائعه إلى (ب) لينافس إنتاجه المحلي . وفي مثل هذه الحالات ، فإن التبادل العالمي لا يجد أساسه في تقسيم العمل الذي يفترض سلفاً ، إنتاج قيم استعمالية مختلفة ، بل في مستويات مختلفة من أكلاف الإنتاج ، فقط ، وفي قيم ذات مقاييس مختلفة في أقطارات مختلفة ، إلا إنها اختزلت عبر تبادل عالمي ، إلى عمل ضروري اجتماعياً على نطاق عالمي ^(٤) .

(٤) إنه لم الصواب القول ، في الحالة الأولى ، أن الفرق في أكلاف الإنتاج ينطوي ، هو الآخر ،

ويمكن رؤية مدى الترابط الوثيق القائم بين الأقطار المختلفة ، الذي أدى إليه عملية تبادل السلع من الاقتصاد في وسائل الدفع ، أي الاقتصاد في نقل سبيكة الذهب .

« إذا تعين علينا - من جهة - أن نضيف تصدير سبيكة الذهب لقطر معين إلى استيراداته ، .. وأن نضيف ، من جهة أخرى ، تصدير بضائع قطر ما إلى استيراداته ، فسيكون بالإمكان رؤية كيف أن قيمة شحنات السبيكة لم تكن لتزيد على الاطلاق ، عن ٥٪ من قيمة شحنات البضائع . علاوة على ذلك ، ينبغي علينا ألا ننسى ، بأن الميزان التجاري لقطر ما ، هو ليس إلا جزءاً فقط من ميزان مدفوعاته »^(١) .

وكما يجري تكون سوق سلع عالمي في مجال تبادل السلع ، كذلك يجري ، بالضبط ، تكون سوق عالمي للرأس المال النقدي . ويتجلّ هذا في وجود مساواة عالمية لمعدلات الفائدة والجسم المركبي . على هذا ، « يظهر عنصر المال ، هو الآخر ، ميلاً للمساعدة على إبدال أوضاع السوق في بلد منفرد ، بأوضاع السوق العالمي (Weltkonjunktur) »^(٢) .

ويظهر نموذج سوق السلع ، أن ما يختفي خلف علاقات السوق ، إنما هو علاقات الإنتاج . وأي اتصال يقوم بين المستجين الذين يلتقيون في عملية التبادل ، يفترض مسبقاً أن الأعمال الفردية للمستجين ، قد أصبحت لتوها عناصر العمل المشترك Combined Labour لكل اجتماعي .

على أهمية ، وهو على أيام حال ، يعبر عن حقيقة إنتاج بضائع مختلفة . بينما لا يجري ، في الحالة الثانية ، إيصال مثل هذه الحقيقة .

Julius Wolf Das internationale Zahlungswesen , Leipzig , 1913 , P. 62 (in Veröffentlichungen des mitteleuropäischen wirtschaftsvereins in Deutschland , Heft XIV) (١)

Weill: Die Solidarität der Geldmärkte , Frankfurt a M , 1903 , P. 115 (بالألمانية) (٢)

هكذا يختفي الإنتاج خلف التبادل ، وعلاقة الإنتاج تختفي خلف علاقات التبادل ، والعلاقة المتبادل بين المنتجين تختفي خلف العلاقة المتبادل بين السلع . وبما أن العلاقات التي تنشأ عبر عملية التبادل ، ليست ذات طبيعة عرضية ، فإن لدينا على هذا الأساس نظاماً مستقراً من علاقات الإنتاج يشكل البنية الاقتصادية للمجتمع . وعليه ، بوسعتنا تعريف الاقتصاد العالمي كنظام لعلاقات الإنتاج ، وبالتالي كنظام لعلاقات التبادل على نطاق عالمي ..

لكن ، ينبغي ألا يفترض المرء أن علاقات الإنتاج تنشأ في مجرد عملية تبادل السلع ، فقط ، « فكلما عملت الكائنات البشرية من أجل بعضها ، وأيًّا كانت طريقة العمل هذه ، فإن عملها يكتسب طابعاً اجتماعياً »⁽¹⁾ (التشديد من قبلنا - ملاحظة المؤلف) . بكلمة أخرى ، منها كان شكل الصلات التي تقوم بين المنتجين ، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة ، وحالما يجري إقامة صلة ، وتكتسب هذه الصلة طابعاً مستقراً ، فإن بمقدورنا عندئذ الحديث عن نظام لعلاقات الإنتاج ، أي ، لنمو (أو تشكيل) اقتصاد اجتماعي . وهكذا يبدو أن تبادل السلع ، هو أحد أكثر الأشكال بدائية في التعبير عن علاقات الإنتاج . إن الحياة الاقتصادية الراهنة ، بالغة التعقيد ، تعرف تنوعاً هائلاً في الأشكال التي تختفي خلفها علاقات الإنتاج . على سبيل المثال ، حين تباع الأسهم المالية لمؤسسة تجارية أمريكية في سوق البورصة برلين ، فإن علاقات إنتاج تنشأ ، على هذا الأساس ، بين الرأسمالي الألماني والعامل الأميركي . وحين تحصل مدينة روسية على قرض من رأسمالي لندن وتدفعفائدة على القرض ، فإن ما يحدث عندئذ هو الآتي : إن جزءاً من القيمة الزائدة ، الذي يعبر عن العلاقة بين العامل الإنكليزي والرأسمالي الإنكليزي ، يجري تحويله إلى الحكومة المحلية للمدينة الروسية . وحين تدفع هذه الأخيرة الفائدة المتربعة على الدين ، فإنها ، إنما تهب بذلك جزءاً من القيمة الزائدة التي استلمتها برجوازية هذه

(1) كارل ماركس : المصدر السابق نفسه ، ص ٤٤

المدينة ، والتي تعبّر عن علاقات الإنتاج القائمة بين العامل الروسي والرأسمالي الروسي . وهكذا ، تقوم الصلات بين كل من العمال والرأسماليين في كلا القطرين على حد سواء .

وتلعب الحركة المتضامنة على الدوام للرأسمال النقدي ، والتي أشرنا إليها أعلاه ، دوراً على جانب خاص من الأهمية . وبالإمكان ملاحظة عدد من أشكال العلاقات الاقتصادية الأخرى ، مثل الهجرة immigration ، والتزوج emigration وحركة المهاجرة للقوة العاملة ، والتحويل الجزئي لأجور العمال المهاجرين (إرسال النقود إلى الوطن) تأسيس المشاريع في الخارج ، حركة القيمة الزائدة المستحصلة ، أرباح شركات النقل بالسفن البخارية . . الخ . وسنعود إلى ذلك فيما بعد أيضاً . أما الآن ، فإننا نرغب في التذكير فقط ، بأن « الاقتصاد العالمي » يتضمن كل هذه الظواهر الاقتصادية التي تقوم جميعها ، على الاطلاق ، على أساس العلاقات بين الكائنات البشرية التي تنخرط في عملية الإنتاج . إن عملية الحياة الاقتصادية العالمية في الأزمنة الحديثة بأكملها ، تختزل نفسها ، إجمالاً ، إلى إنتاج القيمة الزائدة وتوزيعها بين مختلف المجموعات وأجزاء المجموعات البرجوازية ، على أساس إعادة إنتاج يتسع بصورة مستمرة ، للعلاقات بين طبقتين : طبقة البروليتاريا العالمية من جهة ، وطبقة البرجوازية العالمية ، من جهة أخرى .

إن الاقتصاد العالمي هو أحد أنواع الاقتصاد الاجتماعي عموماً . وعلم الاقتصاد السياسي يفهم الاقتصاد الاجتماعي ، من باب أولى ، كمنظومة اقتصادات مستقلة ترتبط بعضها عن طريق التبادل . من هذه الزاوية ، يتضح تماماً أن « الاقتصاد الاجتماعي » لا يفترض سلفاً على الاطلاق وجود « ذات اقتصادية » Economic Subject توجه جملة العلاقات الاقتصادية كلها . وما يعني الاقتصاد السياسي هنا ، ليس الاقتصاد باعتباره « كياناً غائباً » Teleological entity مخطوطاً يقود « نشاطات اقتصادية » ، ولكن باعتباره من باب أولى ، منظومة غير منظمة

لاقتصادات مجردة عن الإدارة الجماعية الوعائية ، حيث القوانين الاقتصادية ، على العكس ، هي القوانين الأساسية للسوق وللإنتاج الخاضع للسوق . وهذا يفسر لماذا لا يتطلب مصطلح الاقتصاد الاجتماعي ، عموماً ، فضلاً عن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي ، على وجه الخصوص ، وجود « التنظيم » كسمة مميزة لاغنى عنها للتعریف .

« لقد ثبت أن العضويات الاقتصادية القومية ، عاجزة حتى يومنا الحاضر ، عن ممارسة تأثير تنظيمي عام على السوق العالمي ، حيث الفوضى ما زالت هي السائدة هناك ، لأن السوق العالمي ، لا أي مكان آخر ، هو ميدان المعركة بالنسبة للمصالح القومية » (أي ، مصالح الطبقات « القومية » الحاكمة / حاشية من المؤلف)^(١) ولكن الاقتصاد العالمي يظل بالرغم من هذه الحقيقة ، هو الاقتصاد العالمي^(٢) .

Paul Stähler: Der Cirover Kehr. Scinc Entwicklung und internationale Ausgestaltung. (١)
Leipzig 1909. P.127

(٢) هذه الملاحظات موجهة ضد الفهم الخاطيء لمصطلح « الاقتصاد العالمي » الذي انتشر في الكتابات الأدبية. يفتح (ذاس كالفر) Thus Kalwer مصطلح « اقتصاد السوق العالمي » (Weltmarktwirtschaft) وحسب (آرمونس) Harms فإن المعاهدات الدولية وحدها هي التي تجعل من مصطلح « الاقتصاد العالمي » قابلاً للتطبيق في العصر الحديث. وحسب كوباتش Kobatsch (انظر مؤلفه: الاقتصاد السياسي العالمي ، باريس ١٩١٣ - بالفرنسية) فإن الاقتصاد العالمي يفترض بالضرورة دولة عالمية. ولتنذكر بالمناسبة، إننا حين نتحدث عن اقتصاد عالمي فإننا نفترض سلفاً تصنيفاً على أساس مدى الصلات الاقتصادية، لا على أساس الفرق في أساليب الانتاج: ولهذا، فإن من السخافة يمكن أن نلوم الماركسيين (كما يفعل آرمونس) لأنهم زعموا، يرون خلف الاقتصاد الرأسمالي، اقتصاداً اشتراكياً وليس اقتصاداً عالمياً. إن (آرمونس) يبساطة يخلط بين تصنيفات تعود إلى مستويات مختلفة اختلافاً كلياً.

الفصل الثاني

نمو الاقتصاد العالمي

١ - النمو الأفقي والنمو العمودي للاقتصاد العالمي / ٢ - نمو قوى الانتاج للاقتصاد العالمي ، التقنية / ٣ - انتاج الفحم ، خامات الحديد ، سبائك الحديد ، النحاس ، الذهب / ٤ - انتاج البضائع الأخرى / ٥ - صناعة النقل : سكك الحديد ، النقل البحري ، التلغراف والکابلات البحرية / ٦ - نمو التجارة الخارجية / ٧ - آهجرة . ٨ - حركة رأس المال (تصدیر رأس المال) وأشكاله / ٩ - المشاركة في المشاريع الأجنبية والتمويل المالي لها (نشاطات المشاريع الصناعية والبنوك) .

يمكن أن يتحقق نمو الصلات الاقتصادية العالمية ، وبالتالي ، نمو نظام علاقات الانتاج على نطاق عالمي بطريقتين . فالصلات العالمية يمكن أن تنمو منتشرة في المدى ، نحو مناطق لم تدخل بعد في دوامة الحياة الرأسمالية . ونحن نتحدث في مثل هذه الحالة ، عن النمو الأفقي للاقتصاد العالمي . أو ، قد تأخذ هذه الصلات عمقاً أكبر ، من جهة أخرى ، وتصبح أكثر دواماً ، مكونة شبكة علاقات أشد عمقاً وكثافة - إن جاز التعبير . وفي مثل هذه الحالة ، تكون أمام نمو عمودي لل الاقتصاد العالمي . وفي التاريخ الواقعي يجري وبصورة متزامنة نمو الاقتصاد العالمي في كلا الاتجاهين . وقد تم استكمال النمو الأفقي في جزءه الأكبر ، عبر سياسة الضم التي انتهت بها القوى العظمى^(١) .

ان النمو المتسارع بشكل استثنائي ، للاقتصاد العالمي ، وبالخصوص في العقود

(١) «في فترة التصنيع، جرى تعجيل تقسيم العمل داخل المجتمع بدرجة كبيرة، بواسطة توسيع السوق العالمي ، وبواسطة النظام الكولونيالي كذلك . وهذا، كلاماً، يشكلان جزءاً من الشروط العامة لوجود المرحلة قيد البحث» (كارل ماركس / رأس المال / المجلد الأول / ص ٣٧٣) ويصح هذا بالنسبة لزمننا الراهن أيضاً.

الأخيرة ، إنها جرى بفضل التطور غير الاعتيادي للقوى المنتجة في العالم الرأسمالي . وقد تجلّى ذلك مباشرةً في التقدم التكنولوجي . ولعل أكثر الانجازات التكنيكية أهمية في العقد الماضي ، كان انتاج الطاقة الكهربائية بأشكال متعددة ، ونقلها عبر المسافات . ان نقل الطاقة الكهربائية عبر المسافات ، حرر الانتاج - إلى حد ما - من ارتباطه بالمكان الذي يجري فيه توليد الطاقة . وأصبحت الاستفادة من هذه الأخيرة ، أمراً ممكناً حيثما كان ذلك ، حتى أمد قريباً ، مستحيلًا بصورة مطلقة . ينطبق هذا ، بالدرجة الأولى ، على استخدام الطاقة المائية لانتاج الطاقة الكهربائية ، أي « الفحم الأبيض » الذي يظهر الآن جنباً إلى جنب مع « الفحم الأسود » ، باعتباره العامل الأساس في عملية الانتاج التكنيكى . وظهرت المولدات المائية القادرة على تجهيز الطاقة بكميات لم يسبق لها مثيل . ومارست التقنية الكهربائية تأثيراً هائلاً غير اعتيادي على تطور المولدات البخارية كذلك . كما تحدّر الإشارة أيضاً إلى المصباح الكهربائي ، وإلى استخدام عملية التكينيك الكهربائي في الصناعة التعدينية .. الخ . وقد مارست حركات الاحتراق الداخلي ، بدورها ، تأثيراً هائلاً على الحياة الاقتصادية . وتتوفر حافز عظيم لتطوير محرك الغاز ، حين أصبح بالامكان اقتصادياً ، الاستفادة من غازات الأفران العالية . وتلعب المواد السائلة هنا أيضاً دور مصادر للطاقة ، وبالأخص منها الكيروسين والبانزين . وشاع استخدام محرك дизيل الذي عبر عن السوجه للحلول محل آلة البخار القديمة ، التي باتت بالية الطراز الأن ^(١) ان استخدام البخار المحمّى بافراط ، والاكتشافات المتعددة في مجال استخدام الكيميات وبالخصوص في أعمال الصباغة ، والثورة الكاملة في تسهيلات النقل (النقل الكهربائي / السيارات) ، والارسال التلغرافي اللاسلكي ، والتلفون ..

(١) كونراد ماتشوس (Konrade matschoss) Grundriss der technisch - geschichtlichen Entwicklung (in Die Technik in XX. Jahhudert, herausgegeben Von A. Miethe) I. Band.
 (بالألمانية).

الغ . كل هذه وغيرها ، تكمل الصورة العامة للتقدم التكنيكي ذي الوتائر السريعة بشكل مموم . ان اتحاد العلم بالصناعة لم يحقق انتصارات اعظم ، من قبل ، على الاطلاق . لقد اتخذت عقلنة العملية الانتاجية شكل تعاون وثيق جداً ، بين المعرفة المجردة والنشاط التطبيقي . وتم تأسيس مختبرات خاصة في المصانع الكبيرة ، كما جرى تطوير مهنة « المخترعين » الخاصة (انظر أديسون) ، وتشكيل المئات من الجمعيات العلمية التي تعمل في سبيل التقدم في ميادين متخصصة للبحث والاستقصاء .

ويمكن أن يشكل عدد براءات الاختراع الممنوعة ، بحد ذاته ، مؤشراً على التقدم التكنيكي . لقد تطور عدد براءات الاختراع الممنوعة انظر جدول رقم (٢) وتزايد كمية المتوجات المستخرجة والمصنعة ، جنباً إلى جنب مع اطراد التقدم التكنيكي . أو الأكثر دلالة في هذا الشأن ، فهي الأرقام المتعلقة بما يسمى بالصناعة الثقيلة . ذلك أن هذه تتعرض بصورة مستمرة - ومع نمو قوى الانتاج الاجتماعي - لعملية إعادة تجميع تجاري بطريقة تؤدي إلى رجحان كفة انتاج رأس المال الثابت Constant ، وبالأخص ، الجزء الرئيسي منه ، ان تطور انتاجية العمل الاجتماعي تجاري بطريقة تؤدي إلى استخدام جزء ما فتىء يتعاظم من هذا العمل ، في عمليات تحضيرية لانتاج وسائل الانتاج . على الضد من ذلك ، فإن انتاج وسائل الاستهلاك ، يجري حصره بجزء يتناقص نسبياً من عمل المجتمع ككل . وهذا يفسر السبب في أن كمية وسائل الاستهلاك كقيم استعمالية تنموا عينياً *in natura* بحسب خصيصة هائلة . وتعبر هذه العملية عن نفسها اقتصادياً ، إلى جانب تجليات أخرى ، في أحد أكثر التركيبات العضوية رقياً وتعقيداً للرأس المال الاجتماعي ، وفي نمو متواصل لرأس المال الثابت Constant مقارنة برأس المال المتغير Variable ، وفي انخفاض معدل الربح كذلك . ولكن بينما يزيد رأس المال المنقسم إلى جزء ثابت وآخر متغير ، من جزئه الثابت بصورة متواصلة ، فإن الأخير يكشف عن نمو غير متساو للعناصر

الإحصاء المنوحة (٢) جدول رقم (٢)

الولايات المتحدة السنوات عدد البراءات	المملكة السنوات عدد البراءات	إنكلترا السنوات عدد البراءات	فرنسا السنوات عدد البراءات
٤٧٣	٨٧٨٤	١٩٠	٢١٩١٠
١٨٦٠	٩٦٠	١٩٠	١٨٦٩ / ١٨٦٠
١٨٨٠	٨٨٧ / ١٨٨٠	١٩٠	٣٠٣٦٠
١٨٥٧	٩٦٠	١٩٠	١٨٥٧
١٩٠	١٢١٠	١٩٠	١٣١٧٠
١٩٠٧	١٣٩١٧	١٩١	١٣١٧٠
١٩٠٣	٢٦٦٩٩	١٩١١	١٩٠٥
١٩٠٥	١٢٦٤٠	١٩٠	١٤٧٨٦
١٩٠٧	١٣٦٢٠	١٩١٢	١٩٠٨
١٩٠٧	١٣٦٨٠	١٩١٢	١٦٣٢٨٤
١٩٠٧	١٣٦٢٠	١٩٠٨	١٦٣٢٨٤
١٩٠٧	١٣٦٨٠	١٩٠٧	١٦٣٢٨٤

- (١) أوغستوس د. ويب: القاموس الجديد للإحصاء، ص ٤٥٠.
- (٢) ويب: المصدر السابق، ص ٤٥٠ كذلك.
- (٣) ويب: المصدر السابق، ص ٤٤٩.
- (٤) نفس المصدر: ص ٤٥٠.

Reich.

المؤلفة لقيمة . وإذا قسمنا رأس المال الثابت إلى رأس مال جامد (أساسي) Fixed ورأس مال متداول Circulating (وإلى هذا الأخير يعود رأس المال المتغير كقاعدة عامة) ، فسيكشف ثمة اتجاه نحو زيادة متعاظمة باستمرار لرأس المال الجامد (الأساسي) وهذا في جوهره (إذا أخذنا بالاعتبار نمو انتاجية العمل كمستلزم أساسي) تعبير عن القانون الذي ، بموجبه ، تتضمن عمليات الانتاج الأساسية (انتاج وسائل الانتاج) جزءاً يتعاظم باطراد من الطاقة الاجتماعية^(١) .

يفسر هذا سر النمو الضخم والعملاق في الصناعات المنجمية والتعددية . فإذا كانت درجة تصنيع بلد من البلدان تستخدم كمؤشر عام على تقدمه الاقتصادي (الصناعة بالمقارنة مع الزراعة) فإن الوزن الخاص للصناعة الثقيلة في ذلك البلد، يمكن أن تستخدم عندها، كمؤشر على النمو الاقتصادي لبلد صناعي . ولهذا، يتجلّي رقمي وتقدم القوى الاقتصادية للعالم الرأسمالي، في أسطع صورة، في نمو الصناعات الثقيلة .

وهكذا ، ففي فترة تزيد على الستين عاماً بقليل (بدءاً من ١٨٥٠) ، ازداد انتاج الفحم أكثر من (١٤) مرة (٣٢٠ را بالمئة) ، وخامات الحديد أكثر من (١٢) مرة (١١٣ را بالمئة) ، وسبائك الحديد أكثر من (١٣) مرة (٢٦٦ را بالمئة) ، والنحاس أكثر من (١٩) مرة (٨٣٤ را بالمئة) ، والذهب أكثر من (١٣) مرة

(١) كان ماركس أول من اكتشف هذا القانون، وأول من حلّ بصورة رائعة وظيفته في دراسته لأسباب انخفاض معدل الربح (رأس المال / المجل ٣ الجزء الأول)، إن الاقتصاد السياسي البرجوازي الحديث الذي يعلن في شخص بوهم - باويرك Böhm-Bawerk بأن نظرية ماركس، برمتها هي بناء من كرتون لا غير، يتخلل لنفسه بالتحديد كل الأجزاء المعنى بها بصورة فائقة من نظرية ماركس، مخفياً الآثار التي من شأنها أن تدل على المصدر الأصيل، كما في نظرية بوهم - باويرك المسمى «نواتج عرضية للإنتاج» «by-ways of production» والتي هي نسخة بائسة من قانون ماركس عن التركيب العضوي المتنامي لرأس المال .

(٢١٨ را بالمائة) .^(١)

وإذا حولنا انتباها ، الآن إلى متوجات أخرى ، وبصورة خاصة إلى بضائع استهلاكية يجري انتاجها من أجل السوق (Welthandelsartikel) ، فسنجد أن الزيادة في انتاجها ، تتجلى في الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) و (٤) في فترة حوالي الثلاثين عاماً (١٨٨١ - ١٨٨٩ و حتى ١٩١٤) ، ازداد انتاج القمح بمقدار ٦١ مرات (٦٧ بالمائة) ، والقطن (من ١٨٨٤ - ١٨٩٠ و حتى ١٩١٤ - ١٩١٥) بمقدار ٢٢ مرة (١٢٧ بالمائة) والسكر (سكر القصب و سكر الشوندر مجتمعين) للفترة من ١٨٨٠ و حتى ١٩١٤ - ١٩١٥ ، أكثر من ٣٥ مرة (٢٦١ بالمائة) . . . والغ .

وهذه الأرقام أكثر بلاغة ودلالة مما يمكن أن تصوره الكلمات . ان مجتمع هائلة من المتوجات يجري طرحها خارج عملية الانتاج ، لتدخل في قنوات التداول . ولم يكن بمقدور الأسواق القديمة أن تمتلك ولا جزءاً في المائة ، مما تمتلكه السوق العالمية الآن في كل عام . ولا تفترض السوق العالمية مسبقاً ، مستوى معيناً ، حسب ، من تطور الانتاج بالمعنى الحرفي للكلمة . ذلك أن واحداً من شروط وجودها المادي هو التطور في صناعة النقل . وكلما كانت تسهيلات النقل أكثر تطوراً ، ازدادت أكثر سرعة وكثافة حركة السلع ، وسرعة عملية التحام الأسواق الفردية والمحلية «القومية» ، وسرعة نمو عضوية الانتاج Production organism للسوق العالمي كوحدة ، ويلعب النقل البخاري والكهربائي مثل هذا الدور في الحياة الاقتصادية الحديثة .

كانت خطوط السكك الحديد تمتد في منتصف القرن الماضي (١٨٥٠) إلى

(١) فيستنيك فينانسوف : رقم ١٩١٥/٦ . يستخدم الذهب هنا كوسيلة للتداول . ويفتقر إلى الدليل التوضيحي النمو الملحوظ في انتاجه ، بالرغم من الدور الهائل للإثنان وللاقتصاد في وسائل التداول بشكل عام .

مسافة ٣٨٦٠٠ ألف كيلو متر . وارتفاع هذا الرقم عام ١٨٨٠ ليصبح ٣٧٢٠٠٠ ألف كيلو متر^(٥) . ومنذ ذلك الحين ، وأطوال طرق السكك الحديد تنمو بسرعة مذهلة . انظر جدول رقم (٥)

أطوال طرق سكك الحديد بالكيلو مترات جدول رقم (٥)

نهاية ١٩١١	نهاية ١٨٩٠	
٣٣٨٨٨٠	٢٢٣٨٦٩	أوروبا
٥٤١٠٢٨	٣٣١٤١٧	الولايات المتحدة
١٠٥٠١١	٣٣٧٧٢٤	الأمريكية
٣٢٤٤٠١	١٨٨٨٩	آسيا
٦٣٢٠١٣	٦٠٧٨٩٩	استراليا
		المجموع الكلي

وازداد طول طرق النقل بالسكك الحديدية بمقدار (١٧١) مرة أي (١٧١ بالمائة) خلال العشرين عاماً بين (١٨٩٠ - ١٩١١) .

ويمكن ملاحظة التطور ذاته في الاسطول البحري التجاري . ومن الجدير بالذكر أن النقل البحري يلعب دوراً حاسماً ، طالما أنه يسهل ، لوحده ، حركة السلع بين قارة وأخرى ، (التجارة عبر البحار) ، لكن دوره يعتمد اعتماداً كبيراً أيضاً على رخصه النسبي حتى حين يتعلق الأمر بأوروبا . فارنوا حركة السلع بين البحر الأسود وبحر البلطيق . يوضح جدول رقم (٦) وتاثير نمو النقل البحري .

(١) البروفسور فندنفلد (Professor wiendenfeld) : (Eisenbahnstatistik) in Hondwörterbuch der Staatswissenschaften.

(٢) Statistsches Jahrbuch für das Deutsch Reich, 1913.

جدول رقم (٣)

الصناعة الثقيلة

سبائك	نحاس	ذهب
الآف الأطنان المترية	الآف الأطنان المترية	ملايين الباونات الأسترليني
	السنوات	السنوات
٤٧٥٠	١٨٥٠	٥٢٠
١٤١١٩	١٨٨٠	١٨٨٠
٤١٠٨٦	١٩٠٠	١٩٠٠
٤١١٥٤	١٩٠١	٥٨٦٠
٤٤٦٨٥	١٩٠٢	٥٥٧٠
٤٧٠٥٧	١٩٠٣	٦٢٩٠
٤٦٠٣٩	١٩٠٤	٦٥٤٠
٥٤٨٠٤	١٩٠٥	٧٥١٠
٥٩٦٤٢	١٩٠٦	٧٧٤٠
٦١١٣٩	١٩١٠	٨٩١٠
٦٤٨٩٨	١٩١١	٨٩٣٨
	١٩١٢	٦١٨٠١٠
	١٩١٣	١٠٠٥٩

«Bergbaustatistik» in Handwörterbuch der Staatswissenschaften Juraschek: (بالألمانية) (١)

(بالألمانية). Statistische Jahrbücher des Deutschen Reiches, 1913. هذه الأرقام هي أقل من الانتاج الحقيقي، وبالنسبة لآسيا وافريقيا واستراليا فقد استخدمت أرقام عام ١٩١٠.

(٢) [تحسب السنة الأخيرة وفقاً لـ: Statistische Jahrbücher etc] المصدر نفسه Juraschek.

Juraschek: «Eisen und Eisenindustrie» in statistische Jahrbücher.

(٣) المصدر نفسه Webb المصدر نفسه - Juraschek / الكتاب السنوي (ستيتسمان) ١٩١٥.

- الانتاج العالمي

السنوات	فحم ملايين الأطنان المترية	خامات الحديد		الحديد السنوات
		السنوات	آلاف الأطنان المترية	
١٨٥٠	٨٢٦	١٨٥٠	١١٥٥٠٠	١٨٥٠
١٨٧٥	٢٨٣٠	١٨٦٠	١٨٠٠٠٠	١٨٧٥
١٨٨٠	٣٤٤٢	١٨٨٠	٤٣٧٤١٠	١٩٠٠
١٨٩٠	٥١٤٨	١٨٩٠	٥٩٥٦٠٠	١٩٠١
١٩٠٠	٧٧١١	١٩٠٠	٩٢٢٠١٢	١٩٠٢
١٩٠١	٧٩٣٢	١٩٠١	٨٨٠٥٢٧	١٩٠٣
١٩٠٢	٨٠٦٧	١٩٠٢	٩٧١٣٤١	١٩٠٤
١٩٠٣	٨٨٣١	١٩٠٣	١٠٢٠١٦٩	١٩٠٥
١٩٠٤	٨٨٩٩	١٩٠٤	٩٦٢٦٧٨	١٩٠٦
١٩٠٥	٩٤٠٤	١٩٠٥	١١٧٠٩٦٣	١٩٠٧
١٩٠٦	١٠٠٣٩	١٩٠٦	١٢٩٠٩٦٣	١٩١١
١٩٠٧	^(١) ١٠٩٥٩	١٩١٠	^(٢) ١٣٩٥٣٦٨	
١٩١١	^(٣) ١٦٥٥	

جدول رقم (٤) مواد غذائية - قطن - مطاط : الانتاج العالمي

سكر		قطن		قمح	
آلاف الأطنان	سنوات	آلاف البلاط	سنوات	ملايين الأطنان	سنوات
٣٦٧٠	١٨٨٠	٨٥٩١	٩٠-١٨٨٤	٨٩-١٨٨١
٧٨٣٠	١٨٩٥	١٠٩٩٢	٩٦-١٨٩٠	٦٧	١٩٠٠
١١٧٩٧	٠٥-١٩٠٤	١٣٥٢١٦	١٩٠٢-١٨٩٦	٩٠	٠٧-١٩٠٥
١٤١٢٥	٠٨-١٩٠٧	١٦٠٤٩٦	٠٨-١٩٠٢	٨٧	١٩٠٨
١٣٢٧٠	١٢-١٩١١	٢٠٥٢٩٩	١٢-١٩١١	٩٦٩	١٩٠٩
١٥٤٤٠	١٩١٣-١٩١٢	١٩١٩٧٩	١٩١٣-١٩١٢	٩٩١	١٩١٠
١٦٠٨١	١٤-١٩١٣	٢٠٩١٤٦	١٤-١٩١٣	١٠٥٦	١٩١٢
^(١) ١٣٢٥٢	١٥-١٩١٤	^(١) ١٩٥٤٣٥	١٥-١٩١٤	١٠٩٥	١٩١٣
.....	١٠٠١	١٩١٤

(١) فيستنيك فيناسوف: رقم ١٩ و ٣٩ / ١٩١٥ (فيها يتعلق بالقطن). الأرقام المتعلقة بالقمح

مقتبسة من فردرريك وفيستنيك فيناسوف، رقم ١٥.

(٢) ويب: سبق ذكره كذلك الكتاب السنوي لستيسمان ١٩١٥.

(٣) فردرريك: المصدر الذي سبق ذكره.

(٤) المصدر السابق.

مطاط		قهوة		كاكاو	
آلف الأطنان	سنوات	آلف الأطنان	سنوات	آلف الأطنان	سنوات
.....	٥١٣	١٨٧٥
٥٠	١٩٠٠	٧١٠	١٨٩٢	٨٢	٩٩ - ١٨٩٥
٥٧	٠٢ - ١٩٠١	١١٦٨	١٩٠٣	١١٩	٠٤ - ١٩٠٠
٥٧	٠٤ - ١٠٢	١٠٠٠	٠٦ - ١٩٠٥	١٤٩٩	١٩٠٧
^(١) ٧٢	٠٧ - ١٩٠٦	١٥٠٠	٠٧ - ١٩٠٦	١٩٣٦	١٩٠٨
.....	١١٠٠	١٩٠٨	٢٠٥٢	١٩٠٩
.....	^(٢) ٢١٦	١٩١٠
.....
.....

جدول رقم (٦)
الزيادة بالنسبة المئوية

الأقطار	١٩٠٧ - ١٨٩٠	١٩٠٧ - ١٨٧٢
- الاسطول التجاري الانكليزي	١٠٦	١٨٤
- الاسطول التجاري الألماني	١٦٦	٢٨١
- الاسطول التجاري الفرنسي	٩٦	٧٠
- الاسطول التجاري التروسي	٧	٦٤
- اليابان (١٩٠٧ - ١٨٨٥)	(٣) ٥٢	١٠٧٧

وازداد بناء السفن للأغراض التجارية في السنوات الأخيرة ، انظر جدول رقم (٧)

بناء السفن عالمياً
جدول رقم (٧)

السنوات	الأطنان
١٩٠٥	٢٥١٤٩٢٢
١٩٠٦	٢٩١٩٧٦٣
١٩٠٧	٢٧٧٨٠٨٨
١٩٠٨	١٨٣٣٢٨٦
١٩٠٩	١٦٠٢٠٥٧
١٩١٠	١٩٥٧٨٥٣
١٩١١	٢٦٥٠١٤٠
١٩١٢	٢٩٠١٧٦٩
١٩١٣	٣٣٤٨٨٢
١٩١٤	(١) ٢٥٨٢٧٥٣

(١) ج. لوكاربيتير (G.Lecarpentier)

Commerce maritime et marine : Marchandé , paris, 1910, P.53.

(٢) الكتاب السنوي لستيتسان / ١٩١٥

وازدادت حركة الاسطول التجاري العالمي بالأطنان ، بمقدار ٦٥٥٪ بين ١٨٩٩ و ١٩٠٩ وحدها ، طبقاً للأرقام التي يوردها هارمز^(١) . هذا النمو العملاق في النقل البحري ، يسرّ الامكانية لتوحيد العصوبيات الاقتصادية economic or-ganisms لعدد من البلدان ، ولتشويه أساليب الانتاج ما قبل الرأسمالي ، في أكثر زوايا العالم تختلفاً ، وهو بالتالي عجل في التداول السلعي العالمي بنسب مذهلة . لكن الأخير لم يزد بهذه الطريقة وحدها ، حسب . فالحركة الكلية للميكانيزم الرأسمالي ، أكثر تعقيداً من ذلك بكثير ، في الواقع . بحيث إن تداول السلع ، وتدوير رأس المال ، لا يفترض مسبقاً ، ضرورة أن تغير السلع موقعها في المكان .

وتحدث في نطاق تدوير رأس المال ، وفي نطاق التحولات التي تجري على السلع - كجزء من هذا التدوير - ، عملية التغيير الأساسية في العمل الاجتماعي . وقد تتطلب عمليات التغيير الأساسية ، تغييراً في المكان من قبل المنتوجات ، أي نقل المنتوجات من مكان إلى آخر . ولكن يظل هناك تداول للسلع ، يحدث دون تغيير في مواقعها المكانية ، ونقل للمنتوجات يحدث دون تداول السلع ، أو حتى بدون تبادل مباشر للمنتوجات ، كذلك . فالبيت الذي يتم بيعه من (أ) إلى (ب) ، لا ينتقل من مكان لأخر ، رغم تعرضه لعملية تداول له كسلعة . وأقيم سلع متحركة - كالقطن والخديد - تظل في المستودع نفسه ، في ذات الوقت الذي تعرض فيه لعشرات من عمليات التداول حين يجري بيعها وشراؤها من قبل المضاربين . إن ما يغير مكانه حقاً ، هنا ، هو سند (حق) الملكية ، وليس الشيء نفسه^(٢) .

وتحدث في زمننا الحاضر أيضاً ، عمليات مشابهة وبنسب هائلة ، بفضل تطور الشكل الأكثر تحريراً للرأسمالية ، والنمو المتزايد للطابع غير الشخصي لرأس المال ،

(١) هارمز: المصدر السابق ذكره / ص ١٢٦ .

(٢) كارل ماركس: رأس المال / المجلد الثاني / بترجمة آرنست أونترمان (Ernest Untermann) . ص ١٦٩ .

ونمو مقدار الأسهم والسنادات ، كتعبير عن شكل الملكية الذي يشكل السمة المميزة لعصرنا ، أي بكلمة أخرى ، بفضل نمو رأسمالية « الأسهم » (Liefmann ليفمان) ، أو رأسمالية « المال » (Hilferding هيلفردينغ) . إن التسوية العالمية لأسعار السلع ، ولأقيام السهم والسند ، يجري انجازها عبر أسلاك البرق . (نشاطات تبادل الأسهم والسلعة) . وتنمو شبكة التلغراف ، بنفس المعدل المحموم لسرعة نمو وسائل النقل الأخرى . وتملك زيادة أطوال الكابلات التي تربط بين قارات مختلفة ، أهمية فائقة . فقد كان ثمة نهاية عام ١٩١٣ ، (٢٥٤٧) من الكابلات (وازداد الرقم الآن إلى ٢٥٨٣) . وكانت أطوال هذه الكابلات كلها تبلغ ٥١٥٥٧٨ من الكيلو مترات ^(١) . وتساوي أطوال الكابلات ، نصف أطوال كل طرق السكك الحديدية في العالم (التي بلغت عام ١٩١١ مسافة ١٠٥٧٨٠٩ مليون من الكيلو مترات) . وعلى هذا الأساس ، تنموا بنية فائقة المرونة للرأسمالية العالمية ، تتبادل كافة أجزائها تبعية واعتماداً داخليين على بعضها الآخر . وحين تصبح أبسط التغيرات وأكثرها تفاهة جزءاً من أجزائها ، فإن ذلك سرعان ما ينعكس ، فوراً ، على البنية كلها .

لقد تحدثنا حتى الآن عن المستلزمات الأولية التكنيكية والاقتصادية للاقتصاد العالمي . أما الآن ، فستتحدث عن العملية نفسها .

لقد رأينا أن الشكل الأكثر بدائية لتجلي التبعية الاقتصادية الداخلية المتبدلة ، إنما هو التبادل . ومقوله الأسعار العالمية هي التي تعبّر عن هذه التبعية الداخلية المتبدلة ، على صعيد عالمي . والتعبير الخارجي عن الظاهرة نفسها ، هو الحركة العالمية للسلع ، أي ، « التجارة الخارجية » . ورغم أن الأرقام المقتبسة أدناه ، لا

(١) Statisch Jahrbuch Für des Deutsche Reich, 1913, P.39. الكتاب (بالألمانية) وكذلك السنوي لسيسمان .

يمكنها ادعاء الدقة على الاطلاق ، الا أنها تعكس بصورة صحيحة ، الاتجاه المستمر نحو توسيع مجال السوق العالمي . انظر جدول رقم (٨) و (٩)

التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد معاً) للبلدان القائدة في العالم

ملايين الماركات	السنة
١٠١٩٤٤٠	١٩٠٣
١٠٤٩٥١٩	١٩٠٤
١١٣١٠٠٦	١٩٠٥
١٢٤٦٩٩٦	١٩٠٦
١٣٣٩٤٣٥	١٩٠٧
١٢٤٣٤٥٤	١٩٠٨
١٣٢٥١٥٠	١٩٠٩
١٤٦٨٠٠٣	١٩١٠
١٥٣٨٧٠٠	١٩١١

جدول رقم (٨)

(١) نفس المرجع .

الزيادة في التجارة الخارجية بين

١٨٩١ و ١٩١٠

جدول رقم (٩)

تصدير (بالنسبة المئوية)	استيراد (بالنسبة المئوية)	الأقطار
٧٧	٧٨	الولايات المتحدة
٥٢	٤٣	انكلترا
١٠٧	١٠٥	المانيا
٥٤	٢٥	فرنسا
٨٥	١٠٠	روسيا
٩٠	١١٠	هولندا
٨٤	١٠٥	بلجيكا
٦٢	٧٥	المملكة البريطانية
٧٤	٣٥	استراليا
٧٩	٦٤	الصين
١٠٢٣٣	٣٠٠	اليابان

وبذلك ازدادت التجارة العالمية في غضون ثمان سنوات متقد من ١٩٠٣ - ١٩١١ ، بمقدار ٥٠ %. وهذه زيادة هامة بحق . وتزداد عملية تدويل الاقتصاد عمماً واسعاً ، كلمات ازدادت سرعة نبض الحياة الاقتصادية ، وتسارع نمو القوى المنتجة . وهذا تعتبر اطروحة ف . زومبارت W. Sombart (abnehmende Bedeutung der Weltwirtschaftlichen Be- ziehungen) أهمية العلاقات الدولية على الاطلاق^(١) . واطروحة الاقتصاديين العصريين^(٢) .

(١) هارم: المصدر السابق ذكره / ص ٢١٢ .

(٢) ف. زومبارت: Die deutsche Volkswirtschaft im XIX. Jahrhundert, Berlin, 1913. (بالألمانية).

هذه ، المنطوية على مفارقة قصوى ، عززت إلى حد معين من الأيديولوجيا الامبرالية ، قبل الحرب بفترة طويلة . هذه الايديولوجيا التي تسعى - كما يقول زومبارت - إلى سيادة اقتصادية مطلقة « autarchy economic » والتي تخلق وحدة كلية تتمتع باكتفاء ذاتي إلى حد كبير^(١) . و « نظرية » زومبارت تعميم لحقيقة مفادها أن المبيعات المحلية من البضائع الصناعية ، في المانيا ، نمت أسرع من نمو تصدير مثل هذه البضائع . ومن هذه الحقيقة بالذات ، استخلص زومبارت استنتاجاً غريباً يتعلق بتناقص أهمية التجارة الخارجية ، على العموم . ولكن ، طبقاً للاحظات صافية أوردها هارمز^(٢) ، فحتى مع افتراض أن البضائع الصناعية تنجذب نحو السوق الداخلية ، أكثر من انجدابها نحو السوق الخارجية (وهو استنتاج توصل إليه زومبارت من تحليل معطيات المانية فقط) ، فإن على المرء ، من جهة أخرى ، الآ يتغاضى عن الاستيراد المتزايد للمواد الأولية والمواد الغذائية ، الذي يخدم كمستلزم

(١) وزومبارت الذي تحول خلال الحرب الى امبريالي مفترس ، ليس ظاهرة معزولة ، وينبغي للمرء أن يميز بين اتجاهين ، عند تحليله المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي . أحدهما متضاد ، ولآخر يطالب قبل كل شيء بتقوية القوى الداخلية للأمة الامبرالية التي تحارب في سبيل النفوذ والسلطة ، من هنا ، فهذا الاتجاه يهتم كبيراً الاهتمام بمشكلات السوق الداخلية . انظر على سبيل المثال : الدكتور هارينريش بودور Dr. Heinrich Pudor في : « Weltwirtschaft und Inland produktion » in Zeitschrift Für die gesamte staatswissenschaften , in herausgegeben von K. Bücher , 7/ Jahrgang (1915) I. Heft .

ينبغي علينا السعي باتجاه اقتصاد ألماني عالمي (Deutsche Weltwirtschaft) إلى الحد الذي يستطيع فيه انتاجنا وصناعتنا على الدوام ، الاستيلاء على قدر متعاظم من الأسواق ، وكسر المنافسة الأجنبية ، وفي هذه الحالة - كما يقول - توسيع التجارة العالمية ، لكن ينبغي أن يكون الأساس هو الانتاج المحلي (الوطني) ص . ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) هارمز: المصدر السابق نفسه ، ص ٢٠٢ ، المأمور . كذلك سيموند شيلدر Sigmund Schilder

Entwickelungstendenzen der Weltwirtschaft , Berlin , 1912- 1915. (بالألمانية) .

أولي للتجارة الداخلية بالبضائع المصنعة ، وللسوق الداخلية ، طالما أن البلد ، لا يكون مضطراً ، بفضل مثل هذا الاستيراد ، إلى اهدار قوى منتجة ، باستخدامها في إنتاج مواد أولية وأغذية . إن استخلاص استنتاجات محددة ، لا ينبغي أن يتم إلا بعد القيام بتحليل لكل جوانب عملية التبادل العالمي ، وعملية توزيع القوى المنتجة في كل فروع الإنتاج الاجتماعي . وتفضي اتجاهات التطور الحديثة إلى نمو علاقات التبادل العالمية ، بدرجة كبيرة ، (ومعها عدد من العلاقات الأخرى أيضاً) ، وإلى تطور سير عمليات التصنيع في البلدان الزراعية وشبه الزراعية ، بسرعة زمنية فائقة ، لا يمكن تصديقها ، كما تخلق طلباً على منتوجات زراعية أجنبية في تلك البلدان ، هذا فضلاً عما تحصل عليه سياسة الأغراء dumping policy التي تمارسها الكارتيلات ، من حافز غير اعتيادي . إن نمو صلات السوق العالمي ينطلق بسرعة رابطاً مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي في عقدة واحدة قوية ، مقرراً بصورة متزايدة بين ما هو « قومي » حتى الآن ، وما هو من ناحية اقتصادية مناطق منعزلة ، وخالقاً قاعدة تتسع باطراد لانتاج عالمي في شكله الجديد ، الارقى ، وغير الرأسمالي .

وإذا كانت الحركة العالمية للسلع ، تعبر عن « عملية التحول » في العضوية الاجتماعية - الاقتصادية العالمية World socio-economic organism ، فإن الحركة العالمية للسكان ، تعبر وبالتالي ، قبل كل شيء ، عن إعادة توزيع العامل الرئيسي للحياة الاقتصادية : قوة العمل . وكما أن العامل الذي ينظم توزيع قوة العمل بين فروع الإنتاج المختلفة في إطار « اقتصاد قومي » ، هو سلم الأجر الذي يميل إلى مستوى واحد ، كذلك فإن عملية مساواة سلام الأجر المختلفة في إطار اقتصاد عالمي ، تحدث بمساعدة الهجرة . إن المستودع الضخم الذي يشكله العالم الجديد الرأسمالي ، يمتص « السكان الفائضين » في أوروبا وأسيا ، من أوساط الفلاحين المعدين الذين يطردون من الزراعة قسراً ، ويضمهم إلى « الجيش الاحتياطي » للعاطلين عن العمل في المدن . وبذلك ، يجري على صعيد عالمي ، خلق علاقة بين

العرض والطلب على «الأيدي العاملة» بتناسب ضروري لرأس المال ويمكنأخذ فكرة عن الجانب الكمي للعملية من الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٠) و(١١)

عدد

المهاجرين الداخلين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	الأرقام
١٩٠٤	٨١٢٧٨٧٠
١٩٠٥	١٣٠٢٦٤٩٩
١٩٠٦	١١٠٧٣٥
١٩٠٧	١٢٨٥٣٤٩
١٩١٤	١٣١٢٤٨٠

جدول رقم (١٠)

عدد الأجانب في المانيا

السنوات	الأرقام
١٨٨٠	٢٧٦٠٥٧
١٩٠٠	٧٧٨٧٧٣٧
١٩١٠	١٣٢٥٩٨٧٣

جدول رقم (١١)

(١) د. لفن: (D. lewin) :Der Arbeitslohn und die soziale Entwicklung Berlin, 1913, P. 141.

كذلك أنظر: يو. فيلييف: الهجرة، ص ١٣ . أن الرقم الأخير الوارد في الجدول مأخوذ من الكتاب السنوي الامريكي ، لعام ١٩١٤ ، ص ٣٨٥ .

(٢) لفن: المصدر السابق، ص ١٤١ .

لقد نزح من ايطاليا ٧١١٤٤٦ شخص عام ١٩١٢ ، و٤٦٧٧٦٢ من انكلترا وايرلندا ، و١٧٥٥٦٧ من اسبانيا عام ١٩١١ ، و١٢٧٧٤٧ من روسيا ، ... الخ^(١) . وينبغي أن يضاف إلى هذا العدد من النازحين بصورة نهائية ، أي ، العمال الذين يغادرون دون عودة ، أرض الآباء ، ويتعلّقون إلى بلاد جديدة ؟ عدد النازحين ذوي الطابع المؤقت والموسمي . وهكذا ، فالنازحون الإيطاليون هم على الأغلب ، مؤقتون . كذلك هو حال العمال الروس والبولنديين الذين هاجروا إلى المانيا للعمل الزراعي (والذين يسمون بعمال التراحل السكسونيين Sachsen-gangerei ... الخ) . إن موجات المد والجزر هذه في قوة العمل ، تشكّل الأنحدى ظواهر سوق العمل العالمي .

يقابل حركة قوة العمل ، باعتبارها أحد قطبي العلاقات الرأسمالية ، حركة رأس المال باعتباره القطب الآخر . وكما أن ما ينظم الحركة في الحالة السابقة ، هو قانون المساواة في سلم الأجر ، كذلك الأمر في الحالة الأخيرة ، حيث تحدث ، هنا ، مساواة عالمية International equalisation ، لمعدلات الربح . وتكتسب حركة الرأس المال التي تسمى ، منظوراً إليها في العادة من زاوية البلد الذي يصدر رأس المال ، بتصدير رأس المال ، أهمية لا تضاهى في الحياة الاقتصادية الحديثة ، لدرجة أن بعض الاقتصاديين أمثال سار توريس فون فالترشوسن Sartorius von Walter shansen ، يعرفون الرأسمالية الحديثة ، كرأسمالية تصديرية Export Kapitalis- mus . وستتناول هذه الظاهرة بالبحث في سياق آخر . أما الآن ، فنحن لا نبغي أكثر من لفت الانتباه إلى الأشكال الرئيسة والحجم التقريري ، للحركة العالمية لرأس المال ، التي تشكل أحد أكثر العناصر جوهرية في عملية تدويل الحياة الاقتصادية ، وفي عملية نمو الرأسمالية العالمية . إن تصدير رأس المال ينقسم إلى صنفين أساسيين . فهو يظهر إما كرأسمال يثمر فائدة capital yielding interest ، أو كرأسمال

. Statistisches Jahrbuch Für das Deutsche Reich... etc..

(١)

يتم ربحاً capital yielding profits .

ويستطيع المرء أن يميز داخل هذا التقسيم ، مختلف الأشكال والأنواع الفرعية sub - species . ولكن هناك بالدرجة الأولى ، قروض الدولة والقروض المحلية communal . ان النمو المهايل لميزانيات الدولة الناجم عن التعقيد المتنامي للحياة الاقتصادية عموماً ، من جهة ، وكذلك عن عسكرة « الاقتصاد القومي » برمته من جهة أخرى ، يجعل من الضرورة بمكان ، الحصول على قروض أجنبية لدفع النفقات الخارجية . من جهة أخرى ، يتطلب نمو المدن الكبيرة ، سلسلة من المشاريع (سكك حديد كهربائية ، نور كهربائي ، نظام تصريف المياه وأعمال المجاري ، تبييد الطرق ، نظام تسخين مركزي لتغذية وتلفون ، مناخ للذبح .. الخ) ، وجميعها يتطلب مبالغ ضخمة من الأموال اللاحزة لانشائهما . غالباً ما يجري الحصول على هذه المبالغ أيضاً على شكل قروض أجنبية . الشكل الآخر لتصدير رأس المال هو نظام « المشاركة » ، حيث تملك مؤسسة ما (صناعية أو تجارية أو مصرافية) في البلد أ ، أسهماً أو سندات في مؤسسة ما في البلد ب . شكل ثالث من أشكال تصدير رأس المال هو تمويل مشاريع أجنبية ، وخلق رأس مال هدف محدد ومعين مثلاً ، أن يقوم بنك تمويل مؤسسات أجنبية أنشأتها مؤسسات أخرى أو أنشأها هو نفسه . أو أن يدعم مشروع صناعي مشروعاً آخر متفرعاً عنه ، مما يسمح بأن يأخذ شكل شركة مستقلة أو أن تقول جمعية مالية مشاريع أجنبية⁽¹⁾ . والشكل الرابع هو ائتمان بدون أي هدف معين (الأخير يستلزم « التمويل ») تقدمه البنوك الكبرى في بلد ما إلى بنوك بلد آخر . الشكل الخامس والأخير هو شراء أسهم أجنبية .. الخ ، بهدف امتلاكها (قارن نشاطات بنوك الاصدار) .. الخ . (إن الأشكال المتبقية التي لا حصر لها تختلف عن غيرها في كونها لا تخلق منظومة مصالح دائمة) . وهكذا تحدث عملية نقل

(1) معرفة المزيد عن مثل هذه الشركات ، انظر ، ر. ليفمان : Beteiligungs - und Finanzierungsgesellschaften , Jena, 1913 (بالألمانية).

لرأس المال من مجال «قومي» إلى مجال آخر ، بطرق مختلفة ، وينمو تداخل وتضافر بين «رؤوس الأموال القومية» ، ويجري «تدويل» رأس المال . ويتدفق رأس المال إلى المصانع والمناجم والمزارع وطرق السكك الحديدية وخطوط النقل بالسفن البخارية والبنوك الأجنبية . أنه ينمو في الحجم ، وهو يرسل جزءاً من القيمة الزائدة إلى «الوطن» حيث يمكن أن يبدأ هناك حركة مستقلة ، ويراكם الجزء الآخر . انه يوسع أكثر فأكثر مجال استخدامه من جديد ، وينخلق شبكة لافتة تزداد كثافة ، من التبعية الداخلية المتبدلة ، على صعيد عالمي .

ان الجانب الرقمي من العملية ، يمكن ادراكه ولو جزئياً ، من الجدول

رقم (١٢) :

وقد أحصى ليروي - بولو (Leroy - Bolieu) مقدار رأس المال الفرنسي المستثمر في مشاريع وقرفونس أجنبية لعام ١٩٠٢ ، فوجده مساوياً لـ (٣٤) بليون فرنك^(١) .

هذا الرقم ، بلغ عام ١٩٠٥ مقدار (٤٠) بليون فرنك . وكانت القيمة الكلية للأسهم والسنادات في بورصة الأسهم بباريس ، عام ١٩٠٤ ، تبلغ ٦٣٩٩٠ مليون فرنك في سنادات مالية فرنسية ، مضافاً إليها ٦٦١٨٠ مليون فرنك في سنادات مالية أجنبية . وفي عام ١٩١٣ ، كانت الأرقام بالتتابع هي : ٦٤١٠٤ و ٧٦٦١٧٠^(٢) .

(١) «الاقتصادي الفرنسي» ١٩٠٢ المجلد الثاني ، ص ٤٤٩ . (بالفرنسية) - (الاقتباس أورده ساتوريوس) .

(٢) ساتوريوس فون فالتر شاوشن ، المصدر السابق / فيستنك فينансوف ، ١٩١٥ ، رقم ٤ .

جدول رقم (١٢) رأس المال الفرنسي عام ١٩٠٢

طبيعة الاستثمارات		رأس مال مستثمر في الخارج	
بلاين الفرنكيات	مشاريع	بلاين الفرنكيات	أقطار
٩٩٥ر٢٥	تجارة	١٠٠ر٩	روسيا
٢ر١٨٣ر٢٥	عقارات	٥ر٠	انكلترا
٥٥١ر٠٠	بنوك وأعمال تأمين	٥ر٠	بلجيكا وهولندا المانيا
٤٤٥ر٤٠٠	سكك حديد	٥ر٠	تركيا، الصرب، بلغاريا
٣ر٦٣١ر٠٠	تعدين وصناعة	٣ر٤	رومانيا واليونان
٤٦١ر٠٠	نقل بحري	٢٠ر٠	النمسا - هنغاريا
١٦٥٥٣ر٥٠	موانئ . . . الخ		
٩٣٦ر٠٠	قروض دولة وعمولات	١٥ر١	ايطاليا
٢٩٧٨٥٥٠٠	اهتمامات متنوعة وأشياء مختلفة	٥ر٠	سويسرا
	المجموع الكلي : ^(٢)	٣٥ر٥	اسبانيا والبرتغال
		٤٠ر٣	كندا والولايات المتحدة
		٢٣ر٠	مصر والسويس
		١٠ر٠	الأرجنتين والبرازيل والمكسيك
		٢٠ر٣	الصين واليابان
		٣٥ر٥	تونس والمستعمرات الفرنسية
		٣٠ر٥	المجموع الكلي : ^(١)

(١) هارمز: المصدر السابق نفسه / ص. ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) سارتوريوس فون فالترشاوسن: Das Volkswirtschaftliche System der Kapitalanlage im Ausland, Berlin, 1907, P. 56

. (بالألمانية).

ارتفاع رأس المال الانكليزي المستثمر في بلدان أجنبية ، بضمها مستعمرات انكليزية ، في بداية عام ١٩١٥ ، إلى أربع ملايين جنيه استرليني ، طبقاً لتصريح صادر عن لويد جورج Lloyd George . انظر جدول رقم (١٣)

أما بالنسبة لألمانيا ، فإن الأرقام المتعلقة بوضع السندات المالية الأجنبية ، وبسعر السندات المالية الأجنبية في بورصة الأسهم بألمانيا ، تظهر انحداراً في الأخيرة (استناداً إلى Statistisches Jahrbuch Fur das Deutsche Reich لسنة ١٩١٣ ، فإن القيمة الاسمية للسندات المالية المعترف بها كانت عام ١٩١٠ مساوية لـ ٢٤٢ مليون مارك ، وفي ١٩١١ ، ٢٠٨ مليون مارك ، وفي ١٩١٢ ٨٣٥ مليون مارك) ، لكن هذا الانحدار الظاهري في تصدير رأس المال ، تفسره الحقيقة التي تفيد بأن البنوك الألمانية تشتري سندات مالية بكميات متزايدة في البورصات الأجنبية ، وبالخصوص ، في لندن وباريس ، وانتويرب Antwerp وبروكسل ، كذلك بـ « التعبئة المالية لرأس المال » لأغراض الحرب . إن المجموع الكلي للاستثمارات الألمانية في الخارج ، يرتفع إلى حوالي (٣٥) بليون مارك . انظر جدول رقم (١٤) (١٥)

وبينما تستورد الولايات المتحدة الأمريكية مقادير كبيرة من رأس المال ، فإنها تصدر كميات كبيرة منه إلى أمريكا الوسطى والجنوبية ، وبالخصوص ، المكسيك وكوبا وكندا .

« كان النظام المالي لكوبا أول شيء جذب انتباه رأس المال في الولايات المتحدة . فالأمريكان يملكون مزارع كبيرة في كوبا . وساعدت المؤسسة الأمريكية بصورة أساسية ، في تطوير جمهورية المكسيك الجارة ، وبالخصوص ، في بناء طرق سكك حديد المكسيك والاستفادة منها . وكان من الطبيعي - استناداً إلى ذلك - أن توضع ٥٪ و ٤٪ من قروض المكسيك التي تبلغ (١٥٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) مليون دولار أمريكي) في سوق الولايات المتحدة بالضرورة . وكان ٤٪ من قرض جزر

الفيليبين ، موضوعاً كذلك في السوق الأمريكية . ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية ، في كندا ، مايزيد على (٥٩٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) مليون دولار أمريكي) ، وأكثر من (٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) مليون دولار أمريكي) ، في المكسيك .. الخ «^(١) .

وتلعب بلدان حتى من نوع ايطاليا ، اليابان ، شيلي وغيرها ، دوراً نشيطاً في هذا النزوح الهائل لرأس المال . أما الاتجاه العام للحركة فيؤشره ، بالطبع ، الفرق في معدلات الربح ، (أو معدل الفائدة) كالتالي : كلما كان البلد أكثر تطويراً ، ومعدل الربح أكثر انخفاضاً ، كان فيض الانتاج over - production ، أعظم . وبالتالي ، يكون الطلب على رأس المال أكثر انخفاضاً ، وعملية طرده أقوى وأشد . وبالعكس ، كلما كان معدل الربح أعلى ، والتركيبة العضوية لرأس المال أكثر انخفاضاً ، كان الطلب عليه أعظم ، وازدادت عملية الجذب قوة .

وبنفس الطريقة التي تقوم بواسطتها ، الحركة العالمية للسلع ، بإيصال الأسعار المحلية و«القومية» إلى المستوى الموحد للأسعار العالمية ، وبنفس الطريقة التي تميل الهجرة بها إلى جعل سلم الأجرور ، المختلف قومياً ، بالنسبة للعمال الأجراء ، في مستوى واحد ؛ كذلك فان حركة رأس المال تميل إلى جعل معدلات الربح «القومية» في مستوى واحد ، وهو ميل إن كان يعبر عن شيء ، فإنه يعبر عن أحد أكثر القوانين العامة أهمية لأسلوب الانتاج الرأسمالي ، على نطاق عالمي .

ولا مفر لنا من الاسهاب ، هنا ، في تفصيل أكبر لشرح هذا الشكل من أشكال تصدر رأس المال ، الذي يعبر عن نفسه في «المشاركة» participation و«تمويل» المشاريع الأجنبية . ففي إطار الاقتصاد العالمي ، تتحذ ميل تركز التطور الرأسمالي ، نفس الأشكال التنظيمية التي تحلت في إطار الاقتصاد «القومي» . وتأتي

(١) م. بوغولييف: «السوق الأمريكي، في فيستنيك فينانسوف» ١٩١٥، عدد رقم ٣٩.

(١) هارون: المصدر السابق، ص ٢٣٥.

اسبانيا	١٨٨٠، ٨٠٠	المسعرات الانكليزية:	١٩٠٧
إيطاليا	١١٥٢، ٣٠٠	المجموع الكلي	١٢٦٩
برتغال	٨٠٠	(بضمها)	١٢١٢
تونس	٨٠٠	المجموع الكلي	١٢١٣
المالديف	٦٠٠	المسعرات الانكليزية:	١٢٦٩
أقطار أوربية أخرى	٣٦٣، ١٧٧، ٦٠٠	(باستثناء)	١٢٦٩
اليابان	٣٦٣، ١٧٧، ٥٣٥، ٠٠٠	المجموع الكلي	١٢٦٩
الصين	٣٦٣، ٥٣٥، ٧٧٠، ٩٠٠	المسعرات الانكليزية:	١٢٦٩
أقطار آسيوية أخرى	٢٦٢، ٨٠٩، ٧٧٠، ٩٠٠	المجموع الكلي	١٢٦٩
(باستثناء	٣٦٣، ٦٧٧، ٢٦٣، ٠٠٠	المجموع الكلي	١٢٦٩
المجموع الكلي	٣٦٣، ٦٧٧، ٢٦٣، ٠٠٠	المسعرات الانكليزية:	١٢٦٩
(بضمها)	٣٦٣، ٦٧٧، ٢٦٣، ٠٠٠	المجموع الكلي	١٢٦٩
المسعرات الانكليزية:	١٢٦٩	المجموع الكلي	١٢٦٩

إنكلترا

جدول رقم (١٣)

رس المال الألكيري المستمر في الخارج ١٩١١		سنوات مالية أجنبية موضوعة في إنكلترا (سكاك حديد الدولة، قروض تعاون وقروض مختلف الشركات)	
سنة	ملايين الجنيهات الإسترلينية	جنيه إسترليني	أقطار
١٨٩٢	١٨٩٢	٠٠٠١٥٤٥٥٦١	المستعمرات الالكيرية
١٨٩٢	١٨٩٢	٠٠٠١٥٤٥٥٦١	وال الهند
١٨٩٤	١٨٩٤	٠٠٠٠٨٧٠٧٠٨٨٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١٨٩٥	١٨٩٥	٠٠٠٠٧٢٠٧٢٠٧٢	كوبا
١٨٩٦	١٨٩٦	٠٠٠٠٧٢٠٧٨٧٨	الفلبين
١٨٩٧	١٨٩٧	٠٠٠٠٣٣٣٣٤٩	المكسيك
١٨٩٨	١٨٩٨	٠٠٠٠٣٣٣٤٩	برازيل
١٨٩٩	١٨٩٩	٠٠٠٠٣٧٣٦٤	شيلى
١٩٠٠	١٩٠٠	٠٠٠٠٢٥٢٢٦٤	الأورغواي
١٩٠١	١٩٠١	٠٠٠٠٢٩٩٦٣	بيرو
١٩٠٣	١٩٠٣	٠٠٠٠٧١٥٢٢	أقطار أمريكا أخرى
١٩٠٤	١٩٠٤	٠٠٠٠٨٨٣٨١	روسيا
١٩٠٥	١٩٠٥	٠٠٠٠٢٣٣٦١	تركيا
١٩٠٦	١٩٠٦	٠٠٠٠٣٥٧٣٤	مصر

جدول رقم (١٤) المانيا

أقطار	ملايين الماركات
الأرجنتين	٩٢١
بلجيكا	٢٤
البوسنة Bosnia	٨٥٠
البرازيل	٧٧٦
بلغاريا	١١٤٣
شيلى	٧٥٨
الدانمارك	٥٩٥٤
الصين	٣٥٦٦
فنلندا	٤٦١
بريطانيا العظمى	٧٦
ايطاليا	١٤١٩
اليابان	١٤٠١٤
كندا	١٥٢٩
كوبا	١٤٧٠
لوكسمبورغ	٣٢٠
المكسيك	١٠٣٩٠
هولندا	٨١٩
النرويج	٦٠٣٣
النمسا	٤٠٢١٦
البرتغال	٧٠٠٧
رومانيا	٩٤٨٩
روسيا	٣٤٥٣٩
الصرب	١٥٢٠
السويد	٣٥٥٣
سويسرا	٤٣٧٦
اسبانيا	١١٢
تركيا	٩٧٨١
هنغاريا	١٥٠٦

جدول رقم (١٥) بلجيكا

أقطار	ملايين الفرنكた
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩٤٥٨
هولندا	٧٠
فرنسا	١٣٧
البرازيل	١٤٣
ايطاليا	١٦٦
مصر	٢١٩
المانيا	٢٤٤
الأرجنتين	٢٩٠
الكونغو	٣٢٢
اسبانيا	٣٣٧
روسيا	٤٤١
أقطار أخرى	(٣٣٨)

(١) هارمز: المصدر السابق / ص ٢٤٢ . شيلدر. Schilder: Entwicklungstendenzen der Weltwirtschaft, P. 364.

إلى المقدمة ، هنا ، بالتحديد ، وبصورة أكثر وضوحاً وحدة الميل نحو تحديد المنافسة الحرة ، بواسطة تشكيل مؤسسات احتكارية . وفي سياق عملية تشكيل التنظيمات الاحتكارية هذه ، تلعب المشاركة والتمويل المالي ، دوراً بالغ الأهمية . وإذا كان لنا أن نتعقب «المشاركة» في مراحلها المختلفة ، ونحكم عليها من زاوية عدد الأسهم التي يكتسبها المشارك ، فسندرك كيف جرى بصورة تدريجية ، التحضير للاندماج الكامل . فحين تمتلك عدداً قليلاً من الأسهم ، يكون بوسنك المشاركة في اجتماعات المساهمين (حملة الأسهم المالية) . وحين تمتلك عدداً أكبر من الأسهم ، فإنك تقيم صلة أوثق بالمؤسسة (بوسعك أن تحاول مشاركة المؤسسة في طرق انتاج جديدة أو في براءات الاختراع ، وبوسعك التحدث عن تقسيم السوق .. الخ) ، ذلك أن منظومة معينة من المصالح تقوم على هذا الأساس ، هنا . وإذا كنت تملك أكثر من ٥٠٪ من الأسهم ، فإن «مشاركة»ك ترتفع إلى مستوى الاندماج الكامل . أما الممارسة التي غدت واسعة الانتشار تماماً، فهي تأسيس فروع بشكل شركات مستقلة اسمياً ، لكن شركاتها الأم هي التي تنهض بمهمة تمويلها مالياً ، (Muttergesellschaft)^(١) . غالباً ما يلاحظ وجود الظاهرة الأخيرة في العلاقات الدولية . فلتتجنب العراقيل القانونية في بلد «أجنبي» ، ومن أجل امتلاك القدرة على استخدام الامتيازات التي يتمتع بها صناعيو البلد الأصلي في أرض الآباء «الجديدة» ، يجري تأسيس الفروع في هذه البلدان على هيئة شركات مستقلة .

وعليه ، يملك مصنع فالدهوف Waldhof للسيليوز في مانهaim (بل بوسعنا أن نستخدم صيغة الفعل الماضي من الآن فصاعداً) فرعاً روسيّاً في بيرنوف Pernov ، وان مصنع الأصباغ البرونزية ، كارل شلينك Karl Schlenk Inc (في نورمبرغ ،

(١) ر. لايغان : P.P 47- 48. Beteiligungs- und Finanzierungsgesellschaften (بالألمانية). وينبغي التنبية بأن «السيطرة» والاندماج ، قد يتحققان - في ظل ظروف معينة ، بقدر من الأسهم يقل عن نسبة ٥٠٪.

له « شركة ابنة » أمريكية . ويصبح الشيء نفسه على فار زينر بابيار فابرك (مصنع ورق فار زينر) الذي له فرع أمريكي يعرف باسم شركة ورق هاميرفيل : والأكبر مشروعات الكابل Cable في القارة ، المعروف باسم فيستفاليش دراتيندستري (Westfälische Drahtindustrie) ، شركة ابنة في (ريجا) .. الخ . وبالعكس ، تملك شركات أجنبية فروعاً لها في المانيا وبلدان أخرى . على سبيل المثال : شركة ماجي Maggi في كيمبفال بسويسرا ، لها فروع في سنغافورة وبرلين بالمانيا ، وكذلك في باريس (Compagnie Maggie And Société des boissons hygiéniques)

وفي ١٩٠٣ ، قامت شركة ويستنكتهاوس ايликترك الأمريكية في بيتسبرغ ، بتأسيس فرع لها قرب مانشستر بإنكلترا . وفي ١٩٠٢ ، قامت شركة ديموند ماتش الأمريكية التي رفعت بالتدريج مشاركتها في مشروع يقع في ليفربول ، بامتصاص هذا المشروع في نهاية المطاف ، وتقليله ليكون فرعاً للشركة الأمريكية الرئيسة ، .. الخ^(١) وينطبق الشيء ذاته على مصانع الشوكولاتة السويسرية المتعددة ، ومؤسسات الحياكة ، ومصانع الصابون الانكليزية ، ومصانع ورش الماكينة وخيط القنب والفتيل ، ومصانع مكائن الخياطة الأمريكية ، ومصانع المكائن .. الخ .

لكن ، على المرء ألا يفكر أن المشاركة في المشاريع الأجنبية ، تقتصر على هذا الشكل وحده . فثمة ، في الواقع ، أشكال كثيرة لـ « المشاركة » بدرجات مختلفة ، تتراوح من ملكية عدد ضئيل الأهمية نسبياً من الأسهم ، لا سيما حين يقوم مشروع معين (تجاري أو صناعي أو مصرفي) بـ « المشاركة » في آن واحد في عدة مشاريع ، إلى ملكية كل الأسهم تقريباً . إن آلية « المشاركة » تكمن في حقيقة قيام شركة معينة باصدار أسهمها وسنداتها الخاصة ، بهدف الحصول على السندات المالية لمشاريع أخرى . ويميز (لافيمان) ثلاثة أشكال من « بديل السندات » هذه - Effe cten-

(١) سارتوريوس فون فالترهاسن : المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

. فهو يصنفها استناداً إلى الهدف الخاص بـ «الشركات البديلة» substitution) . إلى ثلاثة أصناف هي : substitutionsgesellschaften (

(١) «تروست استثمار» (Investment trust) ، حيث يجري إصدار «بديل السندات» بهدف استلام ايرادات الأسهم المالية من مشاريع أكثر ربحية ، إذا كانت تنطوي على مخاطر أكبر .

(٢) «جمعيات تعين» (Effecten übernahme gesellschaften) piacement societies التي هدفها تعين السندات المالية لمشاريع لا يمكن لأسهمها وسنداتها الوصول إلى أيدي الجمهور مباشرة ، بسبب صعوبات قانونية أو مادية .

(٣) «الشركات المهيمنة» (Kontrollgesellschaften) التي تقوم بشراء السندات المالية لمؤسسات مختلفة ، وتلغيها من التداول ، لتحول محلها السندات المالية العائدة للشركة المهيمنة . وبهذه الطريقة فإنها تكتسب نفوذاً على هذه المؤسسات بدون اتفاق رأسهاها الخاص . إن الهدف كما هو واضح ، هو النفوذ ، و«السيطرة» ، أي سيادة عملية على مؤسسات معينة .

وفي كل هذه الحالات ، يفترض أن تكون السندات المالية التي ينبغي إحلال بدائل عنها ، موجودة أصلاً وحيثما يتغير القيام بخلق الأخيرة ، فستكون أمامنا عملية تمويل مالي ينبغي أن تقوم بها البنوك والمؤسسات الصناعية والتجارية ، كما رأينا . وكذلك «شركات تمويل» خاصة . وطالما أن من يقوم بالتمويل هو مؤسسات صناعية ، فإن من الطبيعي أن يرتبط ذلك بتأسيس فروع خارجية ذلك أن إصدار السندات الجديدة يجري هناك .

ويمكن أن يكون هذه المؤسسات المالية نشاطات ذات نطاق واسع جداً . على هذا الأساس ، فإن المؤسسة الميكانيكية أوريينشتين كوبيل - آرثر كوبيل انك .

Orenstein Koppel -Artur Koppel.Inc.)

أسست لها عشر «شركات بنات» ، أحدها أكبرها توجد في روسيا ، باريس ، مدريد ،

فيينا، جوهانسبرغ (جنوب افريقيا). وتملك شركة كورتنغ بروس Körting Bros في هانوفر، فروعاً لها في النمسا ومنشوريا وفرنسا وروسيا وبلجيكا وإيطاليا والارجنتين. وتملك مصانع السمنت الالمانية المختلفة «شركات بنات» في الولايات المتحدة . ولصانع كيميائية المانية، فروع في روسيا وفرنسا وإنكلترا وبحري تمول مشاريع النترات النرويجية، برأسمال أجنبي ، إلى حد واسع جداً . وقد أسس الرأسماليون النرويجيون والفرنسيون والكنديون : نورسك هايدرو إيليكترنوكفالستوفاكتسيليسكاب

Vork Hydro elektrisk Kvälstofaktieselskab

وتعرف أيضاً باسم :

(Société Norvégienne de l'Azore et des forces Hydro - Electriques)

والتي قامت ، بدورها، بتأسيس شركتين ، بمساعدة رأسمال الماني كذلك ، ان التدولل الأعظم للإنتاج ، انها تحقق في ميدان الصناعة الكهربائية . فشركة (سيemens هالسك) Siemens Halske تملك مشاريع في النرويج والسويد وجنوب افريقيا ، وفي ايطاليا ، وها فروع في روسيا وإنكلترا والنمسا. وتملك Allgemeine Elektricitätsgesellschaft (وتسمى اختصاراً A-E-G) الشهيرة شركاتها البنات في لندن وبطرسبرغ وباريس وجنا واستوكهولم وبروكسل وفيينا ومilanو ومدريد وبرلين ، وفي مدن امريكية . . . الخ . وتقوم شركة تومسون هستون Thomson - Houston بانشطة عائلة ويفعل ورثتها - أي - شركة جنرال اليكتريك ، الشيء نفسه . وتقوم بنفس الأنشطة شركة سنجر الصناعية ، وشركة اطارات دنلوب بنيماتك ، . . . الخ^(١) .

(١) لا يعنـىـ المـصـدرـ السـابـقـ ، صـ صـ ٩٩ - ١٠٤ـ ، وـ بالـطـبعـ ، فالـتـموـيلـ المـالـيـ يـمـتدـ ليـشـمـلـ لـيـسـ فـرـوـعاـ منـ الشـرـكـةـ نـفـسـهـاـ ، حـسـبـ وـهـكـذـاـ فـانـ شـرـكـةـ كـنـوبـ Knopـ جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ معـ سـولـوـفـيـوفـ اـخـوـانـ Soloviev Brothers وـكـرافـتـ اـخـوـانـ Kraft Brothers قـاماـ عـامـ ١٩١٢ـ بـتـموـيلـ Caspianـ Manufactureـ وهيـ منـظـمةـ مـشـارـكـةـ حـصـلـتـ عـلـىـ مـلـكـيـةـ جـمـعـيـةـ تـمـتـ تـصـفـيـتـهاـ فيـ مقـاطـعـةـ دـاغـسـتـانـ ، مـنـ قـبـلـ مـوـسـكـوـ فـايـانـشـيـارـ رـيشـيـتـيـكـوفـ ، وـالـمـصـرـ فـيـ السـيـنـيـبـرـيـ بيـرـوـكـيـنـوـ ، وـبنـكـ بـارـيسـ -ـ نـيـدـرـلـانـدـ Birzhevye Vyedemostiـ ١٥ـ نـيـسانـ ، ١٩١٥ـ).

وتلعب البنوك الكبيرة، بصورة طبيعية، دوراً كبيراً جداً في تمويل مشاريع أجنبية. وتبين نظرة سريعة لنقائصها على نشاطات هذه المؤسسات، مدى القوة والكثافة التي نمت بها، الصلات العالمية لمنظمات «قومية».

يفيد تقرير ١٩١٣ الصادر عن الجمعية العامة البلجيكية Société Générale de Belgique بأن سنداتها المالية «القومية» تساوي ماقيمته ٤٢٥ ر ٣٢٢ ر ١٠٨ فرنك ، بينما كانت سنداتها المالية الأجنبية تساوي ٢٣٧ ر ٨٩٩ ر ٧٧ . ويجري استئجار الرأس المال الأخير في مشاريع وقرض لبلدان مختلفة جداً، كالارجنتين، النمسا، كندا، الصين، الكونغو، مصر، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، مراكش، كاليدونيا الجديدة، روسيا... الخ^(١). والمعطيات المتعلقة بنشاطات البنوك الألمانية، جرى استخلاصها بتفصيل بالغ. وستقتصر هنا، الحقائق المتعلقة بكبريات البنوك الألمانية كنموذج لأعمال البنك برمتها في المانيا .

★ بنك داي دوتش Die Deutshce Bank

١ - أسس بنك Deutsche Ueberseeische بفروعه الثلاثة والعشرين (٢٣) : ٧ في الأرجنتين، ٤ في بيرو، ٢ في بوليفيا، ١ في الأوروغواي، ٢ في إسبانيا، ١ في ريو دي جانيرو .

٢ - أسس بالاشتراك مع بنك درسدن، ال Anatolische Eisen- bahngesellschaft (Société du Chemin de fer Ottoman's D'Antolie) ٣ - اشتري بالاشتراك مع بنك فيينا Wiener Bankveriea الحصص العائدة لـ Betriebsgesellschaft der orientalischen Eisenbahnen .

٤ - أسس الـ Deutsche Treuhandgesellschaft التي تعمل في أمريكا .

٥ - يساهم في بنك Für Orientalisch Eisenbahnen , Zürich بزيوريخ .

(١) الحياة الدولية: المجلد الخامس ص ١٩١٤ ، ص ٤٩٩ (بالفرنسية) (اصدار المكتب المركزي للجمعيات العالمية، بروكسل Office Centrale des Associations Internationales) .

- ٦ - يساهم في بنك Deutsche - Asiatische في شنغهاي .
- ٧ - يساهم في البنك التجاري الاطيالي Banca Commerciale Italiana بميلانو .
- ٨ - يساهم في Deutsche - Atlantische ost - Europäische Norddeutsche ، وفي الـ Deutsche - Niederländsche Telegraphengesellschaft . Deutsche Südamerikanische Telegraphengesellschaft ، والـ Seekabelwerke Schantung - Eisenbahngesell- و في Schantang - Bergbau .
- ٩ - يساهم في . schaft
- ١٠ - يساهم بالاشتراك مع شركات تركية ونمساوية والمانية وفرنسية وسويسرية وايطالية في الجمعية العثمانية الامبراطورية لسكة حديد بغداد .
- ١١ - أسس Ost - Africanische Gesellschaft . Deutsch - ost - Africanische .
- ١٢ - يساهم في بنك Aktiengesellschaft für überseeische Zentral - Amerika Bauunternehmungen)
- ١٣ - يساهم بالاشتراك مع شركات سويسرية والمانية في البنك الامريكي المركزي
- ١٤ - يساهم في الشركة المصرفية لـ Güterbook, Horwitz & Co. في فيينا .
- ١٥ - يساهم في شركة Ad. Goerz برلين، (الشركة تدير مناجم في جوهانسبurg):
- دیسکونتو کیسلشافت Disconto - Gesellschaft
- ١ - تساهم في Deutsche - Handels - Und
- . Neu - Guinea - Kompagnie و في Plantageng esellschaft der Südseeingsein

- ٢ - أسس بالاشتراك مع بنك Brasilianische Bank für Nord - Deutsche مع خمسة بنوك فرعية .
- ٣ - يساهم بالاشتراك مع بنوك أخرى في بنك Deutsche - Asiatische .
- ٤ - يساهم في الشركة المصرفية Ernesto Tornquist في بوينس ايرروس ، وفي شركة Albert de Bary & Co. Antwerp المرتبطة بتلك السابقة .
- ٥ - يساهم في البنك التجاري الايطالي .
- ٦ - أسس بالاشتراك مع بنك Chile und Deutsch - Norde - Deutsche ، بنك land بثمانية فروع .
- ٧ - أسس بالاشتراك مع شركة Bleichröder ، البنك العام الروماني Banca generale Romana ، في بخارست (له الآن ٦ فروع) .
- ٨ - يشارك مع عدة شركات في بنك بروكسل الدولي Banque Intenational de Bruxelles .
- ٩ - يشارك في الـ Schantung - Eisenbahngesellschaft ، وفي Bergbangesellschaft .
- ١٠ - أسس الـ Otavi Minen - und Eiesenbahng eselleschaft في افريقيا .
- ١١ - أسس الـ Ost - Afrikanische Eisenbahngesellschaft .
- ١٢ - يشارك في بنك Deutsch - Ost - Afrikanische .
- ١٣ - أسس بالاشتراك مع شركة Bleichröder بلجيكية وبنك Nord - Kreditna Banka ، وبنك الاعتماد في صوفيا ، هامبورغ Hamburg ، البنك Deutsche .
- ١٤ - أسس بالاشتراك مع فويرمان Woermann ، هامبورغ Hamburg ، البنك الالماني - الافريقي .
- ١٥ - يشارك في جنرال مارينج اندفايانش كوربوريشون ليمتد في لندن .

١٦ - أسس بالاشتراك مع شركات أخرى ،

Kamerun - Eisenbahngesellschaft

١٧ - افتتح بنكاً فرعياً في لندن عام ١٩٠٠ .

١٨ - مول بالاشتراك مع كروب Gross : Krupp Venezuela - Eisenbahn

١٩ - يشارك كعضو في تروست روتسييلد المصرف ، في سكك حديد الدولة والقروض والمشاريع الصناعية الهنغارية - النمساوية والفنلدية والروسية والرومانية .. الخ^(١) .

وتقوم بنشاطات مماثلة ، كل من بنوك المانيا الأخرى الكبيرة : بنك دريسدن ،
بنك دارمشتاتر Darmstädter ، برلينر هانديسفيسيلشافت Berliner Schaf-
fhausen'scher Bankverein Handelsgesellschaft ، والبنك الوطني الالماني
الذى يملك بدوره عدداً من الشركات البنات العامة Nationalbank für Deutschland
في مختلف بلاد العالم^(٢) .

ولاتقوم البنوك الالمانية لوحدها ، بالطبع بتطوير مثل هذه النشاطات المكثفة في الخارج فالمقارنة الرقمية ستظهر ان انكلترا وفرنسا تأتيان في المقدمة . فيبينا كان عدد البنوك الأجنبية ذات الأصل الالماني لايزيد على ثلاثة عشر بنكاً في بداية عام ١٩٠٦ (برأسمال قدره ١٠٠ مليون مارك ، و ٧٠ بنكاً فرعياً) فان انكلترا كانت تملك في

(١) د. يعقوب رايمر (Dr. Jacob Riesser) :

Die deutschen Grossbanken und ihre Konzentration im Zusammenhang mit der Entwicklung der Gesamtwirtschaft in Deutschland ،
الطبعة الرابعة ، ١٩١٢ ، ص ٣٥٤ [الترجمة الانكليزية . رايمر: البنك الالمانية العظمى وتركزها بالعلاقة مع التطور الاقتصادي للالمانيا ، واشنطن، مكتب مطبعة الحكومة ، ١٩١١ الاشارات اللاحقة الى هذا المصدر تتعلق بالطبعة الالمانية / المترجمين الانكليز] .

(٢) رايمر: المصدر السابق ، ص ٣٧١ وما بعدها .

نهاية عام ١٩١٠ ، ٣٦ بنكاً كولونيالياً Colonial Banks مع فروع في لندن، و٢٥٨ ربعاً مكتباً محلياً في المستعمرات، كذلك ٣٦ بنكاً آخر في بلدان أجنبية بـ ٢٠٩١ فرعاً . وأمتلكت فرنسا بين ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ، ثانية عشر بنكاً كولونيالياً وأجنبياً ، مع فروع تعدادها (١٠٤) وكان هولندا ١٦ بنكاً أجنبياً مع ٦٨ فرعاً ... الخ . وأظهرت البنوك الفردية في فرنسا ، بدورها، نفوذاً اقتصادياً عظيماً ، فيما يتعلق بالمستعمرات والبلدان الأجنبية .

وهكذا ، كان كريديت ليون Crédit Lyonnais يملك عام ١٩١١ في الخارج ، حوالي ١٦ فرعاً ، وخمسة فروع في الجزائر وامتلكت Comptoir National d'Escompt ، ١٢ فرعاً في الخارج ، و ١١ فرعاً في تونس ومدغشقر . وكانت La Société Générale ، وCrédit Industriel فروع في لندن وحسب ، إلا أنها كانت ، من جهة أخرى ، تملك العديد من الشركات البنات في الخارج^(١) .

إن «المشاركة» و «التمويل المالي» كخطوة أبعد في المشاركة ، تدلان على أن الصناعة يجري تشكيلها إلى أبعد حد في منظومة واحدة منظمة . إن أكثر النماذج حداة للاحتكار الرأسمالي في أكثر أشكاله تركزاً - كالتروستات - هي ليست إلا واحداً من أشكال «شركات المشاركة» أو «شركات التمويل المالي». أنها تتمتع بسيطرة احتكارية ، تقل أو تزيد ، على الملكية الرأسمالية في عصرنا ، كما يجري النظر إليها وتصنيفها من زاوية حركة السندات المالية ، كتعبير محدد ومميز للملكية الرأسمالية في عصرنا .

نحن نرى ، على هذا الأساس ، أن نمو العملية الاقتصادية العالمية التي تعتمد كأساس لها على نمو القوى المنتجة ، لا يؤدي فقط إلى تكثيف علاقات الانتاج بين

(١) المصدر ذاته . ص ٣٧٥ ان النمو السريع للبنوك الالمانية يستحق الانتباه ، فقد كان ثمة أربعة منها ، فقط ، في نهاية التسعينيات ست (٦) في عام ١٩٠٣ مع ٣٢ بنكاً فرعياً ، و ١٣ في عام ١٩٠٦ مع ٧٠ بنكاً فرعياً .

بلدان مختلفة ، ولا الى توسيع وتعزيز العلاقات الرأسمالية العامة المتبادلة ، حسب ، بل انها تؤدي كذلك ، الى ظهور صيغ اقتصادية جديدة ، واشكال اقتصادية جديدة ، لم تكن معروفة في العهود الماضية من تاريخ التطور الرأسمالي .

ان بدايات العملية التنظيمية التي تميز تطور الصناعة في حدود اقتصادية «قومية » ، تبدو واضحة أكثر ، منظوراً اليها على خلفية العلاقات الاقتصادية العالمية . وكما ان نمو القوى المنتجة في نطاق اقتصاد «قومي » على قاعدة رأسالية ، يؤدي الى تشكيل كارتيلات وتروستات قومية ، كذلك فان نمو القوى المنتجة في نطاق العالم الرأسمالي ، يجعل من عقد اتفاقيات دولية بين مختلف المجموعات الرأسالية القومية ، من أكثر اشكالها أولية إلى الشكل الممرکز للتروست العالمي ، قضية ملحة بشكل متزايد . وستكون هذه التشكيلات ، موضوعاً لبحثنا في الفصل القادم .

الفصل الثالث

الاشكال التنظيمية للاقتصاد العالمي

- ١ - البنية الفوضوية للاقتصاد العالمي .
- ٢ - السنديكات والكارتيلات العالمية .
- ٣ - التروستات العالمية .
- ٤ - السنديكات المصرفية العالمية .
- ٥ - طبيعة التنظيمات العالمية الرأسمالية الخالصة .
- ٦ - تدويل الحياة الاقتصادية وتدويل المصالح الرأسمالية .

يتميز الاقتصاد العالمي في عصرنا هذا ببنيته باللغة الفوضوية . ويمكن في هذا السياق ، مقارنة بنية الاقتصاد العالمي الحديث ، بنية الاقتصادات «القومية» النموذجية حتى بداية هذا القرن . فقد تقدمت العملية التنظيمية لتحتل مكان الصدارة بسرعة ، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، محدثة تغيرات جوهرية بتقليلها لدرجة ملحوظة ، «الدور الحر للقوى الاقتصادية» غير المقيدة حتى اليوم . وتجلى هذه البنية الفوضوية للرأسمالية العالمية في حقيقتين : الأزمات الصناعية العالمية من جهة ، والهروب من جهة أخرى .

من الخطأ الظن ، كما يفعل الاقتصاديون البرجوازيون ، ان الغاء المنافسة واستبدالها بالاحتكارات الرأسمالية ، من شأنه القضاء على الأزمات الصناعية . ان أمثال هؤلاء الاقتصاديين ، ينسون أمراً صغيراً «ناهفاً» ، هو ان النشاطات الاقتصادية للاقتصادات «القومية» تجري ادارتها الآن من منظور التوجه نحو الاقتصاد العالمي . وليس الاقتصاد العالمي ، على الاطلاق ، جمعاً رياضياً لاقتصادات «قومية» ، مثلما أن أي اقتصاد «قومي» هو ليس البتة ، جمعاً رياضياً لاقتصادات قومية ضمن حدود أراضي الدولة . وفي كلا الحالتين ، ثمة عنصر أساسي جداً، يكمل كل العناصر

الأخرى، ونعني تحديداً، الصلات، أو النشاط (المتبادل)، أو الوسط المحدد Specific medium الذي أسماه (روبرتوس) Rodbertus بـ «الاتصالات الاقتصادية»، التي لا يمكن أن يوجد بدونها «كيان حقيقي»، ولا «منظومة»، ولا اقتصاد اجتماعي، إنما توجد وحدات اقتصادية معزولة فقط. وهذا وحتى في حالة الالغاء الكلي للمنافسة الحرة، ضمن حدود «الاقتصادات القومية»، فإن الأزمات ستظل تواصل، طالما ستظل هناك الصلات التي أقيمت على أساس فوضوي ، بين الجماعات «القومية» ، أي مادامت البنية الفوضوية للاقتصاد العالمي ستظل قائمة^(١) .

وما قبل عن الأزمات، يصح قوله عن الحروب أيضاً. فالحرب في المجتمع الرأسمالي، ليست إلا واحدة من طرق المنافسة الرأسمالية ، حين تند هذه الأخيرة لشامل ميدان الاقتصاد العالمي . وهذا، فالحرب قانون داخلي متصل في صلب مجتمع ينتاج بضائع ، تحت ضغط القوانين العمياء لسوق عالمي يتطور تطوراً عفواً . لكنها (أي الحرب) لا يمكن أن تكون قانوناً في مجتمع ينظم عملية الانتاج والتوزيع فيه، بصورة واعية .

مع ذلك ، وبغض النظر عن حقيقة ان الاقتصاد العالمي الحديث يمثل، بكل ، بنية فوضوية ، فان عملية التنظيم تسير بخطوات حثيثة حتى في هذا المجال، معبرة عن نفسها بصورة رئيسة في نمو السانديكارات والكارتلات والتروستات العالمية.

(١) أخذ هذا الأمر يتوضح لكل ذي عينين، بل حتى بالنسبة لكتاب برجوازيين. وهذا، يقول المستر غولدشتاين Goldstein «لا تستطيع الكارتلات والتروستات الغاء الأزمات، وهذا يتضح ، بين جملة أمور، في حقيقة أن تروست الفولاذ الذي يجمع تحت سلطته» (بما في ذلك المشاريع المتدفعه فيه) ما يقارب الـ ٩٠٪ من انتاج الولايات المتحدة للفولاذ كان يركز ويستخدم في نهاية الربع الاول من عام ١٩٠٨ ، نصف الطاقة الانتاجية فقط لمصانعه .. الخ (ي. م غولدشتاين: السانديكارات والتروستات والسياسات الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية، موسكو، ١٩١٢ ص. ٥ ، الامانش) وكذلك: توغان بارانوفسكي Tugan Baranovsky : الأزمات الصناعية.

وستقوم ، بادئ ذي بدء ، باجراء مسح عام لهذه التشكيلات ، في الأزمنة الحديثة .
إن الكاراتيلات الأضخم في مجال صناعة النقل (باستثناء التغيرات التي سببها
الحرب) هي مايلي :

١ - اللجنة التوثيقية المالكي البواخر المبحرة (انكلترا ، المانيا ، النرويج ،
ومعيات الملاحة البحرية الدانماركية) .

٢ - الانترناشونال سيفيشاير توكوفينشن The International Segelschif-
fahrtkovention (انكلترا ، المانيا ، دانمارك ، سويد ، والسفن الشراعية النرويجية) .

٣ - مؤتمر بحر البلطيق والبحر الأبيض ، ويشمل ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من
الحمولات الكلية (بالأطنان) لبحر البلطيق والبحر الأبيض (يضم ألماناً وفرنسيين
وهولنديين وإنكليز وأسبان وبلجيكيين ودانماركيين ونرويجيين وسويديين وروس
وفنلنديين) .

٤ - الانترناشونال ، كوسينيشيفاير تسفير باند ، آلتونا

Internationaler Küstenschiffahrtsverband, altona

٥ - النورد آتلانتشر دامبيرلينين فيرباند The Nordatlantischer Damp-
ferlinienverband (المانيا ، امريكا ، بلجيكا ، فرنسا ، والنمسا) .

٦ - شركة الاسطول البحري التجاري العالمية ، المعروفة باسم تروست
مورغان (تضم بالدرجة الأولى : أمريكان وإنكليز والمان) ، والتي امتلكت نهاية عام
١٩١١ ، (١٣٠) مركباً بخارياً بحمولة اجمالية (بالأطنان) تبلغ ٢٧٠ ر١٥٨ طناً .
ويوجد خارج هذه الكاراتيلات ذات النموذج الأكثر تعقيداً ، عدد من الاتفاقيات
الهامة ، كما بالنسبة لتنظيم رسوم الشحن والخمسomas . . الخ .
في ميدان الصناعات المنجمية والتعددية :

١ - الانترناشوناليزترا كلكارتل Internationales Trägerkartell (سنديكاتات
الفولاذ في المانيا وبلجيكا وفرنسا) .

٢ - الانترناشنهال شاينينكارتل Internationales Schienen Karteil ألمانيا، انكلترا، فرنسا، بلجيكا، امريكا، اسبانيا) ايطاليا، النمسا، وروسيا بمصانع سكك حديد هذه البلدان .

٣ - الانترناشنهال ستاہلکونفینشن International Stahlkonvention (تروست الفولاد الامريكي ، شركة بتلهم Bethlehem للفولاد، شركة كروب Krupp .)

٤ - الانترناشنهال بليكونفینشن Internationale Bleikonvention (الصناعات الأساسية لالمانيا ، استراليا ، بلجيكا ، امريكا ، المكسيك وانكلترا) .

٥ - ذي دوتش - اوستریخسٹر ستاہل غوسفيرباند :

The Deutsch - Oesterreichischer Stahlgussverband

٦ - ذي دوتش - انكلش فيرومنغنيز كونفینشن

The Deutsch - English Ferromangneisenkonvention

٧ - الانترناشنهال فيريونغون فون فيراسيليزيوم ويرك

International Vereingung von Ferrasiliziumwerk

(نرويجيون، سويسريون) تايروليتنزيون Tyrolians ، بوسينون Bosnians ، سافويون Savoyians . ، والمان) .

٨ - الانترناشنهال ميتالبلاطينسينديكيت International Metallplattensyndikate (المان ونمساوين) .

٩ - ذي فيريونغون دير زينك بلاطينفابريکانتن

(انكليز وأمريكان The Vereinigung der Zinkplattenfabrikanten . مؤثرة جداً في السوق العالمي) .

١٠ - الانترناشنهال زينكونفینشن International Zinkkonvention (المان وبلجيک، وفرنسیون وايطالیون واسبان وانكليز وأمريكان ، تسیطر على ٩٢٪ من الناتج الأوروبي) .

- ١١ - الانترناشناлизر زنکھویتغیر باند International Zinkhüttenverband (المان وفرنسیون وبلجیک وانگلیز) .
- ١٢ - انترشنالیز دارا هتفینلیختکارتل Internationales Drahtgeflechekartell (المان وبلجیک ، وفرنسیون وانگلیز) .
- ١٣ - انترناشناлиз آبکومین دیر کویفیر دراهتمایهیرین Internationales Abkommen der Kupferdrahtziehereien
- ١٤ - دویتش - انگلیش شراویینکونفینشن Deutsch - English Schraubenkonvention
- ١٥ - انترناشناлиз ایمیلیکارتل International Emaillekartell (المان، نمساویون - هنغاریون ، فرنسیون ، سویسرویون وايطالیون) .
- ١٦ - انترناشناлиз توربینیسیندیکیت International Turbinensyndikat (المان وسویسرویون بالأ شخص) .
- ١٧ - فیرینگت دامپتور بینینگیسیلشافت Vereinigte Dampfturbinengesellschaft (أ. ي. ج A.E.G الالمانیة ، جنرال الكتروک کومباني الامريکية وشركات أخرى) .
- ١٨ - اوتوموبیل تروست (جمعیة تجارة السيارات ، وكل مشاريع صناعة السيارات الاوروبیة تقریباً) .
- ١٩ - روسيخ - دویتش - اویستیرنخیشر سندیکیت فور لاندفریتشافتليخ غيریت ، Russisch - Deutsch - Oesterreichisches Syndikat Für landwirtschaftliche Geräte.
- ٢٠ - انترناشناال فیرینینغون فون ایسینغارینهادلیرفیرباندین International Vereinigung von Eisenwarenhändlervebänden (المان وانگلیز وفرنسیون ونمساویون - هنغاریون وسویسرویون وبلجیک) .

٢١ - انترناشنهال فيرياند دير كورسيتشليسيين آند فيديرنفابرك International Verband der Korsetschliessen und Federnfabriken (قرابة كل المصانع الكبيرة الموجودة).

ويمثل صناعة الحجر والصلصال . . الخ ، ستة كارتيلات عالمية كبيرة . وفي ميدان الصناعة الكهربائية ، كما نوهنا آنفاً تتجلى عملية تدوير الانتاج في أكثر أشكالها أهمية . فثمة اتفاقيات عالمية عديدة وبالغة الضخامة قيد التنفيذ ، أكبرها على الاطلاق مايلي :

١ - اتفاقية بين أ. ي. ج الالمانية ، وشركة جنزال اليكتريك الامريكية ، وشركة طومسون - هستون البريطانية - الفرنسية ، ويمثل هذا التنظيم شبكة مشاريع منتشرة في كل أرجاء العالم .

٢ - انترناشنهاليز غالفانوستيفينسديكيت Internationales Galvanosteginsyndikat

٣ - فيركوفستيل فيرينيغيتر غلوهلامبيتفابريken

Verkaufstelle Vereinigter Glühlampenfabriken (المان ، نمساويون - هنغاريون ، سويديون ، هولنديون ، ايطاليون ، سويسريون) ، وبالاضافة الى ذلك توجد اتفاقيات خاصة عديدة بين بنوك تختص بتمويل مشاريع كهربائية . . الخ .

في ميدان الصناعة الكيميائية ، أصبح اتحاد الكارتيلات العالمية أمراً واضحاً ، وبالاخص ، في عدد من الميادين الخاصة وأهم هذه الكارتيلات :

١ - انترناشنهاليز كلوركال - كارتيل Internationales Chlorkalk - Kartell (المان ، فرنسيون ، بلجيك ، انكلترا ، امريكان) .

٢ - انترناشنهاليز ليمكارتيل Internationales Leimkartell مصانع الغراء في هنغاريا - والنمسا ، المانيا ، هولندا ، بلجيكا ، السويد ، الدانمارك و ايطاليا ، مكتب المبيعات في لندن .

٣ - انترناشنهاليز بوراكس كارتيل Internationales Boraxkartell

(المان وامریکان وفرنسیون وهنغاریون - نمساویون وانگلیز)

٤ - انترناشنالیز فیرباند دیر سیدینفاربیرین (روابط الصباغین الامان والسویسین والفرنسین والایطالیین والنمساویین والامریکان).

٥ - انترناشنالیز کاربید سیندیکیت Internationales Karbidsyndikat (علوم اوربا).

٦ - انترناشنالیز بولفیرکارتیل Internationales Polverkartell

٧ - دویتش - اویستر رخیسیشیر سوبر فوسفاتکارتیل

Deutsch - Oesterrichischer Superfosphatkartell

٨ - کارتیل دیر بلجیش - هولاند شین اوپنبرودوزیتن

Kartell der Belgisch - Holländischen Oleinprduzenten.

٩ - انترناشنال فیرکوفسферینیغنز سیتکستوفدوینغر

International Verkaufsvereingung Stickstoffdünger

(مсанع المان، نرویجیون ، ایطالیون وسویسیون للأسملة النيتروجينیة .)

١٠ - انترناشنول کیروسین کارتیل .

(ستاندرد اویل کومباني وشرکات روسیه).

١١ - فیرباند دویتش - اویستر رخیش - ایتالیانیخر کبسبریر اند کیسهاندلر .

Verband Deutsch - Oesterreichisch - Italienischer Kipsgevber und Kipshändler.

١٢ - انترناشنالیز سالپیتر سندیکیت .

Internationales Salpetersyndikat

١٣ - انترناشنالیز کوالینفیرکوف سیندیکیت .

Internationales Koalinverkaufsyndikat

(نمساویون - المان) .

١٤ - اتحاد الاوربین النفطی Europäische Petroleumunion

(متوج نفط المان وانكليز وسويسريون وهولنديون وبلجيكيون ومساويون ودنهاركيون وامريكان
واسيا الشرقية) .

اما في صناعة النسيج ، فان الاتفاقيات الدولية تهم بالدرجة الأولى ، فروعًا خاصة
من الانتاج :

١ - الاتحاد العالمي لرابطة صناع وغازلي القطن الكبار (يمثل الصناعة
الاوروبية والامريكية في هذا المجال) .

٢ - دويتش- اوسترشيس كرافاتينستوف كارتل .

Deutsch - Oesterreichisches Kravatenstoffkartell

٣ - انترناشوناليز سامتين اندستري كارتل .

Internationales samtindustrikartell

(كل مصانع المخمل الالمانية والفرنسية) .

٤ - كونستيد فيركاوفسكونتر kunstseide verkaufskontor (مصانع المانية وبلجيكيه للحرير الصناعي) .

٥ - اتحاد مصانع القطن العالمي .

(الولايات المتحدة الامريكية وباقى امريكا) .

٦ - كونفينشن دير دويتشن اندشفيزرسن سيدوينكاشينيز فابريكانتين .

Konvention der deutschen und Schweizerischen seidencachenez fabrikanten

٧ - فيراند دير دويتش سفيزيريشن كاشينيز اند كرافاتينفابريكانتن .

verband der deutschschweizerischen Cachenez und Kravattenfabrikanten

٨ - اوسترشيس - دويتش جوت كارتل Oesterreichisch Deutsche Jute Kartell

. ٩ - انترناشوناليز فيراند دير كراتزينفابريكيين .

Internationales verband der Kratzen fabriken

(المان ، لوکسمبرغيون ، بلجيكي ، هولنديون . هنغاريون - نمساويون ، سويديون ،

نرويجيون ، دانماركيون ، بلجيانيون) .

١٠ - انتراشنال ناهسيديكونفينيشن Internationale Nähseidekonvention

(مشاريع نمساوية ، بلجيكية ، روسية ، إسبانية وانكليزية) .

١١ - انتراشنال فيرنغانغ دير فلاش اند فيرغارنسبينر.

Internationale Vereigung der Flachs - und Werggarnspinnner

(قرابة كل مصانع غزل الكتان الكبيرة في أوروبا) .

١٢ - انتراشناليز كارتييل دير شابينسبينر.

Internationales Kartell der Schappenspinner

وفي صناعة الزجاج والخزف الصيني ، فإن أكبر التنظيمات العالمية هي (أوربisher فيرباند دير فلاشن فابريكانتين Europäischer verband der flaschenfabrikanten) (وتضم كل البلدان الأوروبية تقريباً) . كذلك عدد من أكبر الكارتيلات في الزجاج والخزف الصيني . وتوجد سبعة كارتيلات عالمية كبيرة في صناعة الورق .

كما توجد عشر اتفاقيات أخرى تتعلق بستة فروع صناعية مختلفة (مطاط ، صناعة الموييليا ، فلين ، كاكاو . . الخ) ^(١) .

إلى جانب الكارتيلات المذكورة أعلاه ، توجد مئات التروستات العالمية (منظمات اندماج وسيطرة) . وسنشير هنا إلى أهمها فقط ، أي ، تلك التي تملك الثقل الاقتصادي الأضخم في السوق العالمي .

وإلى هذا النوع من أنواع التروستات ينتمي تروست ستاندر أويل كومباني أوف نيوجرسى) الذي امتلك عام ١٩١٠ أسهم ٦٢ شركة (بضمنها انكلو - امريكان أويل كومباني) وديتش امريكانشن بيتروليوم غيسيلشافت ، وشركة رومانا امريكانا) وكان

(١) أخذت قائمة الكارتيلات العالمية من كتاب (هارمن) الذي استشهدنا به (ص ٢٥٤ وما بعدها) ونحن نقتبس هذه القائمة ، وكذلك قائمة التروستات العالمية والستديكارات المصرفية ، لعدم وجود أي مطبوع روسي - على حد علمنا - يتعامل مع هذه الموضوعة (المؤلف) .

على اتصال مع عدد كبير جداً من المشاريع والشركات (هولندية، المانية، فرنسية، إسبانية، إيطالية، روسية، سويسرية... الخ)^(١). إن هذا التروست «يسطّر» على شركة أمالكـيـاتـنـدـ كـورـ - النحاس المندجـمـةـ (Amalgamated copper) التي تهدف إلى امتلاك الاحتـكارـ العالميـ في انتاجـ النـحـاسـ . وـثـمـةـ تـروـسـتـ كـيرـ أـخـرـ هوـ (ـشـرـكـةـ فـوـلـاـذـ الـولاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ، وـهـوـ «ـشـرـكـةـ الـمـسـطـرـةـ»ـ الـأـكـثـرـ ضـخـامـةـ فيـ الـعـالـمـ . وـمـنـ بـيـنـ أـكـثـرـ التـروـسـتـاتـ الـأـخـرـىـ أـهـمـيـةـ هيـ :ـ رـسـمـوـهـلـنـ اـنـدـ هـانـدـلـسـيـكـيـتـينـغـيـزـلـشـافـتـ فيـ بـارـمـينـ

Reisemühlen und Handelsaktiengesellschaft Barmen

بـمـشارـكـةـ أـجـنبـيـةـ تـسـاوـيـ مـاـقـيمـتـهـ ٤٤ـ مـارـكـ^(٢)ـ كـذـلـكـ ،ـ انـتـرـناـشـنـالـ بوـهـرـغـيـزـلـشـافـتـ Inـ terـnـatـionـalـ Bohrـgesـellـsـchـaftـ ،ـ وـشـرـكـةـ تـروـسـتـ نـوـيلـ ،ـ وـعـدـدـ مـنـ التـروـسـتـاتـ الـعـالـمـيـةـ فيـ صـنـاعـةـ الـبـرـولـ ،ـ وـتـروـسـتـ بـاـنـانـاـ (ـالـلـوـزـ)ـ الـذـيـ تـدـيـرـهـ شـرـكـةـ فـواـكـهـ بـوـسـطـنـ وـشـرـكـةـ تـروـيـكـالـ للـتـجـارـةـ وـالـنـقـلـ ،ـ وـتـروـسـتـ الرـزـمـ وـالـتـعـبـةـ وـتـروـسـتـ خـيـطـ الـخـياـطـةـ بـرـئـاسـةـ الشـرـكـةـ الـانـكـلـيزـيـةـ جـ وـبـ كـوتـرـ المتـحـدـةـ (ـJ. and P. Coats, Ltdـ)ـ ،ـ وـالـجـمـعـيـةـ الـمـرـكـزـيـةـ لـلـدـيـنـامـيـتـ Société Central de Dynamitـ compـagnie Générle de la conduitsـ laـ وـكـومـبـانـيـهـ جـنـرـالـ دـوـلـاـكـونـدوـيـ دـوـ (ـلوـشـ)ـ Utrechtـ وـبـرـشـلـونـةـ وـبـارـسـ وـنـابـلـسـ وـشـارـلـيرـواـ charleroiـ وـفـيـنـاـ ،ـ تـروـسـتـ مـيـتـالـوـرـجـيـكـ بـلـجـيـكـاـ فـرـنـساـ .ـ الخـ^(٣)ـ .ـ

وـتـقـفـ خـلـفـ كـلـ هـذـهـ الـكـارـتـالـاتـ وـالـتـروـسـتـاتـ ،ـ كـقـاءـدـةـ ،ـ الـمـؤـسـسـاتـ الـتـيـ تـمـوـهاـ مـالـيـاـ ،ـ أيـ الـبـنـوـكـ ،ـ بـالـدـرـجـةـ الـأـسـاسـيـةـ .ـ انـ عـمـلـيـةـ التـدـوـيلـ الـتـيـ يـعـتـبـرـ تـبـادـلـ الـبـصـائـعـ ،ـ وـاحـدـاـ مـنـ أـكـثـرـ أـشـكـالـهـ بـدـائـيـهـ ،ـ وـالـتـيـ يـعـتـبـرـ التـروـسـتـ الـعـالـمـيـ هوـ أـعـلـىـ مـراـجـلـهـ التـنـظـيمـيـهـ ،ـ تـؤـديـ أـيـضـاـ إـلـىـ ظـهـورـ تـدـوـيلـ هـامـ جـداـ لـلـرـأـسـمـاـلـ الـمـصـرـفيـ ،ـ طـلـلـاـ انـ هـذـاـ الـأـخـيـرـ ،ـ يـتـحـولـ إـلـىـ رـأـسـمـاـلـ صـنـاعـيـ (ـبـتـموـيلـ الـمـشـارـيعـ الـصـنـاعـيـةـ)ـ ،ـ وـطـلـلـاـ اـنـ يـشـكـلـ ،ـ عـلـىـ هـذـاـ الـأـسـاسـ صـنـفـاـ خـاصـاـ هـوـ :

(١) لاـيـهـانـ:ـ المـصـدرـ السـابـقـ،ـ صـ ٢٤٩ـ ،ـ وـمـاـبـعـدـهـ.

(٢) المـرـجـعـ السـابـقـ نـفـسـهـ،ـ صـ ٢٧٥ـ .ـ

(٣) كـوبـاتـشـ Kobatschـ :ـ المـصـدرـ السـابـقـ /ـ لاـيـهـانـ المـصـدرـ السـابـقـ /ـ هـارـمزــ المـصـدرـ السـابـقـ.

رأس المال المالي .

ورأس المال المالي ، هو الذي يظهر وكأنه الشكل الأكثر انتشاراً ، والأعم للرأسمال ، وهو الشكل الذي يعني من الرعب ازاء الفراغ ، مثله في ذلك مثل الطبيعة ، Horror Vacui . لذلك فهو يهرب بأسرع ما يستطيع ملء كل «فراغ» قائم ، سواء كان في منطقة «استوائية» أو «شبه استوائية» أو قطبية ، إذا ضمن فقط تدفق الأرباح عليه بكميات وفيرة . وسنقتطف أدناه عدداً من الأمثلة عن تروستات البنوك العالمية العملاقة ، لايضاح مدى «المساعدة المتبادلة» الودية التي تقدمها البنوك «القومية» الضخمة لمثيلاتها .

في عام ١٩١١ ، تأسس في بروكسل ، التروست المالي (ذسوسيتييه فاينانسيير ديز فولورز امريكانز) The Société financière des Valeurs américaines ، بهدف تمويل مشاريع امريكية . وكان يضم (البنك الالماني) ، وشركة (فاربرغ كومباني) في هامبورغ ، و السوسيتيه جينيرال في بروكسل ، و (بنك دي بروكسل) و (بنك دي باريز اي دي بيز - باز) Banque de Paris et de Pays - Bas و (ذى سوسيتيه جينيرال بور فانوريسيه لاندستري ناشنال) .

The Société Général pour Favoriser l'industrie national سوسيتيه فرانسيز دو بانكيز اي دو ديبوتز The société de banque et de dépôts و The Banque Français pour le (ذى بانك فرانسيز بور لوكميرس اي لوندستري) شركه كوهن - لويب kuhn - Loeb ، نيويورك .. الخ ، يشكل جزءاً من هذا «التروست المالي» . (و(البنك الالماني) الذي تنتهي كل هذه الى مجموعة أضخم البنوك في العالم^(١) . ومع شركة (شفايزرشن كريديتالستاند) Schweizerische Kreditanstalt ، مع شركة (سبايريليزين) Ak-Speyer Ellissen ، الـ (اكتينين غيزيلشافت فور اوبرسيشن باونترنهمونغن) tiengesellschaft für über seelische Bauunternehmungen

(١) لا يهمنا: المصدر السابق، ص ١٧٤ .

بناء على الجانب الآخر من المحيط . ويقوم أيضاً بتنظيم مراكز لبيع الكيروسين في بلدان عدّة ، ويشكّل تحالفاً مع شركة نوبيل الروسية ، ويشارك في الاتحاد الأوروبي للكيروسين^(١) جرى قبل فترة وجيزة تنظيم تروست مصرفي (كونسيرم القسطنطينية Consortium constantinopel) في بروكسل بهدف تمويل مشاريع في القسطنطينية . ويضم هذا التروست (البنك الالماني) و (البنك الشرقي الالماني) - مرتبطة بالأول - وبنك دريسدن و (شافهاوزنر بانكفيرين) Schaffhausenscher Bankverein ، و (الناشنال بنك)، و (السوسيتيه جنرال) في باريس ، و(بنك باريس)، و (الكومبتوار ناشنال)، والشفيزيرش كريديتاتسالت)، و (بنك فور ايليكترش اوتنرينهامونغن) ^(٢) Bank für elektrrische Unternehmungen

ويجري في بروكسل تنظيم بنك خاص للسكك الحديد (ذى بنك بيلج دي شيمنس دي فير) The Banque belge de chemins de fer بمساعدة (بنك دي باريس اي دي بيز - باز) ، و (فيينا بانكفيرين) ، والـ (شفيزيرش كريديتاتسالت) ، و (سوسيتيه جينرال دي شيمنس دي فير ايكونوميك) والبنك الالماني ، وبنك درسدن ... الخ ، أي بمساعدة التروست المصرفى العالمي . سنسوق مثلاً اضافياً آخر : حصلت (سنديكيت المعدن) الروسية على مساعدة أربع مجموعات من البنوك « القومية » هي ، المجموعة الروسية (آسف كوميرس بنك ، وبنك بطرسبرغ التجارى العالمى ، وبنك التجارة الخارجية الروسية ، وبنك روسيا - الآسيوية ، والبنك التجارى فى وارسو) ، والمجموعة الفرنسية (كرييدت ليون ، بنك باريس اي دي بيز - باز ، سوسيتيه جينرال) ، والمجموعة الالمانية (البنك الالماني ، بنك فور هاندل اندر اندرستري ، وبنك درسدن) ، والمجموعة

(١) لا يغمان: المصدر السابق، ص ص: ٤٥٦ - ٤٨٦ .

(٢) نفس المصدر، الصفحات ٤٩٧ - ٤٩٨ .

البلجيكية (كريدت جينرال آيج)، سوسيتيه جينرال دي بلجيكت ، ناجيلماركيرز فيلز آيج)^(١).

ولعل من الخطأ الفادح التفكير بأن كل هذه الأمثلة ، ليست إلا استثناءات بمحض الصدفة . ذلك ان الحياة الاقتصادية تعج بأمثالها . ان المشاريع الكولونiale وتصدير رأس المال إلى قارات أخرى ، وإنشاءات سكة الحديد وقروض الدولة وخطوط السكك الحديدية وشركات الذخيرة الحربية ومناجم الذهب ومزارع المطاط ، كل هذه ارتبطت ارتباطاً جوهرياً بنشاطات تروستات البنوك العالمية . وتنتشر العلائق الاقتصادية العالمية عبر عدد لا يحصى من الخيوط ، وتمر عبر الاف المفترقات ، وتدخل في الاف المجموعات ، ثم تجتمع آخر الأمر في اتفاقيات أكبر البنوك العالمية ، التي مدت مجساتها لتشمل كل أرجاء المعمورة . ان رأس المال المالي العالمي والهيمنة المنظمة للبنوك على نطاق عالمي ، هي أحد حقائق الواقع الاقتصادي ، التي لا سبيل لنكرانها .

من جهة أخرى ، ينبغي للمرء أن يغالي في تقدير أهمية المنظمات العالمية . ان ثقلها المميز والخاص مقارناً بضخامة واتساع الحياة الاقتصادية للرأسمالية العالمية ، هو اطلاقاً ، ليس بالضخامة التي يمكن ان يبدو عليها ، للوهلة الأولى . ان العديد من هذه المنظمات العالمية (وعني السنديكات والكارتيلات) ، ليست سوى اتفاقيات تتعلق بتقسيم الاسواق (Rayonierungs Kartelle) . وهي تشمل عبر سلسلة أقسام فرعية ضخمة لل الاقتصاد الاجتماعي ، فروعًا محددة جداً ، فقط ، من الانتاج (مثل سنديكيت القناني الزجاجية Bottle Syndicate الذي هو الأول بين أقرانه العاملة) ،

(١) زاكورסקי - Zagorsky : السنديكيات والتروستات ، ص ٢٣٠ لقد ذكرنا اتفاقيات الاقتصادية العالمية الخاصة فقط ، ومن المفروض ان اتفاقيات الدولة التي تلعب دوراً اقتصادياً كبيراً (مثل التحالف البريدي العالمي ، واتفاقيات سكك الحديد .. الخ) هي اتفاقيات معروفة للقارئ .

والعديد منها ذو طبيعة غير مستقرة إلى حد كبير لكن الاتفاقيات العالمية القائمة على أساس احتكار طبيعي ، هي وحدها التي امتلكت درجة أعظم من الاستقرار. ويظل قائماً ثمة ميل نحو النمو المتواصل للتشكيلات العالمية ، ولا يمكن تجاهل هذا النمو عند تحليل التطور الاقتصادي العالمي الحديث^(١).

لقد تابعنا الميل الأساسية في نمو الاقتصاد العالمي ، من تبادل السلع وصولاً إلى نشاطات سندويكات البنوك العالمية ، وليس هذه العملية بكل اشكالها المتفرعة إلا عملية تدوين الحياة الاقتصادية . أنها عملية التقرير بين مراكز التطور الاقتصادي المفصلة عن بعضها جغرافياً . وهي عملية تحويل العلاقات الرأسمالية إلى مستوى واحد . إنها عملية التضاد المتنامي بين ثروة مترکزة في أيدي الطبقة الرأسمالية العالمية ، من جهة ، وبين البروليتاريا العالمية من جهة أخرى . لكن هذا لا يعني ، على أية حال ، وصول التقدم الاجتماعي مرحلة تستطيع الدول «القومية» التعايش فيها مع بعضها بانسجام . ذلك أن عملية تدوين الحياة الاقتصادية لاتتطابق البنة مع عملية تدوين مصالح رأس المال . وقد حالف الصواب اقتصادياً هنغارياً ، في اشارته إلى اعمال داعية السلام الانكليزي (نورمان انجل) Norman Angell قائلاً : «انه» - أي نورمان انجل - «لا ينسى غير شيء واحد فقط هو وجود الطبقات في المانيا وانكلترا على حد سواء . انه لا ينسى سوى حقيقة ان ما يعتبر زائداً وغير مفيد ، بل ولربما ضار ايضاً بالنسبة للناس ككل ، يمكن أن يكون ذا فائدة جمة (Sehr gewinnbringend sein).

(١) سارتوريوس فون فاليرشوسن . يضع تقديرأً أقل أهمية للدور الذي لعبته المنظمات العالمية ، قارن المصدر السابق ، ص ١٠٠ «ان وجوب خلق ، ووجوب وجود شركات عالمية بإدارة مركزية للإنتاج ، يبدو أمراً غير محبد ، لكن ، بالطبع ، يمكن للمرء أن يتوقع وجود اتفاقيات بين شركات قومية ضخمة تقوم بتوزيع اسوق البيع» ، أن وجهة النظر المضادة هذه يؤكدها هارمز (هامش من المؤلف).

Kann بالنسبة لمجموعات فردية (مولين كبار، كارتلات ، بيروقراطيين . . . الخ) «⁽¹⁾ . ويمكن تطبيق ذلك ، بالطبع ، على الدول جميعها ، مادامت بنيتها الطبقية أمراً لا جدال فيه من زاوية علمية خالصة على الأقل لهذا السبب ، فإن الذين لا يرون وجود الناقصات في التطور الرأسمالي ، هم وحدهم الذين يفترضون بحسن نية أن يكون تدويل الحياة الاقتصادية ، حقيقة عالمية (International der Tatsachen) ، أي ان الذين يفترضون بأن التدويل الفوضوي هو تدويل منظم ، هم الذين يستطيعون وحدهم أن يأملوا في امكانية التوفيق بين المجموعات الرأسمالية «القومية» في «وحدة أرقى» لرأسمالية سلمية . ان الأمور تجري في الواقع بطريقة أكثر تعقيداً مما تبدو عليه للمتفائلين الانهازيين . ان عملية تدويل الحياة الاقتصادية يمكن أن تعمق - فضلاً عن أنها تعمق فعلاً - صراع المصالح بين مختلف الجماعات «القومية» من البرجوازيين بدرجة كبيرة . وبالفعل ، فإن نمو تبادل البضائع العالمي ، ليس مرتبطة البتة بنمو «التضامن» بين الجماعات التي تقوم بالتبادل ، بالعكس ، فإنه يمكن ان يترافق مع نمو أكثر المنافسات ضراوة ، بما فيها تلك التي يكون الصراع فيها قضية حياة أو موت .

ويصح الشيء نفسه بالنسبة لتصدير الرأسمال . إذ لانتشأ في هذا الميدان دائمة «منظومة من المصالح المشتركة» ويمكن أن يبلغ الصراع التنافسي على مجالات استثمار رأس المال درجات بالغة الحدة ، هنا أيضاً . إلا ان ثمة حالة واحدة فقط ، نستطيع دون تردد القول فيها بوجود تضامن للمصالح ، تلك هي حالة نمو «المشاركة» والتمويل المالي ، أي عندما تكون لطبقة الرأسماليين من اقطار مختلفة ، ملكية جماعية لشيء واحد مشترك - بفضل ملكيتهم المشتركة للسندات . هنا تكون فعلياً أمام تشكيل

: ايرن زابو: (Erwin Szabo) (1)

«Krieg und wirtschaftsverfssung» in Archiv Für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik,
39 Bd, 3. Heft, pp 647- 648.

ان ما يبدو ظاهرياً هنا، ليس شابهاً بسيطاً، أوـ كما يريد المرء حالياً أن يقولـ «توازياً» في المصالح. ان ما يوجد هنا هو وحدة حقيقة . لكن مجرى التطور الاقتصادي يخلق بصورة موازية لهذه العملية، ميلاً عكساً نحو جعل المصالح الرأسمالية، مصالح قومية . ويساهم المجتمع الانساني ، الذي يقع بأكمله تحت وطأة العقب الحديدية للرأسمال العالمي ، في دفع ضرية هذا التناقض : عذاباً وموتاً ودماءً .

ان تشخيص آفاق التطور ، أمر صعب ، بدون تحليل كل الميلول الأساسية للرأسمالية ، يعبر عن جانب واحد فقط من تدوين الحياة الاقتصادية ، فإن من الضرورة بمكان ، رصد الجانب الآخر كذلك . أي بالتحديد، تلك العملية المتعلقة بتدوين المصالح الرأسمالية ، التي تعبر بأكبر قدر من الواضح عن فوضوية المنافسة الرأسمالية في حدود الاقتصاد العالمي . وهي عملية تؤدي إلى أفعى الكوارث والاضطرابات ، وإلى أسوأ تبذير في الطاقة البشرية ، كما تطرح بقوة لامثل لها ، مشكلة اقامة اشكال جديدة من الحياة الاجتماعية .

.. انت نواجه الآن، على هذا الأساس ، مهمة تحليل عملية جعل رأس المال قومياً ، أي عملية قومنة الرأسمال ، Nationalisation of Capital .

(١) أما كيف يتنظر أيدلوجيو البرجوازية المعاصرةون الى الاممية العالمية هذه (نحن لانتحدث بالطبع عن التناقضات بين «القمة» و«القاعدة» فان بالامكان رؤية ذلك من خلال كلمات سارتروريوس ان ««الأمية الذهبية» لا يمكن أن تكون على الاطلاق مثلاً أعلى لرجل يملك وطن الآباء ، ويعتقد أن جذور حياته وجوده تغوران بعيداً في اعماق وطن الآباء هذا» (المصدر السابق، ص ٢٤) وهذا يظهر بدورة الضعف النسبي ، لعملية تدوين المصالح الرأسمالية .
التشديد من المؤلف).

القسم الثاني

الاقتصاد العالمي وعملية جعل الرأسمال قومياً
(قومنة الرأسمال)

الفصل الرابع

البنية الداخلية لـ «الاقتصادات القومية»

وسياحة التعريفة

- ١ - «الاقتصادات القومية» كنقط تفاصيل للعلاقات الاقتصادية العالمية.
- ٢ - نمو احتكار المنظمات، الكارتيلات والتروستات.
- ٣ - تركز عمودي . مؤسسات متحدة .
- ٤ - دور البنوك . تحول رأس المال إلى رأس المال مالي .
- ٥ - البنوك والتركيز العمودي .
- ٦ - الدولة والمؤسسات البلدية (المحلية) Communal
- ٧ - النظام باعتباره كلاً واحداً .
- ٨ - سياسة التعريفة لرأس المال المالي ، والتوسيع الرأسمالي .

يمثل الاقتصاد العالمي ، كما رأينا أعلاه ، شبكة معقدة من الصلات الاقتصادية ذات الطبيعة المتناقضة أشد التناقض . والأساس في هذا كله هو علاقات الانتاج على صعيد عالمي . ان الصلات الاقتصادية التي توحد مجموعة كبيرة من الاقتصادات الفردية ، تنشأ وتوجد لتصبح أكثر تعداداً وأكثر دواماً ، مادمنا شرعنا - ضمن اطار اقتصاد عالمي - بتحليل اقتصادات «قومية» ، أي ، صلات اقتصادية قائمة ضمن حدود دول فردية . وليس ثمة شيء غامض فيها يتعلق بهذا الأمر ، كما لا ينبغي ان نزعو هذه الحقيقة إلى دور خلاق مزعوم لـ «مبدأ الدولة State Principle» الذي يفترض أن يخلق في نطاق هو ذاته ، أشكالاً خاصة لوجود اقتصادي قومي ، كذلك لا يوجد انسجام محظوظ بين المجتمع والدولة . ان للقضية تفسيراً أكثر بساطة من ذلك بكثير . فالحقيقة هي الان تأسيس الدول الحديثة ذاتها ككيانات سياسية محددة ، انما نتج عن حاجات ومتطلبات اقتصادية . ان الدولة تنمو على أساس اقتصادي . لقد كانت تعبيراً عن صلات اقتصادية فقط ، وقد ظهرت روابط الدولة كتعبير عن روابط اقتصادية فقط . وكان «الاقتصاد القومي» ، وهو كذلك الآن ، مثله

في ذلك مثل كل الأشكال الحية ، منغمراً في عملية متصلة من اعادة التجديد الداخلي ، وهي عمليات فردية تمضي قدمًا بالتوالي مع نمو القوى المنتجة . وكانت هذه تغير بصورة مستمرة موقع الجماعات الاقتصادية «القومية» الفردية ، في علاقتها مع بعضها الآخر ، أي ، أنها تؤثر على العلاقات الداخلية للجزاء الفردية من الاقتصاد العالمي النامي . ان عصرنا يفتح علاقات بالغة الأهمية . ان تدمير الأشكال الاقتصادية القديمة المحافظة ، من القمة حتى الأسفل ، والتي ابتدأت مع المراحل الأولى للرأسمالية ، تتوج بالظفر على طول الخط . ولكن ، في نفس الوقت ، فإن هذا الإلغاء «العصبي» للمنافسين الضعفاء داخل إطار «الاقتصادات القومية» (تدمير الحرفيين ، اختفاء الأشكال الوسيطة ، نحو الانتاج واسع النطاق... الخ) ، تحمل ملها الان مرحلة «حرجة» من الصراع الحاد الذي يجري بين خصوم عمالقة على السوق العالمي . وينبغي البحث عن أسباب هذه الظاهرة ، بالدرجة الأولى ، في التغيرات الداخلية التي تحدث في بنية «الرأسماليات القومية» مسببة قيام ثورة في علاقتها المتبدلة .

وتفتهر هذه التغيرات ، بالدرجة الأولى ، كتشكل ، وانتشار سريع بصورة غير عادية ، لتنظيمات الاحتكار الرأسائي: الكارتيلات ، السنديكات التروستات والسنديكات المصرفية^(١) .

(١) لاستطيع الاسهاب ، هنا ، في الحديث عن الفروقات بين تلك الأشكال الاقتصادية ، يكتفينا القول - انسجاماً مع أغراض بحثنا - اننا لانجد ثمة فرقاً جوهرياً بين الكارتيلات والتروستات ، فالتروست في رأينا ، هو فقط الشكل الاكثر تمركزاً للظاهرة نفسها . وكل المحاولات الشكلية المحسنة (قارنوا على سبيل المثال ادوارد هيلمان Eduard Heilmann

«Ueber Individualismus und Solidarismus in de Kapitalistischen Konzentration»، in Jaffés Archiv, Bd. 39, Heft 3.

لتحديد الفرق بين الشكلين ، عن طريق القول أن التروست «أوتوقراطي» بينما السنديكيت (أو الكارتيل) «ديمقراطي» ، لاتغير فيه أتمله في المسألة الحقيقة ، وهي أن الأخير (أي

لقد رأينا أعلاه ، مدى قوة هذه العملية في المجال العالمي . وهي أعظم بـها لايقاد ضمن اطار «الاقتصادات القومية». وكما سرني أدناه، فإن كارتل الصناعة «القومي»، يخدم كأحد أكثر العوامل فاعلية في تعزيز الاعتماد القومي المتبادل للرأسمال .

إن عملية تشكيل الاحتكارات الرأسمالية، هي من زاوية منطقية وتاريخية ، استمرار لعملية تركز وتمرز رأس المال. وكما أن المنافسة الحرة بين الحرفيين، التي قامت على انقضاض الاحتكار القطاعي ، أدت إلى تراكم وسائل الانتاج في أيدي طبقة الرأسماليين كملكية حكر لهم ، كذلك فان المنافسة الحرة داخل طبقة الرأسماليين ، يجري تحديدها أكثر فأكثر عن طريق الضوابط والقيود ، وعن طريق تشكيل اقتصادات عملاقة تحتكر السوق «القومي» برمته . وينبغي عدم اعتبار مثل هذه الاقتصادات العملاقة ، على الاطلاق، ظاهرة «غير طبيعية» أو «اصطناعية» تظهر في سياق مساعدة الدولة ، مثلها مثل التعريفة الكمركية ، ورسوم الشحن ، والمكافآت ، والمساعدات أو الطلبات Orders الحكومية... الخ. حقاً ، ان كل هذه «الأسباب» مجتمعة ، عجلت فعلياً من عملية الاحتكار Monopolisation ، إلا أنها لم تكن على الاطلاق ، وهي ليست كذلك الآن أيضاً ، الشرط الأول لقيامها . ماهو الكارتل) حصيلة الدور الذي لعبته تلك التشكيلات في الحياة الاقتصادية القومية. ولكن هذا لا يعني بالنتيجة ، عدم وجود فرق اطلاقاً بينها ، بل العكس ، فمن زاوية معينة ، يتعين على المرء تأكيد التباين بين المبدأ «الديمقراطي» و«الاوتوقراطي» انظر الفصول ذات العلاقة في «Finanz Kapital» (رأس المال المالي، هيلفردنغ Hilferding (بالمانية).

وباختصار، فإن الفرق، يمكن في «كون الكارتلات»،عكس العملية الجارية في التروستان، لاشير البة الى الغاء صراع المصالح بين المشاريع الفردية المنتسبة الى الكارتل» هيلفردنغ :

«organisationsmacht und Staatsgewalt»، Neue zeit ,32, Tahrgang ,2, Bd, P.140

ومابعدها ..

شرط أول حفاظاً لها non qua Condition إنها هو درجة معينة من تركيز الانتاج . وهذا ، والحديث هنا يجري بشكل عام ، فان تنظيمات الاحتكار تكون الأقوى والأكثر نفوذاً ، حيثما تكون القوى المتجة أكثر تطوراً . وقد لعبت دوراً هاماً بدرجة خاصة ، في هذا السياق ، شركات المساهمة Joint stock Companies ، وهو الشكل الذي سهل بدرجة هائلة عملية استثمار الرأس المال في الانتاج ، وخلق مشاريع ذات ابعاد مجهرولة حتى يومنا هذا . وهذا ، يكون طبيعياً بدرجة أكبر ، ان تنتهي القيادة في حركة الكارتل إلى البلدين الاثنين اللذين تقدما الصفوف بسرعة محمومة ، واحتلا المكانة الأولى في السوق العالمي ، يعني ، الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا .

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً كلاسيكيًّا للتطور الاقتصادي الحديث ، وهنها بالذات ، يوجد الشكل الأكثر تركزاً من تنظيمات الاحتكار ، «التروستات»، التي أصبحت متجلدة في أعماق هذه التربية . وبطبيعتنا الجدول التالي ، فكرة واضحة عن النفوذ الاقتصادي الهائل الضخم للتروستات - ولأضخم كبرياتها بالدرجة الأولى - كما يعطينا فكرة واضحة عن نموها .

واستناداً إلى مودي Moody ، فإن نمو التروستات بين ١٩٠٤ و ١٩٠٨ ، يجري التغير عنه بالارقام الواردة في الجدول رقم (٦) ^١

واستناداً إلى سنوية (بور) Poor الخاصة بالشركات ، وسنوية (بور) الخاصة بسرك الحديد ، لعام ١٩١٠ ، فإن المجموع الكلي يساوي ٣٣ر٣ بليون دولار^(٢) . وفي ١٩١٠ ، كانت حصة التروستات في الانتاج «القومي» قد أصبحت لتوها ، ضخمة جداً . فهي تتبع ٥٪ من المنسوجات ، ٤٥٪ من الأواني الزجاجية ، ٦٠٪ من القطن والأقمشة المطبوعة ، ٦٢٪ من المواد الغذائية ، ٧٢٪ من المشروبات

(١) ل. غولدشتاين: السنديكاتات ، التروستات ، والسياسة الاقتصادية الحديثة ، موسكو ، ١٩١٢ ، ص ٥١

جدول رقم (٦)

قيمة الأوراق المالية والأسهم	عدد الشركات	قيمة الأوراق المالية والأسهم	عدد الشركات	مجموع التروصات
٢٧٠٨٣٤٣٨٧٠٨٧٤٦٣٨	١٣٦٣٨	٢٦٦٢٢٥٥٢٠٠	١٣٦٣٨	٢٧٠٨٣٤٣٨٧٠٨٧٤٦٣٨
٨٢٤٣١٧٥٠٠٠	٥٣٨	٣٩٠٥٠٣٩٤٣٣	٣٦٣	٨٢٤٣١٧٥٠٠٠
٠٠٠٠٠٠	٠٠٠	٥٢٨٥٥٠٠٠	٢٨٢	٠٠٠٠٠٠
١٠٩٥١٣٦١٣٦٧٥٤	٦٦٧٦	٣٣٤٢٤٢٥٥٣٣	٥٢٣٢	١٠٩٥١٣٦١٣٦٧٥٤
٧٧٨٩٣٩٣٩٦٦٠٠٠	٢٥٩٩	٣٦٤٥٦٧١	٣٣٣٦	٧٧٨٩٣٩٣٩٦٦٠٠٠
١٣٩٣١١٥٤٦٠٠٠	٤٧٥	٩٣٩٧٣٦٩٠٧	١٣٦٠	١٣٩٣١١٥٤٦٠٠٠
٣٥٦١٦٢١٦٢١٦٢١٦٣٥٦	١٠٢٠	٢٠٣٧٩٦١٦٢١٦٢١٦٣٥٦	٧٦٠٨	٣٥٦١٦٢١٦٢١٦٢١٦٣٥٦

- (١) يوفسورد نازارييفسكي (Prof. Nazarevskiy)؛ موجز تاريخ ونظريه الاقتصاد الجماعي الرأسمالي، السندويكات والتروصات والمؤسسات مجلد. اك جزء، ١، موجز تاريخ الاتجادات في الصناعة الأمريكية، موسكو، ١٩١٢، ص ٣١٨ - ٣١٩.

الكحولية ، ٧٧٪ من المنتوجات المعدنية (هي الحديد والفولاذ حصراً) ، ٨١٪ من الكيميائيات ، ٨٤٪ من الحديد والفولاذ ومنذئذ ازدادت حصتها في انتاج القومي بدرجة ملحوظة ، بسبب سير عملية تركز وتمركز رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية ، بسرعة خرافية .

« لا يمكن إلا لعدد قليل ، حسب ، من الطلبة الذين يدرسون التطورات الأحدث عهداً من التنظيم المالي للإنتاج الكبير ، وفروعه التجارية ، ان يملك فكرة عن التركيز الهايلي ، ومدى قوة نفوذه على مؤسسات متحدة ومتباينة على نطاق واسع ، تضم في دائرة نفوذه أحياناً ، قوى منتجة تتجاوز حدود الاقتصاد القومي الفردي »^(١) . ومن المتعذر ضمن إطار الدراسة الحالية ، القيام حتى باحصاء التروستات الرئيسية العاملة في البلدان المختلفة . لكن ، دعونا نشير فقط إلى ان على رأس هذه التروستات كلها ، يقف أكبر تروستين عمالقين : The Standard Oil company, and the united states steel corporation. كوربوريشن ، وهما يمثلان ، على السوالي ، المجموعتين الماليتين الضخمتين لروكفيللر ومورغان .

وفي المانيا ، تجري حركة رأس المال الكبير ، عبر خطوط مماثلة . وفي ١٩٠٥ ، واستناداً إلى احصاءات رسمية - كان ثمة ٣٨٥ كارتيل في أكثر فروع الانتاج تبايناً^(٢) . ويقدر النظري المعروف وقائد حركة الكارتيل في المانيا ، الدكتور تشيرجسكي

(١) أوجين فون فيليونج - Eugen von Philipovich

«Monopoly und Monopolistik» in Grünberg's Archiv für die Geschichte des Sozialismus und der Arbeiterbewegung, Bd VI, 1915, Heft I, P. 158. (بالألمانية).

(٢) روبرت لايفمان : Kartelle und trusts, Stuttgart, 1910.

Tschierschky عدد الكارتيلات في المانيا بحوالي ٥٥٠ الى ٦٠٠ كارتل^(١).
 وأضخم هذه الكارتيلات جيغاً هو: سنديكيت الراين - ويستفالن للفحم
 (Stahlwerk - Westfälisches Kohlen syndicat werband)
 (Rheinish

واعتماداً على رافالوفيج Raffalovich ، أنتج الأول عام ١٩٠٩ وفي منطقة دورتسمند مقدار ٨٥ مليون طن من الفحم، فيما بلغ انتاج جميع «الغرباء» الآخرين ٢٠٠,٤٠٠ ملايين طن فقط (٤٩٪)^(٢)

وفي كانون الثاني ١٩١٣ ، ارتفع انتاج سنديكيت الفحم الى ٩٢٪ من محمل انتاج منطقة الراين ، و ٥٤٪ من محمل الانتاج القومي . في ذلك الوقت، زاد سنديكيت الفولاذ انتاجه الى ٤٤-٤٣٪ من الانتاج القومي . وينتج تروست السكر المصنفى ، الذي يضم ٤٧ مشروعًا ، حصة جد كبيرة من الناتج الكلى (٧٠٪ من السكر المستهلك في البلاد، و ٨٠٪ من السكر المصدر خارجًا)^(٣) وتروست الكهرباء An Interessengemeinschaft والـ A.E.G. وـ Siemens Schukert . أ.ي. ج يسيطر على ٤٠٪ من محمل الطاقة المنتجة .

إذا أخذنا التنظيمات الاحتكارية في بلدان أخرى، من زاوية اعدادها المجردة، ودون مقارنتها بالولايات المتحدة الامريكية والمانيا، فسنجد ان عملية تكون

(١) الدكتور س. تشيرجكي : (Dr.s. Tschierschky)

Kartelle und trust, Leipzig, Göschen, 1911, P.52.

(٢) أ. رافالوفيج : «السنديكات، والكارتيلات في المانيا عام ١٩١٠» في الريفيو انترناشلن دي كومرس، دي انستري أي دي لايانك ، ٣٠ تموز، ١٩١١ (بالفرنسية).

(٣) مارتن سان ليون Martine Sain Léon: الكارتيلات والتروستات ، الطبعة الثالثة ، باريس ، ١٩٠٩ ، ص ٥٦ . (بالفرنسية).

الستديكات Syndication Process ، هي على درجة من الأهمية والبروز في كل مكان .

وعلم فرنسا عدداً كبيراً من الستديكات في ميدان صناعات التعدين ، السكر ، الزجاج ، الورق ، النفط ، الكيميائيات ، النسيج ، الفحم ، ... الخ . وأهم هذه على الاطلاق هي :

Le compitoir de Longwan التي تنتج كل سبائك الحديد المصنوعة في فرنسا تقريباً ، وكذلك سنتيكيت السكر الذي يهيمن على كل السوق تقريباً ، Société Générale des glaces de st. Gobain ، التي تحتل موقعاً احتكارياً مطلقاً تقريباً . . . الخ كذلك سلسلة سنتيكيات زراعية وثيقة الصلة بالجمعيات الزراعية Agricultural Sociétés (١)

والجمعيات الضخمة لصناعة النقل ، وبالتحديد ، شركات المراكب البخارية

الثلاث :

- Compagnie Générale transatlantique
- Compagnie des Messageries Maritimes.
- compagnie des Chargeurs Réunis.

التي تشمل ٤٢٪ من الأسطول التجاري الفرنسي برمته (٢) .

وفي إنكلترا حيث ظلت الحركة الاحتكارية لمدة طويلة شديدة الضعف لعدد من الأسباب ، ورغم التركز الضخم للصناعة ، فإن عملية اشاعة التروستات Trustification في الصناعة (« اندماجات » amalgamation ، « اتحادات » Associations ، « تروستات استثمار Investment trust) خطت خطوات هائلة نحو الأمام في غضون

(١) مارتن سان ليون : المصدر السابق ، ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) ج. لوکار بتیر G. Lecarpentier :
Commerce maritime et marine marchande , Paris , 1910 , P. 165 (بالفرنسية) .

السنوات القلائل الأخيرة جداً . وبدأت المميزات القديمة بالتراجع ، لتغدو من مخلفات الماضي سواء مايتعلق بحركة العمل في انكلترا ، أو مايتعلق بسياسة حرية التجارة الانكليزية التقليدية (كما سنرى أدناه)، فان المنافسة الحرة التي هي ليست سوى اسم آخر لحرية التجارة، جرى إقصاؤها الى الخلف في دنيا السياسة الخارجية الاقتصادية). والجاهل وحده يستطيع اليوم الاشارة الى انكلترا كممثل لطراز اقتصادي مختلف كلية . واليكم بعض حالات تصلح لاستخدامها كمثال :

Association of Portland Cement Manufacturers

التي تنتج ٨٩٪ من الناتج القومي ، تروستات الفولاذ، تروستات الكحوليات ، تروستات ورق الجدران التي تنتج ٩٨٪ من ورق الجدران برمته ومن مواد الديكورات الأخرى كذلك ، تروستات الكابلات (Cablemaker's Association) الذي ينتعحوالي ٩٠٪ من الناتج القومي) ، تروست Fine cotton spinner's and Doubler's trust (وهذا يسيطر بشكل خاص على انتاج انكلترا كله .) تروست الاصباغ والمواد القاصرة (The dyers and bacher's trust) (بلجرز اسوشيشن ودایرز اسوشیشن ، حوالي ٩٠٪) ، و Imperial Tobacco Company (جوالي نصف الانتاج القومي) .. الخ^(١) .

ومن بين الكارتيلات الضخمة في النمسا ، نجد مايلي :
 سنديكيت فحم بوهيميا ٩٠٪ من كل انتاج النمسا) ، سنديكيت الطابوق بناتج سنوي يرتفع الى ٤٠٠ مليون كراون (يبلغ انتاج الاجانب ٤٠ مليون كراون فقط) ، سنديكيت الحديد ، سنديكيت النفط (في غاليسيا مع ٤٠٪ من الناتج القومي) ، وسنديكات السكر والزجاج والورق والأنسجة وغيرها .
 حتى في بلد متختلف كروسيا ، ومع قلة وندرة رأس المال ، فان عدد

(١) هيرمان ليفي : Hermann Levy

الاحتكار والمنافسة ، لندن ، ١٩١١ ص ٢٢٢ - ٢٦٧ .

الستديكارات والتروستات ذات النموذج الأكثر تعقيداً ، يربو على المئة ، استناداً إلى السيد غولدشتاين . علاوة على ذلك ، ثمة عدد من الاتفاقيات المحلية ذات النموذج الأقل تعقيداً ، دعونا نذكر أكبرها فقط^(١) .

في صناعة الفحم ، هناك تروست برودوغول Produgal Trust (ينتاج ٦٠٪ من فحم منطقة الدون) .

١٩ سنديكيت في صناعة الحديد ، أضخمها هي : بروداميتا Prodameta (تروست أدوات الحديد وتسيطر على ٨٨ - ٩٣٪ من الانتاج القومي) ، كروفليا Krovlia (تروست رقائق الحديد الذي يملك ٦٠٪ من الناتج القومي) ، برودافاغون Prodvgagon (تروست السيارة القاطرة Railroad car الذي يضم ١٤ من مجموع ١٦ مصنعاً لصنع السيارات) . في مجال صناعة النفط ، يتركز كل الانتاج تقريباً في ايدي اربع شركات مغلقة على بعضها بصورة متبادلة . ويستحق الذكر هنا أيضاً كل من سنديكيت النحاس (٩٠٪)، وسنديكيت السكر (١٠٠٪)، اتفاقيات صناعة الانسجة ، التي (٥٧-٥٨٪) وسنديكيت علب الكبريت .. الخ .

وفي بلجيكا ، تظهر الستديكارات المرحلة العالية التي بلغتها من التطور . بل ان الامر كذلك حتى في بلدان فتية ، كاليابان ، دخلت بدورها طريق بناء الاحتكارات الرأسمالية . وهكذا ، تتعرض أشكال الانتاج الرأسمالي القديمة للتغيرات راديكالية . فاستناداً الى ارقام : ف. لاور F. Laur ، فإن ٢٢٥ بليون فرنك ، من مجموع ٥٠٠ بليون فرنك (أي قرابة النصف) ، مستمرة في المشاريع الصناعية لبلدان العالم كافة ، انما يجري استثمارها في انتاج تدیره كارتيلات وتروستات . ورأس المال هذا موزع بين بلدان مختلفة على الشكل التالي : الولايات المتحدة الاميركية (١٠٠ بليون فرنك) ،

(١) أخذنا الاستشهادات من لـ. كافنهاؤس L. Kafenhaus: «الستديكارات في صناعة الحديد الروسية».

كذلك : غولدشتاين - المصدر السابق . كذلك زارغور斯基 - المصدر السابق .

(المانيا ٥٠ بليون فرنك) فرنسا ٣٠ بليون فرنك ، .. الخ ، وقد جرى تقدير هذه الارقام جميعاً بأقل من مستوياتها الحقيقة^(١) . وهذا من شأنه ان يشير إلى قول كامل للعلاقات المتبدلة بين القوى القديمة في كل بلد من هذه البلدان ، وهو أمر لا يمكن إلا أن يؤدي إلى احداث تغيرات راديكالية في العلاقات المتبدلة بين البلدان نفسها .

والعملية ، على أية حال ، ليست مقصورة على فروع فردية للانتاج . إذ تجري ، بشكل متواصل ، عملية تجميع مختلف فروع الانتاج ، وتحويل هذه الفروع الى تنظيم واحد موحد . وتوضح هذه العملية عن نفسها ، بالدرجة الاولى ، في شكل مشاريع متحدة Combind enterprises أي ، مشاريع تجمع بين إنتاج المواد الأولية والبضائع المصنعة ، بين إنتاج المواد المصنعة وتلك ذات المنتجات غير النهائية unfinished .. الخ ، وهي عملية تستطيع أن تقوم ، بل وتقوم فعلاً ، بامتصاص أكثر فروع الانتاج اختلافاً ، طالما أن كل فرع من فروع الانتاج ، في ظل تقسيم العمل السائد في عصرنا ، يعتمد على كل الفروع الأخرى بدرجة تقل أو تزيد ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة .

على سبيل المثال ، حين ينتج تروست ما ، بالإضافة الى انتاجه الرئيسي متوجاً عرضياً أيضاً ، فإنه يظهر بذلك ميلاً نحو احتكار الفرع الأخير من الانتاج هذا ، والذي يستخدم بدوره كحافظ لاحتياط انتاج البضائع المستخدمة كبدائل للمنتج الثاني العرضي ، ثم يأتي فيما بعد الميل نحو احتكار انتاج المواد الأولية المستخدمة لانتاج المادة البديل ، وهكذا دواليك ، هكذا يجري خلق (الكومبينيشن) المجموعات التي تبدو أمراً مذهلاً وصاعقاً - للوهلة الأولى - كما هو الحال في الحديد والسمنت ، النفط والكتلوكوز .. الخ . هذا التركز والتركيز العمودييان وهو على خلاف التمركز الأفقي الذي يحدث ضمن اطار فرع من الانتاج ، يعني من جهة ، اختزال التقسيم

(١) غولدشتاين: المصدر السابق، ص ٥.

الاجتماعي للعمل ، طالما أنه يجمع في مشروع واحد ، العمل الذي كان موزعاً في السابق بين عدة مشاريع ، كما أنه يحفر ، من جهة أخرى ، تقسيم العمل داخل وحدة الانتاج الجديد . وتقبل محمل العملية ، مأخذة على صعيد عالمي ، إلى تحويل الانتاج «القومي» برمته إلى مشروع مجمع واحد منظم تنظيمياً يربط بين كل فروع الانتاج ، وتسير العملية نفسها ، بسرعة كبيرة ، بطريقة أخرى : فرأس المال المصرفي يتغلغل في الصناعة ، ويتحول رأس المال إلى رأس مال مالي .

لقد رأينا في الفصول السابقة ، مدى الأهمية الهائلة المترتبة على المشاركة في المشاريع الصناعية ، وعلى تمويل هذه المشاريع الصناعية ، والأخيرة هي احدى وظائف البنوك الحديثة .

«إن قسماً كبيراً ومتزايداً من الرأسمال الصناعي ، لا يعود إلى الصناعيين الذين يستخدمونه . إن حق المضاربة برأس المال ، هو حق يحصلون عليه . فقط ، عبر البنك ، الذي يدرو في علاقته بهم ، كملك لهذا الرأس مال . من جهة أخرى ، يكون البنك مضطراً إلى وضع جزء متزايد من رأسهاله في الصناعة . وهذه الطريقة ، يصبح البنك رأسهالياً صناعياً بدرجة لافتة بالتزامن . إن رأس المال المصرفي ، أي الرأسمال على شكل نقود ، الذي تحول على هذا الأساس ، وفي الواقع الفعلي ، إلى رأسمال صناعي ، هو ما يسمى برأس المال المالي »^(١) .

هكذا ، وبواسطة مختلف أشكال الائتمان ، بواسطة امتلاك أسهم وسندات ، وعن طريق تطوير المشاريع بصورة مباشرة ، يظهر رأس المال المصرفي وهو ينهض بدور المديرين والمنظم للصناعة . وهذا التنظيم للإنتاج المجمع للبلاد بأكمله هو الأقوى والأضخم ، كلما كان الأمر كذلك بالنسبة لتركيز الصناعة من جهة ، ولتركيز البنوك من جهة أخرى . وقد استولى الأخير ، في الفترة الأخيرة ، على حصص ضخمة .

(١) رودolf هيلفرلنگ :Rudolf Hilferding

Das Finanzkapital, Vienna, 1910, P. 283. (بالألمانية).

واليكم بعض الأمثلة .

في ألمانيا، يوجد احتكار المصادر الفعلي في أيدي ستة بنوك، هي : بنك دويتش ، وديسكتو توغيسيلشافت ، وبنك دارمشتادتير ، وبنك درسدن ، وبرلينر هاند لسفيسيلشافت ، وشافهاوسينشير بانكفيرين وارتفاع رأس مال هذه البنوك عام ١٩١٠ إلى ١٢٢٦ مليون مارك^(١) . ويمكن رؤية نمو نفوذ هذه البنوك ، من نمو عدد مؤسساتها داخل ألمانيا (تدخل في التعداد البنوك الأساسية وفروعها، بنوك الإيداع ودواير صرف العملة، كذلك «مشارك» تهم في بنوك شركة الأسهم الألمانية) : في ١٨٩٥ (٤٢)، في ١٨٩٦ (٤٨)، في ١٩٠٠ (٨٠)، في ١٩٠٢ (١٢٧)، في ١٩٠٥ (١٩٤)، في ١٩١١ (٤٥٠)^(٢) . لقد نما عدد هذه المؤسسات ، في غضون ست عشرة سنة ، بمقدار أحدهى عشرة مرة .

كان ثمة في الولايات المتحدة الأمريكية، مصرفان اثنان فقط، على هذه الدرجة من الأهمية، هما : ذناشنال سيتي بنك The National city Bank (شركة روكليلر) وناشنال بنك أوف كوميرس National Bank of commerce (شركة مورغان) . ويسطير هذان المصرفان على مشاريع صناعية وبنوك لا تعد ولا تحصى ، وينداحلان معها بكل الطرق والوسائل .

« يمكن معرفة حجم العمليات المصرفية لمجموعتي روكليلر ومورغان ، بصورة تقريبية ، على ضوء حقيقة تفيد بأنه في العام ١٩٠٨ كانت المجموعة الأولى ، تملك في عدد زبائنها وتسطير على احتياطات بمقدار ٣٣٥٠ ، فيما كان لدى الثانية

(١) فiner زومبارت Werner Sombart : Werner Sombart (بالألمانية).

Die Deutsch. Volkswirtschaft in XIX Jahrhundert Berlin, 1913, chapter X.

ووفقًا لتقارير الصحافة الأخيرة (الفورفارتز Vorwärts ، برلين) فإن الديسكونتيغيسيلشافت Diskontogesellschaft ابتلعت لتوها الشافهاوسينشير بانكفيرين .

(٢) ج. رايسل: دي دوتشن كروسبانكن، الملحق ٨، ص ٧٤٥ .

٢٧٥٧ من البنوك القومية وبنوك الدولة وغيرها ». ولا يمكن انشاء تروست جديد دون مساعدة هذه البنوك التي غدت «احتكار صنع الاحتياط»^(١)

ويتطابق مع هذه الصلة الاقتصادية الفريدة من نوعها بين فروع الانتاج المختلفة والبنوك ، شكل خاص من الادارة ذات المستوى الأرفع للاثنين ، وفي الواقع ، فإن ممثلي الصناعيين هم الذين يديرون البنوك ، والعكس صحيح أيضاً . وكان (يديلز Jeidels) مخولاً بالتصريح بأن البنوك الالمانية ستة المذكورة أعلاه ، امتلكت عام ١٩٠٣ (٧٥١) مقعداً في مجالس الرقابة العليا لشركات الأسهم الصناعية^(٢) وبالعكس ، كان ثمة (في كانون الأول ١٩١٠) ، (٥١) ممثلاً للصناعة في مجالس الرقابة العليا للبنوك^(٣) .

أما بالنسبة لامريكا ، فالحقيقة التي سنوردها أدناه ، تلفت الانتباه الى أبعد الحدود ، . فمن قائمة قدمت الى مجلس الشيوخ ، خلال مناشه حول مشروع قانون لتحسين البيزنس المصرفي (لجنة لافوليت عام ١٩٠٨ La Follett's Commission) ظهر ان (٨٩) شخصاً ، يحتلون مايزيد على (٢٠٠٠) ألفين منصباً للمدراء في مختلف شركات الصناعة والنقل وغيرها ، من الشركات التي تدار مباشرة أو بصورة غير مباشرة من قبل روكتلر ومورغان .

وتجدر الاشارة هنا أيضاً ، إلى الدور الهام الذي لعبته مشاريع الدولة والمشاريع البلدية (المحلية) التي تدخل في المنظومة العامة لـ «الاقتصاد القومي» .

(١) نازاريفسكي : المصدر السابق ، ص ٣٦٢.

(٢) بارفوس (Parvus) :

Der staat, die industrie und der Sozialismus, p. 77.

كتب هذا الكتاب حين كان (بارفوس) لائزلا في «المراحل الاولى» من تحولاتها .

- رايزر: المصدر السابق ، الجزء ٤ ، ص ٦٥١ وما بعدها .

(٣) رايزر: المصدر السابق ، ص ٥٠١ .

ونجد بين مشاريع الدولة، مشاريع التعدين قبل غيرها (في المانيا)، يوجد من بين ٣٠٩ منجماً للفحم تنتج ١٤٩ مليون طن ، ٢٧ منجماً ينتاج ٢٠٥ مليون طن ، يعود الى الدولة، عام ١٩٠٩ . وقد بلغت القيمة الكلية لانتاج الدولة (٢٣٥) مليون مارك. كذلك تتضمن مشاريع الملح وغيرها الى هذا الصنف. وقد بلغ الدخل الاجمالي لكل مشاريع الدولة في المانيا عام ١٩١٠ ، ٣٤٩ مليون مارك، فيما كان الدخل الصافي ٢٥ مليون مارك^(١) بعد التعدين تأتي سكك حديد الدولة (في انكلترا فقط، قبل الحرب فقط، كانت سكك الحديد حصراً في أيدي مالكين خاصين). ثم تأتي دائرة البريد، والتلغراف، .. الخ، كذلك الحراجة Forestry ومن بين المشاريع البلدية ذات الأهمية الاقتصادية البالغة، تأتي منظومة المياه، بالدرجة الأولى، ومنظومة الغاز ، والانشاءات الكهربائية ، بكل تفريعاتها^(٢). وتشكل بنوك الدولة المنتفذة القوية جزءاً من هذه المنظومة أيضاً . وتتحدد العلاقة المتبادلة بين المشاريع «العامة» هذه، أو بين المشاريع ذات الطبيعة الخاصة الصرف ، أشكالاً مختلفة . والصلات الاقتصادية ، على وجه العموم ، هي صلات متعددة ومتنوعة ، وليس الاثنان أقلها - عدداً وتنوعاً . وتنظر علاقات جد وثيقة على أساس ما يدعى بـ «النظام المختلط» Gemischte Unternehmungen (mixed system) ، حيث يتتألف مشروع معين من عناصر «عامة» وعناصر خاصة على حد سواء (مشاركة ذات طابع واسع النطاق تكون احتكارية في العادة، شركات) وهي ظاهرة ليست نادرة في عالم الاقتصاد البلدي (الم المحلي) communal economy . وبنك الرايخ (Reichsbank) هو مثال ذو فائدة خاصة . فهذا البنك الذي يمارس تأثيراً هائلاً على الحياة الاقتصادية في المانيا، يبدو

(١) ك. ت. آهيرغ : Finanzwissenschaft, 1922, P. 99. (يقتبس المؤلف هنا من ترجمة روسية ظهرت في وقت سابق - الملاحظة من قبل المترجم الانكليزي).

(٢) انظر: كوميوناليز جاهروش Kommunales Jahrbuch للسنوات ١٩١٣ - ١٩١٤ ، صادر عن لينديمان، شفاندر وسوديكوم ، ص ٥٦٦ وما بعدها.

وثيق الصلة بـ «الاقتصاد الخاص»، لدرجة ان الخلاف لم يحسم بعد حول امكانية اعتبار هذا البنك شركة للأسهم أم مؤسسة للدولة، وحول ما اذا كان خصوصه يجري للقوانين التي تحكم المشاريع الخاصة، أم للقوانين التي تحكم مشاريع عامة^(١). إن كل أجزاء هذه المنظومة المنظمة الى أبعد الحدود، والتي تضم الكارتالات والبنوك ومؤسسات الدولة، هي في حالة نمو يجري بصورة مشتركة. وتزداد هذه العملية سرعة بالارتباط مع نمو التركز الرأسمالي . وينتقل ظهور الكارتالات والمجمعات المتحدة ، على الفور، منظومة مصالح بين البنوك المالية . وتشترك البنوك من جهة أخرى ، في ضبط المنافسة بين مشاريع تقوم هي بتمويلها . وبصورة مماثلة ، فإن كل تفاهم يحدث بين البنوك ، يساعد على ربط المجموعات الصناعية ببعضها وتصبح مشاريع الدولة أيضاً، أكثر اعتماداً من ذي قبل على تشكيلات مالية .. صناعية ، واسعة النطاق، وبالعكس . وهكذا ، فان مختلف محالات عملية التركز والتنظيم ، يحفز بعضها الآخر ، خالقة بذلك اتجاهًا شديد القوة نحو تحويل كل الاقتصاد القومي الى مؤسسة متحدة عملاقة واحدة ، تحت سيطرة ملوك المال والدولة الرأسمالية ، مؤسسة تحكر السوق القومية ، وتشكل مستلزمًا أولياً لتنظيم الانتاج ، على مستوى غير رأسمالي أرقى وأعلى .

يترب على ذلك ، ان العالم الرأسمالي ، والنظام العالمي للإنتاج ، يتخذ لنفسه في أيامنا هذه المظهر التالي : بعض كتل اقتصادية منظمة وراسخة صلبة (القوى العظمى المتحضرة) ، من جهة ، ومحيط البلدان النامية ذات النظام الزراعي أو شبه الزراعي ، من جهة أخرى . ان العملية التنظيمية (التي هي - ونقول ذلك بين هلالين

(١) انظر: ويلي بومغار特 Willy Baumgart

. Unser Reichbank.

. Ihre Geschichte und ihre Verfassung, Berlin, 1915.

لقد ازداد دور الدولة كمنظم للصناعة ، زيادة هائلة في فترة الحرب .

وستناقش لاحقاً هذه الموضوعة ، حين تتحدث عن مستقبل الاقتصادين القومي والعالمي .

- ليست البتة الهدف أو القوة المحركة للسادة الرأسماليين ، كما يزعم ايديولوجيوهم ، بل انها النتيجة الم موضوعية لسعيهم وراء الحصول على أقصى حد من الربح) تمثل إلى تجاوز الحدود «القومية» . الا انها تصطدم في هذا الطريق ، بعوائق أساسية جداً . أولاً انه لايسر بها لايقاد التغلب على منافسة تجاري على صعيد «قومي» ، من التغلب على منافسة تجاري على صعيد عالي (تظهر الاتفاقيات الدولية ، في العادة ، استثناءً إلى احتكارات «وطنية» نشأت لتها) .

ثانياً . ان الفروقات الموجودة في البنية الاقتصادية وبالتالي في أكلاف الانتاج ، تجعل الاتفاقيات غير مفيدة للمجموعات «القومية» المتقدمة . ثالثاً ، ان روابط الوحدة مع الدولة وحدودها ، هي بحد ذاتها ، احتكار يتناهى باطراد ، ويؤمن أرباحاً إضافية ، ومن بين العوامل المدرجة في الصنف الأخير ، دعونا نتوقف قبل كل شيء عند سياسة التعريفة .

لقد شهدت طبيعة سياسة التعريفة ، تحولات شاملة . فرسوم الجمارك في الأزمنة الخواли ، كانت تهدف إلى الدفاع ، أما الرسوم الجمركية اليوم ، فستهدف العداون . كانت تعريفات الأيام الخوالي ، ضمادات لبضائع كان انتاجها ضعيف التطور داخل بلادها ، بحيث أنها لا تستطيع الصمود في وجه منافسة في السوق العالمي ، أما في أيامنا هذه ، فـ «الحماية» يجري تأمينها لتلك الفروع من الانتاج ، التي هي أكثر قدرة على مواجهة المنافسة .

في كتابة (النظام القومي للاقتصاد السياسي) National System of Political Economy ، ينافق (فردرريك ليست) friedrich List ، حامل راية سياسة الحماية ، الرسوم الجمركية الترشيدية (educational customs duties) ناظراً إليها نظرته إلى اجراء مؤقت يقول ليست : «اننا سنتحدث هنا عن قانون التعريفة ، باعتباره ، فقط ، وسيلة ترشيد educate الصناعة . . . ويمكن تبرير اجراءات الحماية ، كوسيلة لتشجيع وحماية طاقة البلاد الصناعية فقط ، بين تلك الشعوب ، التي . . . تكون

مدعوة لأن تؤمن لنفسها ، موقعاً مساوياً لتلك الشعوب التي تحتل المقام الأول زراعياً وصناعياً وتجارياً ، أي القوى العظمى على الصعيدين البحري والقاري»^(١). ولا يوجد شيء كهذا ، اليوم ، غم مزاعم بعض المنظرين البرجوازيين . وليست «الحماية المشددة» اليوم ، إلا السياسة الاقتصادية للكارتيلات كما تصوغها الدولة . إن الرسوم الجمركية اليوم ، هي رسوم الكارتيلات ، أي أنها وسائل في أيدي الكارتيلات للحصول على ربح إضافي . لأن من الواضح أن الغاء أو تقليل المنافسة إلى حد أدنى في السوق المحلية ، فإن بوسع «المتجمين» رفع الأسعار داخل السوق المحلية ، مضيفين ربحاً مساوياً للتعريةة . هذا الربح الإضافي هو الذي يجعل بالامكان بيع بضائع في السوق العالمية ، بسعر أدنى من كلفة الانتاج ، أي ممارسة سياسة الاغراق بالسلع التي هي سياسة التصدير المميزة للكارتيلات . وهذا يفسر الظاهرة التي تبدو غريبة ظاهرياً ، وهي ان التعريفات اليوم «تحمي» صناعات التصدير كذلك . وقد رأى انجلز بوضوح ، الصلة القائمة بين نمو الكارتيلات من جهة ، والتعريفات الحديثة بسماتها وميزاتها المحددة ، من جهة أخرى .

إن الحقيقة التي تفيد - يقول انجلز - بأن النمو السريع والهائل للقوى المنتجة ، يتجاوز حدود سيطرة قوانين الاسلوب الرأسمالي في تبادل البضائع ، التي يفترض أن تتحرك هذه ضمن اطارها ، تفرض نفسها أكثر فأكثر ، على عقول الرأسماليين هذه الأيام . ويتبدى هذا ، بشكل خاص ، عبر اثنين من الأعراض . الأول ، الموس

(١) فردريك ليست (Friedrich List)

Gesamte Schriften , herausagegeben Von Ludvig Häuser in 3 Teilen , Stuttgart und Tübingen , 1851.

- كذلك :

Des national System der Politischen okonomie , PP 302 - 311.

وتعني بالانكليزية : النظام القومي لللاقتصاد السياسي ، نيويورك ١٩٠٤٢ - المترجم الانكليز .

الجديد والعام بتعريف الحماية، التي تختلف عن الحماية القديمة وبالأخص، من زاوية ان المواد القابلة للتصدير، هي المواد محمية بصورة أفضل . والثاني، يتبدى عن طريق تروستات الصناعيين في مجالات الانتاج كلها»^(١) .

هذا التقدم السريع الهائل في هذا الاتجاه، لم يحدث الا في زماننا الحاضر بالذات . وظهور الصناعة المترسخة، وفي مقدمتها الصناعات الثقيلة، كأحد أكثر المناصرين تحمساً لنظام التعريفة المرتفعة . اذ كلما كانت التعريفة أكثر ارتفاعاً، كان الربح الإضافي أعظم ، وقضية غزو أسواق جديدة أيسر، علاوة على ان الحجم العام للأرباح المستحصلة يكون أعظم وأضخم . ولايمكن بلوغ هذا الحد الأقصى ، إلا حين يتضاءل الطلب إلى درجة لا يعود ممكناً معها تعويض الخسارة عن طريق الأسعار المرتفعة . لكن الاتجاه نحو التعريفات المرتفعة داخل هذه الحدود، يغدو حقيقة لاجدال فيها .

وإذا عمدنا الآن، إلى إجراء مسح للاقتصاد العالمي ككل ، فإن ما يظهر أمام أعيننا، هو الصورة التالية . فتعريفات الكارتل ونظام الأغراق (دومينغ) اللذان تمارسهما البلدان المتقدمة ، يشير مقاومة البلدان المختلفة التي ترفع تعريفاتها

(١) كارل ماركس : رأس المال، المجلد الثالث . بترجمة أونترمان ، ص ١٤٢ ، هامش ١٦ (من قبل انجلن)، لكن هذا لم يكن يكفي لمساعدة البروفسور جوزيف غرونتزيل Josef Gruntzel الذي لم يفهم الظاهرة المذكورة أعلاه ، انظر كتابه :

Handel spolitik, part IV, of Grundriss der wirtschaftspolitik, P. 76.

ولكن ينبغي القول انصافاً، إن الفرق بين الرسوم التهذيبية ورسوم الكارتيلات ، أمر شائع في الأدب الاقتصادي من برنتانو Brentano حتى هيلغردنغ .

- انظر على سبيل المثال: جوزيف هيلبورن: System der welthandelslehre, Vol.I, 1910; P.

37.: Josef Hellauer

- كذلك انظر: شيريشيجكي ، المصدر المار ذكره، ص ٨٦ الخ .

الدفائية^(١). من جهة أخرى، يستخدم رفع التعريفات من قبل البلدان النامية، كمحفز اضافي لرفع رسوم الكارتل التي تجعل الاغراق أسهل. ومن نافل القول ان عملية الفعل ورد الفعل نفسها، تحدث على حد سواء، بين البلدان المتقدمة في علاقتها بعضها، وبين البلدان المختلفة في علاقاتها المتبادلة.

وهذه الحلقة المفرغة التي تستخدم بصورة دائمة مع نمو تنظيمات الكارتل، هي التي أدت لاحقاً إلى حدوث «جنون التعريفة» الذي تحدث عنه انجلز، والذي نما بشكل أكثر وضوحاً في أيامنا هذه.

منذ نهاية السبعينيات في القرن الماضي، كانت ملاحظة التحول من التجارة الحرة الى نظام التعريفة، أمراً مكناً في كل البلدان التي تميزت بتطورها الحديث. وقد تطور نظام التعريفة بسرعة، من نظام يفترض أن يقوم بـ«ترشيد الصناعة» الى نظام لصيانة الكارتيلات، ثم ليصبح في نهاية المطاف، حماية عالية كما هو الحال في أيامنا هذه.

هذا التحول يتخذ في المانيا شكلاً محدداً ، مع ادخال التعريفة لأول مرة عام ١٨٧٩ . فمنذ ذلك الحين ، ونحن نشهد نمواً مستمراً للرسوم التعريفية في المانيا (قارن على سبيل المثال، تعريفة ١٩٠٢ مع التعريفات الأخيرة). ويعود التحول في هنغاريا النمساوية إلى عام ١٨٧٨ . وتكتشف التعريفات اللاحقة عن اتجاه مشابه للارتفاع (بالاخص تعريفات ١٨٨٢ ، ١٨٨٧ ، ١٩٠٦ ، .. الخ). وفي فرنسا حدث تحول حاسم نحو الحماية عن طريق التعريفة العامة لسنة ١٨٨١ التي رفعت

(١) ينبغي الا ننسى اننا حين نتحدث عن سياسات البلدان، فأئنا نعني سياسات حكومات هذه البلدان، كما تقررها القوى الاجتماعية التي تستند إليها الحكومات. ومن المؤسف أن يكون التذكرة بهذه الحقيقة ضرورياً حتى لا. اذ ثمة سادة من أمثال السيد ليخانوف وشركائه، يحملون وجهة لا يمكن أن توصف إلا بكونها وجهة نظر «قومية» يتذرع الدافع عنها علمياً، بصورة مطلقة.

الرسوم على الاستيرادات الصناعية بمقدار ٢٤٪. وتجدر الاشارة أيضاً إلى التعريفة الجمائية المرتفعة لعام ١٨٩٢ (برسوم على البضائع المصنفة ترتفع لتبلغ ٦٩٪ من قيمتها ad Valorem ، وعلى البضائع الزراعية بمقدار ٢٥٪)، والتعديل الذي أجري عليها عام ١٩١٠. وفي إسبانيا، تتضمن تعريفة ١٨٧٧ رسوماً مرتفعة على البضائع الصناعية. ولابد من ايلاء اهتمام خاص لتعريفة ١٩٠٦ والزيادة العامة التي طرأت على رسومها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، هذه البلاد الكلاسيكية بترؤسها وسياستها التعريفية الحديثة، تعتبر السمات المميزة للجمائية هي الأكثر أهمية. وتبدأ الزيادة في رسوم الاستيراد عام ١٨٨٣ بالارتباط مع نمو التروستات . وتبلغ ٤٠٪ من قيمة البضائع المستوردة . وكانت الرسوم العامة في عامي ١٨٧٣ - ١٨٧٤ تساوي McKinley Bill ٣٨٪ وفي عام ١٨٨٧ تساوي ١١٪٤٧ ، وفي ١٨٩٠ (لائحة ماكنلي) ٩١٪ على البضائع الصوفية ، بل وحتى زيادة كبيرة تبلغ ١٥٠٪ من قيمتها ، على الأنواع الصوفية الناعمة ، ٤٠-٨٠٪ على المعادن . الخ)^(١) ثم تبع ذلك لائحة دنغلي Dingley Bill (١٨٩٧) ، وتعريفة بلين Payne لعام ١٩٠٩ ، التي هي إحدى التجليات الصارخة للاتجاهات الجمائية العالمية . أما انكلترا ، قلعة التجارة الحرة ، فقد كانت آنذاك تمر في مرحلة انتقالية . ويطلب عدد متزايد من الأصوات تزداد حدة واللحاحاً ، بتجارة عادلة بدلاً من التجارة الحرة ، أي ، بتشريع نظام حمائي (انظر على سبيل المثال ، نشاطات تشامبرلين ، عصبة الاتحاد الامبراطوري ، وعصبة الامبراطورية المتحدة.. الخ) . ونظام

(١) ايسايف Isayev: الاقتصاد العالمي ، ص ص ١١٥ - ١١٦. ان التوضيح الذي يورده البروفسور ايسايف لهذه الظواهر، فريد من نوعه، فهو يفسر رفع التعريفات في ١٨٦٢ - ١٨٦٤ - بـ «النزع إلى الجمائية من قبل الاشخاص الذين يديرون الاستثمارات المالية الأمريكية» هكذا يقول حرفيأ (ص ص - ١١٤ - ١١٥) انظر كذلك: غرونتزل Gruntzel المصدر السابق.

تعريفات الأفضلية بين البلد الأم والمستعمرات ، هو ليس إلا تحققاً جزئياً لهذه الاتجاهات . وقد تبادلت كندا مع انكلترا تعريفات أفضلية ، بدءاً من عام ١٨٩٨ . وفي عام ١٩٠٠ ، تم مجدداً في عام ١٩٠٦ . وقد جرى تطوير هذه التعريفات و «تحسينها» . وتبلغ امتيازات الأفضلية في الوقت الحاضر ، مقدار ١٠٪ - ٥٠٪ بالمقارنة مع بلدان أجنبية . وقامت مستعمرات جنوب إفريقيا بمحاكاة نموذج كندا ، عام ١٩٠٣ ، بمقدار (٢٥٠٪ - ٦٪) . وفي ١٩٠٣ ، تم مجدداً في ١٩٠٧ ، انضمت نيوزيلندا إلى المجموعة . وانضم إلى المجموعة عام ١٩٠٧ ، اتحاد المستعمرات الاسترالية (٥٠٪) . وفي تلك المؤتمرات التي عرفت باسم مؤتمرات الإمبراطورية (أي المؤتمرات التي حضرها ممثلو المستعمرات والحكومة البريطانية) ، صار الحديث عن الحمائية يسمع بوضوح أكبر ، المرة تلو الأخرى . «لا يوجد ثمة غير مفكر ضحل المستوى ، بسعده اليوم أن ينحاز إلى التجارة الحرة ، ويظل في الوقت نفسه ، متفائلاً إزاء مستقبل انكلترا» . هذا مقاله بإدراك برجوازي المعنى هو الاقتصادي البارز آشلي Aschli ، معبراً عن مشاعر الطبقات الحاكمة الانكليزية^(١).

ومن المعروف أن الحرب أظهرت للعيان كل الاتجاهات وبأقصى الأشكال حدة . لقد أصبحت سياسة التعريفة حقيقة واقعة . ولابد لنا أن نشير هنا إلى التعريفات العالية غير العادلة المنتشرة في روسيا . «تملك السياسة الجديدة جذوراً لها في تعريفة عام ١٨٧٧ [يقول السيد كورتشينسكي] . ومنذئذ والبلاد تتنقل من تعريفة عالية إلى أخرى أعلى فأعلى . وقد حدثت زيادة محسوبة عام ١٨٧٧ ، عن طريق فرض الرسوم على العملة الذهبية ، مما أدى إلى رفعها فوراً إلى ٤٠٪ . وشهدت السنوات اللاحقة ، زيادات أخرى في الرسوم المفروضة على عدد كبير من السلع ، الأمر الذي أدى إلى تطور المبادئ الحمائية أكثر فأكثر . وتم رفع كل التعريفات ، عام

(١) وج. آشلي: «المؤتمر البريطاني الإمبراطوري لعام ١٩٠٧» في «الريفيو الاقتصادي العالمي» ، ١٩٠٧ ، مجلد ٤ ، ص ٤٧٧ (بالفرنسية).

١٨٩٠ ، مقدار ٢٠٪ . وبلغت الحركة ذروتها في تعريفه عام ١٨٩١ الحمائية المتطرفة في ارتفاعها ، والتي بموجبها ، ازدادت الرسوم المفروضة على عدد من السلع من ١٠٠٪ - ٣٠٠٪ ، بل وأكثر حتى من رسوم عام ١٨٦٨ « (خط التشديد من قبلنا - ملاحظة المؤلف) . » والتعريف المطبقة الآن ، جرى اعلانها عام ١٩٠٣ ، وأصبحت نافذة المفعول في ١٦ شباط ١٩٠٦ . وقد ظل عدد من الرسوم في ازدياد مطرد ، بمحض هذه التعريفة »^(١) (خط التشديد من قبلنا - ملاحظة المؤلف) .

ولا يوجد أدنى شك في اننا نشهد اتجاهًا عاماً نحو حماية « الاقتصادات القومية » ، عبر اقامة حاجز التعريفة المترفة . والحقيقة التي تقول بوجود تحفيض في التعريفات ، أو تنازلات متبادلة يتم اشتراطها في الاتفاقيات ، في حالات فردية ، لاتغير من القانون العام في شيء . فامثال هذه الحقائق جميعها ، ليست سوى استثناءات ، وعوائق مؤقتة ، وفترة هدنة في الحرب الأبدية . ومن المستحيل ان « تعوق الاتجاه العام حقائق من هذا النوع ، طالما ان الاتجاه ليس حقيقة تجريبية ، ولا ظاهرة عرضية ، ولا شيئاً عديم الصلة بالعلاقات الحديثة . بل العكس ، فبنية الرأسمالية الحديثة ذاتها ، هي التي تولد هذا الشكل من السياسة الاقتصادية . وهو يظهر إلى الوجود ، جنباً إلى جنب مع هذه البنية ، وسينهار معها سوء بسوء أيضاً .

ويُظهر الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه التعريفات الآن ، الطبيعة العدوانية لسياسة « الرأسالية الحديثة » كذلك . ففي الواقع ، تجمع منظمات الاحتياط بفضل التعريفات ، ربحاً اضافياً ، لاستخدامه كذلك كفروقات تصدير في الصراع الدائري من

(١) إن إضافة كورتشينسكي إلى كتاب البروفسور ايبييرغ Eheberg قد جرى اقتباسها اعلاه (ص ٤١١).

أما بالنسبة للزيارة في الرسوم المفروضة على البضائع الالمانية المصنعة عام ١٩٠٤ ، فحتى السيد كورتشينسكي يقول بأنها « لم تكن مفيدة للبزنس الوطني الروسي الا بصعوبة ». (ص ٤١٢) وعلى هذا الاساس ، فإنه يميز بين البزنس Business وبين رجل الاعمال man وهذا ما يلاحظ ad notam لدى أولئك الذين يصابون بالنسينان في الشيخوخة .

أجل الأسواق (الاغراق) . ويمكن أن ينمو هذا الربح الإضافي بطريقتين (والحدث يجري بصورة عامة) : الأولى ، عبر المزيد من البيع المكثف داخل حدود اقليم الدولة القائمة . والثانية ، عبر نمو الأخير فيما يتعلق بالشكل الآنف الذكر ، يوجد عائق هنا في شكل قدرة استيعاب السوق . فلا يستطيع المرء تصور ان البرجوازية الكبيرة، ستبدأ بزيادة حصة الطبقة العاملة ، لكي تخرج من المعمعة ، بمقدار من الربح ضئيل ، في نهاية المطاف . ورجال الأعمال بها هو معروف عنهم من مكر وبراعة ، يفضلون انتهاج طريق آخر ، هو طريق توسيع الاقليم الاقتصادي . وكلما كان الاقليم الاقتصادي أكبر وتكون الظروف الأخرى متساوية - فإن الربح الإضافي سيكون أكبر ، وسيكون دفع فروقات التصدير ومارسة الاغراق أسهل ، وستكون المبيعات الخارجية أكبر بالتالي ، مثلما يكون معدل الربح أعلى .

دعونا نتصور ان حجم السلع المعدة للتصدير كبير إلى حد استثنائي ، بالمقارنة مع الحجم الذي تستطيع السوق الداخلية امتصاصه . ان من المستحيل في ظل مثل هذه الظروف ، تعويض الخسائر المتحققة في السوق الخارجية عن طريق احتكار الأسعار في الوطن : وبالتالي يثبت الاغراق كونه عديم الجدوى . من جهة أخرى ، فحيثما يكون ثمة تناسب « صحيح » بين المبيعات الداخلية وال الصادرات ، يكون بالامكان اعتصار حد أعلى من الأرباح . ويكون هذا ممكناً في حالة واحدة فقط هي أن يكون للسوق الداخلية طاقة استيعاب معينة ، مع افتراض ان يكون الطلب مساوياً ، وهو أمر يقرره حجم الاقليم الموجود ضمن نطاق جدران التعريفة ، أي ضمن حدود الدولة . وفيها كان كافياً في الماضي ، في عصر المنافسة الحرة ، ان تتغلغل ببساطة في السوق الخارجية عن طريق السلع . وفيها كان هذا الاحتلال الاقتصادي مرضياً لرأسماليي البلد المصدر ، فإن مصالح رأس المال المالي في عصرنا ، تتطلب قبل كل شيء ، توسيع اقليم الدولة الداخلي . أي إن هذه المصالح ، تلبي انتهاج سياسة الغزو والتتوسيع واستخدام القوة العسكرية ، وسياسة « الضم الامبرالي » . ولكن

الواضح بصورة جلية ، هو انه حيثما جرت المحافظة - بدرجة ملحوظة - على نظام التجارة الحرة الليبرالي القديم ، في سياق مجموعة خاصة من الظروف التاريخية ، وحيثما يكون اقليم الدولة ، من جهة أخرى ، شاسع بما فيه الكفاية ، يكون لدينا مع سياسة الغزو ، سواء بسواء ، اتجاه نحو توحيد الأجزاء غير الموحدة من عضوية الدولة ، ونحو دمج المستعمرات في بلدان الميتروبول ، ونحو تشكيل امبراطورية واحدة متaramية الأطراف ، ضمن حاجز التعريفة العام . هكذا كانت سياسة الامبرالية الانكليزية .

ولاتكون خلف المناقشات حول اقامة تحالف تعريفي لاوربا الوسطى ، إلا الرغبة في اقامة منطقة اقتصادية شاسعة ، كنظام احتكار يسمح بمزيد من التنافس الناجح حول السوق الخارجي . وهذا في الواقع ، هو نتاج مصالح وايديولوجيا الرأسمالية المالية التي تخلق في نفس الوقت ، بتغلغلها في كافة مسام الاقتصاد العالمي ، ميلاً قوياً غير عادي نحو عزلة العضويات القومية ، ونحو السيادة الاقتصادية المطلقة كوسيلة لتفوّق الوضع الاحتقاري للمجموعات الرأسمالية ذات العلاقة . وهكذا ، تجريي جنباً إلى جنب مع عملية تداول الاقتصاد وتداول رأس المال ، عملية تلامم «قومي» لرأس المال ، عملية جعل رأس المال «قومياً» ، وهي عملية حافلة بأعظم النتائج وأخطرها^(١) .

إن عملية «اضفاء الطابع القومي» على رأس المال هذه ، أي عملية خلق عضويات اقتصادية متجلسة تقع ضمن حدود الدولة ، وتعارض بعضها الآخر بصورة حادة ، يجري تحفيزها هي الأخرى بواسطة تغيرات تحدث في الميادين الثلاثة الكبيرة للاقتصاد العالمي : ميدان أسواق بيع السلع ، وميدان أسواق المادة الأولية ، وميدان استثمار رأس المال . ولا بد لنا من تحليل التغيرات التي تطرأ على ظروف إعادة إنتاج رأس المال العالمي ، من هذه الروايا الثلاث المذكورة أعلاه .

(١) حين تتحدث عن رأس المال «قومي» واقتصاد «قومي» سواء هنا أو في أي مكان آخر ، فإننا لانعني عنصر القومي بالمعنى الضيق للكلمة ، بل مفهوم الدولة الاقليمي للحياة الاقتصادية .

الفصل الخامس

أسواق البيع العالمية وظروف

البيع المتغيرة

- ١ - الانتاج الكبير (Mass production) وتحطي حدود الدولة .
- ٢ - تكون السعر في ظروف التبادل بين بلدان ذات بنى اقتصادية مختلفة ، وتكون الرابع الفائق .
- ٣ - السياسة الكولونيالية للقوى العظمى ، وتقسيم العالم
- ٤ - سياسة التعريفة للقوى العظمى ، وأسواق البيع .
- ٥ - ازدياد حدة المنافسة في سوق البيع العالمي ، والتوزع الرأسمالي .

تظهر كل رأسالية «قومية» على الدوام ، اتجاهًا نحو التوسيع ، ونحو توسيع مدى قوتها وتحطبي حدود الأمة والدولة . ويتأتى هذا من طبيعة المجتمع الرأسمالي ذاته ، «إن ظروف الاستغلال المباشر ، وتلك الظروف الخاصة بتحقيق القيمة الزائدة ، ليستا متماثلين . إنها منفصلتان منطقياً ، بالإضافة إلى انفصالهما في الزمان والمكان . إن الأول يتحدد فقط عن طريق القوة الانتاجية للمجتمع . بينما يتحدد الثاني بالعلاقات المناسبة لخطوط الانتاج المتباينة ، وبالطاقة الاستهلاكية للمجتمع . وهذا الأخير المسمى بالطاقة لا يقرر ، بالطاقة الانتاجية المجردة وحدها ، ولا بالطاقة الاستهلاكية المجردة ، بل بالطاقة الاستهلاكية القائمة على أساس الظروف التناحرية للتوزيع التي تخزل استهلاك الجماهير الغفيرة من السكان ، إلى حد أدنى قابل للتغير ، بدرجة تقل أو تزيد ، في حدود ضيقة . والطاقة الاستهلاكية مقيدة ، أكثر من هذا ، بميل للتراكم وبجشع لتوسيع الرأسمال وانتاج القيمة الزائدة على نطاق متسع . هذا هو قانون الانتاج الرأسمالي . . . ومن هنا ، لابد للسوق أن يتسع باستمرار . . . ويسعى هذا التناقض الداخلي إلى موازنة نفسه عن طريق توسيع حقول الانتاج البعيدة عن المركز»⁽¹⁾ .

(1) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الثالث ، ترجمة أونتيرمان / ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

وقانون الانتاج الكبير هذا، الذي هو في الوقت نفسه قانون فيض الانتاج الكبير Mass overproduction ، ينبغي الا يفهم منه ، وكان تخطي «حدود الدولة القومية» أمر يشبه الضرورة المطلقة . فهذه الضرورة تخلق في مجرى عملية تكون الربع ، ويستخدم مقدار الربح كمبدأ نظام للحركة بأكملها . ويعتمد مقدار الربح على حجم السلع ومقدار المراكب بالنسبة لوحدة سلعة واحدة ، والذي يكون مساوياً لسعر البيع ناقصاً كلفة الانتاج . واذا استخدمنا الحرف (V) رمزاً لحجم السلع (ح) ، والحرف (P) رمزاً لوحدة السلعة (ر) ، والحرف (C) لتكلفة الانتاج لكل وحدة سلعة (ك) فسنجد ان التعبير عن مجموع الربح تجسده الصيغة ح (و- ك) . وكلما كانت كلفة الانتاج أقل ، ستكون الأرباح أكبر لكل وحدة سلعة وبافتراض أن تكون سوق المبيعات مستقرة أو في حالة نمو ، فإن حجم الربح سيكون أكبر . وكلما كانت كلفة الانتاج أقل ، كان حجم السلع التي تأتي إلى السوق أكبر . ان طرق الانتاج المحسنة ، وتوسيع القوى المنتجة ، والزيادة الناجمة عن ذلك ، في حجم البضائع المنتجة ، هي عوامل تقلل من كلفة الانتاج . ولهذا السبب يجري بيع السلع في الخارج بأسعار منخفضة . وحتى اذا لم تثمر مثل هذه المبيعات أي أرباح على الاطلاق ، وحتى لو جرى بيع السلع بسعر الكلفة ، فإن حجم الربح يظل في ازدياد ، لأن كلفة الانتاج تكون بهذا الشكل أقل . (نحن لانتحدث هنا عن صفقات البيع بخسارة «لأغراض استراتيجية»، أي ، لغرض القيام بغزو سريع للسوق أو للقضاء على المنافسين) . وفي الصيغة العامة ح (و- ك) ، فإن حجم أكلاف الانتاج لن تكون بذلك القدر الذي يتطابق مع حجم البضائع التي يرمز إليها (V) ، بل بمقدار أقل بكثير يتطابق مع صيغة (V + E) ، (ح + م) حيث مقدار السلع المصدرة (م) وهذه الطريقة ، تعبر حركة الأرباح ، السلع على تخطي حدود الدولة . ان نفس المبدأ الناظم للرأسمالية - أي معدل الربح - ينشط هنا بطريقة أخرى . ولا تغيّب عن البال الكيفية التي يتكون بها الربع الفائق في ظروف تبادل السلعة بين بلدان ذات بنى اقتصادية مختلفة .

وتبدو عملية تكون الريع الاقتصادي هذه ، بوضوح تام ، حتى في عهد رأس المال التجاري . يقول ماركس :

« طالما يعزز رأس المال التجار ، تبادل المتوجات بين مجتمعات غير متطرفة ، فإن الريع التجاري لا يأخذ شكل النصب والاحتيال ، حسب بل انه لا ينشأ الا من هذه الطرائق ، الى حد كبير كذلك . ولو تركنا جانبًا حقيقة ان رأسمال التجار يستثمر الفارق بين أسعار الانتاج في مختلف البلدان . . . فان أساليب الانتاج هذه ، تتبع لرأسمال التجار ان يستولي لنفسه على الشطر الأعظم من المنتج الزائد ، إما بصفته وسيطاً بين مجتمعات ، ماتزال منغمرة إلى حد كبير ، حتى الآن في انتاج القيمة الاستعمالية ، والتي مايزال يبع ذلك الجزء من ناتجها المحول الى التداول ، او بيع أي منمنتجاتها حسب القيم الحقيقية ، أمراً ثانوي الأهمية بالنسبة إلى تنظيمها الاقتصادي ؛ او لأن المالكين الرئيسيين للناتج الزائد ، في ظل أساليب الانتاج السابقة تلك ، التي يتبعها على التاجر أن يتعاطى معها ، هم مالك العبيد ، مالك الأرض الاقتصادي ، الدولة . . . وهؤلاء يمثلون الثروة والترف »^(١)

لقد كان «الغش» و «الاحتيال» في هذه الظروف ، قادرين على أن يلعبا مثل هذا الدور الهام ، لأن عملية التبادل لم تكن منتظمة ، ولأن هذا التبادل لم يكن عملية «أيض» metabolism ضرورية كالتي تحدث في مجتمع ذي تقسيم عالمي واسع للعمل ، بل كانت ، بالعكس ، ظاهرة تصافية بهذه الدرجة أو تلك . مع ذلك ، فالحصول على ربح اضافي يجري ، أيضاً ، في وقت يصبح فيه التبادل العالمي للسلع ، لحظة تتكرر بانتظام في اعادة انتاج رأس المال العالمي . لقد أعطى ماركس تفسيراً كاملاً للطبيعة الاقتصادية لهذا الريع الفائق فيما يلي :

تكون الرساميل المستثمرة في التجارة الخارجية في موقع يمكنها من جني معدل

(١) المصدر السابق : ص ٣٨٩

ربع أعلى ، لأنها تدخل قبل كل شيء ، في منافسة مع سلع منتجة في بلدان أخرى بتسهيلات انتاج أقل ، وعليه يكون في مقدور البلد المتقدم ، ان يبيع بضائعه بأعلى من قيمتها ، حتى حين يبيعها بأسعار أرخص من أسعار البلدان المنافسة . وحينما يجري استئجار عمل البلدان المتقدمة هنا ، باعتباره عملاً ذا وزن خاص أعلى ، فان معدل الربح يرتفع ، لأن العمل الذي دفعت أجوره على أساس انه ليس عملاً من نوعية أعلى ، يجري بيعه باعتباره كذلك . ويمكن الحصول على الشرط نفسه فيما يتعلق ببلد معين تصدر إليه السلع ، أو تستورد منه السلع . ويمكن لهذا البلد ان يقدم من العمل المتجسد في البضائع مقداراً يزيد على ما يأخذ ، ويمكن له ان يستلم بالمقابل سلعاً أرخص مما لواستطاع هو إنتاجها . وبالطريقة نفسها ، فان صناعياً يستثمر اختراعاً جديداً قبل ان يعمّ هذا الاختراع ، يبيع بسعر أقل مما يبيع به منافسوه ، ويبيع سلعة وبالتالي بأعلى من قيمها الفردية Individual values هذا يعني انه ، على وجه التحديد ، يستثمر القدرة الانتاجية الاعلى للعمل الذي يستخدمه ، وذلك كقيمة زائدة وبذلك ، فإنه يؤمن ربحاً زائداً (التشديد من قبلنا - ملاحظة المؤلف) . من جهة أخرى ، فإن الرساميل المستثمرة في المستعمرات . . . الخ ، يمكن ان تثمر معدل ربح أعلى ، لسبب بسيط هو ان معدل الربح أعلى هناك بفضل تخلف التطور، فضلاً عن سبب آخر، هو ان العبيد والعمال غير المهرة (الكوليين) Coolie . . . الخ يسمحون باستغلال أفضل للعمل وليس ثمة سبب يمنعنا من اعتبار ان معدلات الربح الأعلى هذه، التي حققتها رساميل مستثمرة في خطوط معينة ومرسلة من قبلهم الى الوطن، لا ينبغي ان تدخل كعناصر في المعدل الوسطي للربح ، تمثل إلى إيقائه في تلك الحدود^(١).

إن ماركس يفسر هنا الأرباح الفائقة ، منطلاقاً من نظرية قيمة العمل . وفي هذه الرواية ، يجد الربح الاضافي مصدره في الفرق بين القيمة الاجتماعية للبضائع

(1) المصدر السابق: ص ٢٧٩

(يفهم في الكلمة «مجتمع»، المجتمع الرأسمالي العالمي كوحدة متحدة) وقيمتها الفردية (يفهم بـ «الفردي» هنا «الاقتصاد القومي»). علاوة على ذلك ، فإن ماركس تنبأ وأوضح حالات ، يتواصل فيها ثبيت Fixation على ذلك ، فإن ماركس تنبأ وأوضح حالات ، يتواصل فيها ثبيت Fixation معين لربع اضافي ، أي بالتحديد حين تسيطر تنظيمات الاحتكار على منطقة معينة - وهي حالات تعتبر في عصرنا الراهن ، على قدر كبير من الأهمية .

وهكذا يبدو من الواضح ان القوة المحركة للرأسمالية العالمية ، ليست في استحالة القيام بنشاط business في الوطن ، بل في السباق الدائر للحصول على معدلات ربع أعلى . ولا يعرف «الوفرة الرأسمالية capitalist plethora حتى يومنا هذا حداً مطلقاً. فمعدل الربح المنخفض يسوق السلع ورأس المال أبعد فأبعد عن «أوطانها». وتتواصل هذه العملية ، في آن واحد ، في أجزاء متباينة من الاقتصاد العالمي . إن رأساليي «اقتصادات قومية» متباينة ، يتصادمون هنا كمتنافسين . وكلما كان توسيع القوى المنتجة في العالم الرأسمالي أكثر حيوية ونشاطاً ، كان نمو التجارة الخارجية أكثر كثافة ، والصراع التنافسي أكثر حدة . وقد حدثت تغيرات كمية على درجة كبيرة من الضخامة والأهمية في هذا العالم الرأسمالي ، خلال العقود الماضية ، لدرجة ان الكيفية ذاتها للظاهرة اخذت لنفسها شكلاً جديداً .

ويمكن القول ان تلكم التغيرات انبثقت عن أمرتين فعملية الانتاج الواسع من جهة تصبح عملية متسرعة بصورة فائقة ، أي ان حجم السلع الباحثة عن سوق خارجية هي في تزايد - وهذه ظاهرة تميز بدرجة كبيرة أيامنا هذه . ومن جهة أخرى ، فإن السوق الحرة ، أي ، ذلك الجزء من السوق الذي لم تستول عليه احتكارات «القوة العظمى» تتضاءل باطراد . وقد استبعدت القوى العظمى المناطق الحرة بسرعة قصوى ، مدفوعة بمتطلبات رأس المال في الوطن . وتواصلت عمليات «الضم الأقليمي» بسرعة مهوممة ، بدءاً بعام ١٨٨٠ - ١٨٧٠ ويكفي بالنسبة لأهدافنا هنا ، تقديم تقرير مختصر بنتائج «السياسة الكولونيالية» التي أصبحت هوساً حقيقياً يتملك

كل الدول الرأسمالية الحديثة .

لقد نجحت انكلترا التي تملك دولتها مناطق متaramية الأطراف ، في ضم سلسلة كاملة من المناطق الجديدة ، بعد عام ١٨٧٠ :

بالوشستان Baluchistan ، بورما ، قبرص ، بورينو الشهالية البريطانية ، فاي - هاي - Wei - Hai ، مناطق محاذية لهونغ كونغ في آسيا . وزادت عدد مستوطناتها في المضائق ، فوضعت الكويت تحت حمايتها (١٨٩٩) ، واستولت على شبه جزيرة سيناء و.. الخ وضمت بعض الجزر في استراليا ، كذلك الجزء الشمالي الشرقي من غينيا الجديدة ، وجاءً كبيراً من جزر سليمان Solomon وجزر التونغا Tonga . وفي افريقيا ، حيث كانت المنافسة واغتصاب الأرض تجري هناك بحدة فائقة ، استولت انكلترا على مصر ، والجزء المصري من السودان مع أوغندا ، وافريقيا الشرقية البريطانية ، والصومال البريطاني ، وزنجبار ، وبيمبا Pemba . وأخذت جمهوريتي البوير في جنوب افريقيا ، روديسيا ، وافريقيا الوسطى البريطانية . وفي غرب افريقيا ، وإلى جانب زيادة انكلترا لمستعمراتها السابقة ، فإنها احتلت نيجيريا^(١) .

بهذه الطريقة تمت «نجاحات» انكلترا .

ولم يكن «نجاح» فرنسا أقل في هذا الشأن .

«انتا نشهد ، بدءاً من عام ١٨٧٠ [نقرأ في كتاب لامبرالي فرنسي] انباعاً كولونيالياً حقيقياً .

فالجمهوية الثالثة وضعت آنام Annam تحت حمايتها وغزت تونكين Tongking ، وضمت لاوس ووسعـت الحماية الفرنسية على تونس وجزر القمر [بالقرب من مدغشقر - ملاحظة المؤلف] ، واحتلت مدغشقر ، وزادت من ممتلكاتها في الصحاري Sahara ، والسودان وغينيا وساحل العاج وداهومي والداخل الصومالي بدرجة غير

(١) س. شيلدر: المصدر السابق، ص ١٤٧ وما بعدها.

معقوله [لایمکن قیاسها .] Démésar ment- .
وأوجدت فرنسا جديدة تمتد من المحيط الاطلسي والكونغو الى بحيرة
«تشاد»^(١) .

لقد كانت مساحة المستعمرات الفرنسية عند نهاية القرن التاسع عشر، تفوق
مساحة فرنسا الاصلية بتسعة عشرة مرة .

وظهرت الامبرالية الالمانية على المسرح الدولي فيما بعد، إلا انها لم تأل جهداً
في تعويض الزمن الضائع . وتعود بداية السياسة الكولونيالية لألمانيا الى عام ١٨٨٤ .
فقد غرت جنوب غرب افريقيا والتوغو وشرق افريقيا ، و « حازت » على غينيا
الجديدة وعدد من الجزر (أرض الامبراطور ويلهلم ، « ارخبيل بسمارك »، جزر
الكارولين ، الماريانا .. الخ). واستولت على كياوشو عام ١٨٩٧ ، وكانت مؤهلة
لاغتصاب اجزاء من تركيا وآسيا الصغرى . وجرى تحقيق كل هذا «التقدم» بسرعة
محومة^(٢) .

أما فيما يتعلق بالسياسة الكولونيالية الروسية ، فنحب تذكير القراء بغزو آسيا
الوسطى ، وبالسياسة الروسية في منشوريا ومنغوليا ، ومؤخراً في فارس ، حيث
استطاعت القيام بذلك بمساعدة انكلترا ، (أما البطل الذي انجز الهدف في فارس
 فهو الكولونييل لياخروف)^(٣) .

وانتهت ذات السياسات كذلك ، بلدان تقع في الجانب الآخر من الكرة

(١) بول غافاريل Paul Gaffarel: تاريخ التوسيع الكولونيالي الفرنسي منذ ١٨٧٠ حتى ١٩١٥ Avont !- propos.

(٢) ب. فون كونينغ B. von König: «التطور التجاري والاقتصادي والمالي للمستعمرات الالمانية» في (المجلة الاقتصادية العالمية)، ١٩٠٧ مجلد ٤، ص ١٣٠ .

(٣) م. ن. يوكوفسكي : «السياسة الخارجية الروسية في نهاية القرن التاسع عشر» في كتابه عن تاريخ روسيا في القرن التاسع عشر.

الأرضية ، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . ونتيجة هذا «ال التقسيم » الذي جرى للمناطق الحرة ، والذي رافقه الى حد كبير تقسيم للأسوق الحرة ، حكم على المنافسة العالمية بين المجموعات الرأسمالية «القومية» بالتفاقم بحدة أكبر . ويوضح الجدول رقم (١٧) التوزيع الراهن للمناطق والسكان ..

وبذلك أخذت القوى العظمى بين ١٨٧٦ - ١٩١٤ ، حوالي ٢٥ مليون كيلو متر مربع من أراضي المستعمرات ، في منطقة تبلغ مساحتها ضعف حجم أوروبا . ويجري تقسيم العالم كله بين «اقتصادات» شعوب عظمى وهذا السبب أصبحت المنافسة حادة بدرجة لا تصدق ، وازداد ضغط التوسع الرأسمالي على ماتبقى من أراض حرة ، بنفس النسبة التي أصبحت فيها فرص العظمى والفاخامة ، متيسرة لجميع الأطراف في نطاق القوى الرأسمالية الكبيرة^(١) .

ولاتميم التعريفات إلا إلى زيادة مثل هذه الفرص وحسب ، فالتعريفات حواجز تقف في طريق استيراد السلع ، ولا يمكن التغلب عليها إلا بطريقة واحدة فقط : عبر الضغط ، وعبر استخدام القوة . وتشن حروب التعريفات في بعض الأحيان كتمهيد ، ويجري تصعيد وتأثيرها للابتزاز والحصول على تنازلات . وقد شنت أمثل حروب التعريفات هذه ، على سبيل المثال ، من قبل هنغاريا النمساوية ضد رومانيا ١٨٨٦ - ١٨٩٠ ، الصرب (١٩٠٦ - ١٩١١) ، مونتينيغرو (١٩٠٨ - ١٩١١) ، من قبل المانيا ضد روسيا (١٨٩٣ - ١٨٩٤) - اسبانيا (١٨٩٤ - ١٨٩٩) وكندا (١٩٠٣ - ١٩١٠) ، من قبل فرنسا ضد ايطاليا (١٨٨٨ - ١٨٩٢) وسويسرا

(١) وهذا السبب ، فإن كل التزاولات الدولية بدءاً من عام ١٨٧١ ، صارت تنجم عن السياسة الكولoniالية . انظر (ياكونين فرنانديز بريدا Joaquin Fernández Prida : تاريخ التزاولات الدولية في القرن التاسع عشر ، برشلونة ، ١٩٠١ ، ص ١١٨ وما بعدها) ويمكن أن يفسر توجه السياسة التوسعية بالدرجة الأولى نحو المناطق الحرة ، باتجاه البرجوازية نحو انتهاء خط تقليل المقاومة .

جدول رقم (١٧)

الممتلكات الكولونيالية للقوى العظمى

بملايين الكيلومترات المربعة و ملايين السكان

	مسطحات			وطسن المجموع الكلى
	١٩١٤	١٩١٤	١٨٧٦	
	مساحة سكان	مساحة سكان	مساحة سكان	مساحة سكان
بريطانيا	٢٢٥	٢٥١٩	٣٣٥	٣٩٣٥
روسيا	١٧٠	١٥٩	١٧٤	٣٣٢
فرنسا	٠٩٠	٦٠	١٠٦	٥٥٥
المانيا	٠٠٠	٠٠٠	٢٩	٣٩٦
الولايات المتحدة	٠٠٠	٠٠٠	١٢٣	٢٤٠
اليابان	٠٠٠	٠٠٠	٥٣٠	٣٣٨
المجموع الكلى	٤٠٤	٤٠٤	٦٥٠	٤٤٠
مستعمرات القوى الأخرى (بلجيكا وهولندا... الخ)	٤٣٧	١٦٥
بلدان شبه مستعمرة (فارس، الصين، تركيا)	٥٢٣	٢٧٣
بلدان أخرى	٦٥٠	١٤٥
مجموع مساحة وسكان العالم	٢٨٩	١٣٣
^(١) مجموع مساحة وسكان العالم	١٦٥٧	١٣٣٩	٠	٠

(١) قام بتصنيف الجدول الرفيق ف. ايلين (ف. إ. لينين). وقد اقتبسه من أحد مؤلفاته الحديثة (الإمبريالية أعلى مرحلة الرأسمالية).

(١٨٩٣ - ١٨٩٥) . . . الخ وكلما تم «توزيع» الأسواق الحرة بسرعة أكبر، جرى ادراجهما بسرعة أكبر ضمن جدران التعريفة ، وكلما أصبحت المنافسة أكثر ضراوة، تفاقمت حدة صدامات التعريفة بين القوى العظمى . لكن حروب التعريفة ليست سوى مخارج جزئية ، ولا تعدو أن تكون محك اختبار لغير. فحل النزاع على المدى البعيد، يجري عن طريق العلاقات المتباينة بين «قوى حقيقة» ، أي ، باللحوء إلى قوة السلاح. وهكذا، فإن السباق على أسواق البيع يخلق، نزاعات بين «المجموعات القومية لرأس المال» بصورة حتمية . إن الزيادة الهائلة في القوى المترافقه مع تقلص الأسواق الحرة إلى أدنى حد في عصرنا الراهن، وسياسة التعريفة التي تتبعها القوى المرتبطة في الواقع بحكم رأس المال المالي ، والصعوبات المتصاعدة في وجه تحقيق أقيams السلعة . . ، كل هذه العوامل مجتمعة ، تخلق وضعًا تعود الكلمة الفصل فيه إلى الأسلوب العسكري في نهاية المطاف .

إن تناقضات التطور الرأسمالي، كما حللها ماركس، تغدو جلية للعيان. فنمو القوى المنتجة يتعارض مع شكل التوزيع المناقض لها، كما يتعارض مع التفاوت واللاتناسب القائمين بين الأجزاء المتباينة للإنتاج الرأسمالي، ومن هنا توسيع رأس المال هذا من جهة . ومن جهة أخرى، يتعارض الطابع الاجتماعي للعمل مع تنظيم الرأسمال باعتباره نشاطاً بيزنساً خاصاً ، وهو أمر يتجلّ في التنافس بين رأسماليات قومية. ويكون التطور المتوازن المنسجم مفقوداً بين أجزاء الميكانيزم الاجتماعي كله . وهو مفقود في عصرنا الراهن أكثر مما في أي وقت مضى وفي هذا سر حدوث الأزمات المروعة والتغيرات العاصفة الجاحمة .

الفصل السادس

السوق العالمي للمواد الأولية، والتغير في ظروف شراء المواد

- ١ - التفاوت واللاتناسب بين أجزاء الانتاج الاجتماعي .
- ٢ - الملكية الاحتكارية للأرض ، اتساع التفاوت بين الصناعة والزراعة .
- ٣ - ندرة المواد الأولية ، والانكماش في سوق المواد الأولية .
- ٤ - تفاقم المنافسة في السوق العالمي على المواد الأولية ، والتوسيع الرأسمالي

رأينا في الفصل السابق، كيف ان التطورات الأخيرة التي طرأت على الرأسمالية، وزادت من صعوبة تحقيق قيم السلعة، هي التي تجبر الطبقات الحاكمة للمجموعات «القومية» المتباينة، على تبني سياسة التوسيع. لكن عملية اعادة انتاج رأس المال ليست محددة، على كل حال، بتطور البيع وحده. وفي الصيغة الرياضية لاعادة الانتاج $M-C...p...C-M$ (نقد - سلعة . . . انتاج . . . سلعة جديدة - نقد أكثر) ($n - s \dots j \dots s - n$)، فإن الجزء الأخير وحده يعبر عن تحقق سعر المنتوج $s - n$.

وكقاعدة، فإن المصاعب الاساسية الملزمة للعملية ($s - n$)، أي لعملية البيع، هي وحدها التي تضغط. ان السباق على أسواق البيع، والازمات الصناعية، بالأخص، حثت الاقتصاديين على تحليل المصاعب التي يواجهها رأس المال حين يمر في طور ($s - n$). لكن المصاعب يمكن أن تنشأ في الطور الأول كذلك، وبالتحديد، حين تجري مبادلة النقود بوسائل الانتاج ($n - s$). والحقيقة هي ان التطور الأخير للعلاقات الرأسمالية، يخلق مصاعب متزايدة في هذا الطور - أيضاً من أطوار اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي.

من المعروف جيداً، ان العملية (ن - س) تتالف من جزئين: نقود - قوة عمل (ن - ق) و نقود - وسائل انتاج (ن - و . أ) حيث يدل (ق) على قوة العمل، وتدل (و.أ) على وسائل الانتاج، وبالتالي يمكن قراءة الصيغة في شكلها المتطور كما يلي :
 ن - س (ق - و.أ). وست Finch على انفراد كل جزء من أجزاء هذه الصيغة .
 فيما يتعلق بالموضوعة التي تفيد بأن نمو القوى المنتجة يسبب حدوث تغيرات في بنية المجتمع ، وفي العلاقة المتبادلة بين القوى الطبقية ، فإن ذلك يفصح عن نفسه من بين جملة أمور ، في حقيقة ازيداد حدة التناحرات الاجتماعية ، ووقف القوى المنظمة للخصوم الطبقيين في مواجهة بعضها الآخر مباشرة. ان حالة التوازن الظاهري هنا ، تنطوي على ضغط غير عادي للقوى الاجتماعية ضد بعضها . ويسبب الميل نحو انخفاض معدل الربح في ظهور اتجاه لتكثيف العمل من جهة ، والبحث عن أيٍّ عاملة رخيصة ويوم عمل طويل من جهة أخرى. وتحقق هذا الأخير أيضاً في مجال السياسة الكولونيالية^(١).

ومع ذلك ، فالوجه الآخر للمسألة يظل على جانب أكبر من الأهمية .

لاشك اننا نتذكر التفاوت القائم بين تطور الصناعة وتطور الزراعة ، كمصدر للمواد الأولية اللازمة للتصنيع الصناعي . ان الاخير يتطلب أحجاماً أكبر فأكبر من المواد الأولية ، وبالتحديد من الخشب (صناعة الورق ، تجارة البناء ، صناعة الموبيليا ، انشاءات السكة الحديد... الخ) ، والمنتجات الحيوانية (جلود ، صوف ، شعر خشن ، شعر ذيل الفرس ، الفراء ، عظام ، امعاء ، دهون حيوانية من كل الأنواع ، اللحم كمادة لتصنيع الأغذية... الخ) ، وأخيراً سلع من نوع المطاط الذي يلعب دوراً هاماً في كل مراحل الحياة الصناعية . الخ. الا ان تطور الزراعة ، بعد هذا

(١) لن نسبب في الحديث هنا عن طرق الاستغلال التي لوثت هذه السياسة سمعتها بها. يكفي هنا أن نشير إلى أن حقيقة تلك الوسائل لم تستخدم في «الماضي» وحسب، بل أنها تستخدم في الحاضر أيضاً وبدرجة كبيرة.

وذاك ، يتخلل عن التطور العاصف للصناعة ، ومن هنا تأتي الأسعار العالية للم المنتجات الزراعية كحقيقة أساسية تغدو أكثر فأكثر ، ظاهرة عالمية على قدر متعاظم من الأهمية ، لاسيما في الفترة الأخيرة من التطور الرأسمالي ، حين تصبح العملية الصناعية من السرعة بحيث لا يستطيع حتى الانتاج الزراعي للبلدان الواقعة على الجانب الآخر من المحيط ، اللحاق بها وتلبية حاجة البلدان الرأسمالية الرئيسية من المنتجات الزراعية . وقد حدث ان الهبوط في الأسعار العالمية لهذه المواد ، كان يعقب في الغالب ارتفاعها السريع . ويعطي الجدول رقم (١٨) فكرة عن الارتفاع في أسعار سلع مختلفة .

لقد ارتفعت أسعار الجلوت في غضون عقد واحد (١٩١٣ - ١٩٠٣) بمقدار ١٢٨ بالمائة ، وأسعار القطن ١٣ بالمائة ، وأسعار جلود البقر ٥٥ بالمائة ، وأسعار جلود العجل ٢٥ بالمائة ، وأسعار لحم الخنزير المقدد ٣١ بالمائة^(١) .

ولاجدال في ان تطورقوى المنتجة ، تحت كل الظروف بل وحتى في مجتمع اشتراكي ، سيميل باتجاه انتاج وسائل الانتاج (لقد رأينا ان هذه العملية في المجتمع الرأسمالي تتحذ شكل تركيب عضوي أعلى لرأس المال) ، لكن ذلك لن يعني ، في ظل ظروف طبيعية ، حدوث التفاوت في توزيع القوى المنتجة في المجتمع . بلعكس . إذ سيكون مجرى التطور هادئاً ومنسجماً ، وسيننمو «الطلب» على المواد الأولية بالسرعة التي ينمو بها «عرض» هذه المواد . وليس المهم في هذا السياق ذلك النمو النسبي للصناعة عموماً ، بل التفاوت في نمو أجزائها المتباينة . من جهة أخرى ، ينبغي عدم النظر إلى مجرى التطور هذا كتعبير عن قانون «مطلق» و «طبيعي» ، يعرقل تطور المنتجات الزراعية بالطريقة التي صورها (مالثوس) واتباعه على اختلافهم ، العلنيون

(١) حول العلاقة بين الصناعة والزراعة كما تعبّر عنها الأسعار المرتفعة ، انظر الكراس الصغير ، ولكن الراي ، الذي كتبه أوتو باور Otto Bauer المععنون : Die Teuerung .

جدول رقم (١٨)

الأسعار بالروبلات للبود الواحد

سنوات	جوت خام في سوق لندن	قطن خام	جلود مملحة	جلود عجل روسيه	لحم خنزير مقدم امريكي
سوق هامبورغ					
١٩٠٣	١٧٧	٩١٢	٦١١	١٩٦٢	٦٦٢
١٩٠٤	١٧٦	٩٥٧	٦٤٩	٢٠٩٣	٥٥٧
١٩٠٥	٢٤٢	٧٧٢	٦٩٣	٢٨٦٤	٥٧٩
١٩٠٦	٣٠٤	٨٩٦	٧٩٠	٢٨٨٢	٦٣١
١٩٠٧	٢٥١	٩٨٧	٧٩٦	٢٧٩٠	٧٠٧
١٩٠٨	١٨٨	٨٤٧	٦٥٢	٢٨٦٥	٧٠١
١٩٠٩	١٨٣	٩٤٦	٧٢٢	٢٥٣٨	٨٩٧
١٩١٠	١٩٨	١١٧٢	٨٣٥	٢٧٣٣	٩٥٢
١٩١١	٢٦٢	١٠٥١	٨٤٠	٢٦٥٤	٧٠٤
١٩١٢	٢٨٦	٩٦٥	٨٥٧	٢٥٥٠	٨١٧
١٩١٣	٣٩٣	١٠٣٥	٩٤٧	٢٤٥٠	٨٦٦ ^(١)

(١) قائمة الأسعار في الأسواق الروسية والخارجية الأساسية لعام ١٩١٣ ، إصدار وزارة التجارة والصناعة ، ببروغراد ١٩١٤ .

منهم والسريون. ان العقبة الرئيسية هنا، تكمن في قضية اجتماعية خاصة هي : احتكار ملكية الأرض .

يقول ماركس في الفصل المتعلق بالريع العقاري المطلق مايلي :

« إن الملكية القانونية المجردة للأرض لا تخلق أي ريع للملك العقاري . لكنها تعطي هذا المالك القدرة على ايقاف استغلال أرضه ، حتى تسمح الظروف الاقتصادية بالاستفادة منها ، بالطريقة التي ستؤدي الى جعلها تدر فائضاً عليه ، كلما يجري وضع الأرض موضع الاستخدام ، سواء لاغراض الزراعة بالمعنى الدقيق للكلمة أو لأغراض انتاجية أخرى ، كالأنبوبة مثلاً... الخ . انه لا يستطيع زيادة لكمية ما يُسوق منها . لهذا السبب كما لاحظ فورييه من قبل ، فإن السمة المميزة في كل الأقطار المتقدمة ، هي بقاء جزء كبير نسبياً من الأرض غير مزروعة على الدوام »^(١) .

« علاوة على ذلك ، فإن الملكية الخاصة للأرض ، هي العقبة التي تحول دون أي استثمار جديد لرأس المال في الأرض التي ظلت حتى الآن غير مزروعة ولا تعطي ريعاً ، الآ في حال فرض ضريبة ، أي بكلمة أخرى ، عن طريق المطالبة بريع ، بالرغم من ان ملكية الأرض التي ينبغي وضعها قيد الزراعة الجديدة . قد تعود إلى طبقة لا تنتج أي ريع تفاضلي Differential rent [أي ريع يجري الحصول عليه جراء الفرق في نوعية أسعار الأرض - ملاحظة المؤلف] . وحين لا يكون لملكية الأرض الخاصة دخل في ذلك ، فإن من الممكن زراعة هذه الأرض بزيادة طفيفة في سعر السوق ، بحيث ان سعر السوق الثابت لن يدر على زارع هذه الأرض الردئية شيئاً ، سوى سعر انتاجه [اي كلفة الانتاج زائداً متوسط الريع - ملاحظة المؤلف] »

(١) رأس المال : المجلد الثالث ، ص ص ٨٧٨ - ٨٧٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ص ٨٨٤ - ٨٨٥ .

إن الفرق بين الزراعة والصناعة يكمن فيما يلي: بينما يؤدي ارتفاع أسعار منتجات الصناعة المصنعة ، وبصورة طبيعية ، إلى تقلص الطلب ، بحيث يتغير منحنى الطلب بسرعة طبقاً لتقديرات الأسعار، فإن الطلب في مجال توزيع المنتجات الزراعية يظل أكثر ثباتاً نسبياً . (لابد للمرء أن يتذكر هنا أن انتاج المواد الأولية لصناعة التصنيع ، هي في عدد كبير من الحالات ، ليست إلا ناتجاً عرضياً لانتاج المواد الغذائية ، كما في حالة انتاج الجلود والامعاء ، وجزئياً الصوف .. الخ التي تكون مرتبطة بصناعة تعليب اللحم). وهذا يفسر السبب الذي يجعل دور المنافسة أقل أهمية في الزراعة ، بغض النظر عن حقيقة ان التنظيمات الاحتكارية بالمعنى الحرفي الضيق للكلمة ، لم تتطور في هذا المجال إلا قليلاً جداً . ان قوانين الانتاج الواسع والتراكم المتتسارع لرأس المال و.. الخ ، تتطبق على الزراعة أقل مما على الصناعة بكثير .

وهكذا ، فإلى جانب التفاوت بين فروع الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي عموماً ، هذا التفاوت المنبثق من صلب البنية الاقتصادية الفوضوية للرأسمالية ، والذي يواصل وجوده بالرغم من عمليات نشر الكارتيلات والتروستات و.. الخ ، يضاف تفاوت خاص لايكف عن النمو، بين الصناعة والزراعة ، وليس ثمة ما يشير الدھشة في ان هذا التفاوت الأخير ، أصبح أكثر بروزاً في أيامنا هذه لقد أشرنا آنفاً إلى النمو المكثف للقوى المنتجة الذي شهدته العقد الأخير . إن بلدان ماوراء المحيطات ، وبالدرجة الأولى ، الولايات المتحدة ، قد طورت صناعتها الخاصة بها ، وبالتالي طلبها الخاص على مقادير من المنتجات الزراعية ما برحت في ازدياد وحدث الشيء نفسه في بلدان زراعية أخرى . في هنغاريا - النمساوية ، على سبيل المثال ، فاق استيراد الخنطة .. الخ ماتصدره البلاد منها ، في فترة قصيرة جداً . ان الزيادة العامة للقوى المنتجة في العالم الرأسمالي في العقد الأخير ، غيرت وحولت بدرجة كبيرة جداً ، العلاقة المتبادلة بين الانتاج الصناعي والزراعي ، بحيث ان التغيرات الكمية وصلت هنا

أيضاً، نقطة الحد الذي تبدأ بعدها التغيرات النوعية . وهذا ، فإن حقبة الندرة، والارتفاع العام في أسعار المتوجبات الزراعية في كل مكان، هي ظاهرة تميز الشكل الأكثر حداثة للرأسمالية . إن الارتفاع في أسعار المواد الأولية بدوره، يكشف عن نفسه مباشرة في معدل الربح . اذ مع بقاء الظروف الأخرى متساوية ، فإن معدل الربح يرتفع ويبطئ بنسبة عكسية مع التقلبات في أسعار المواد الأولية .

من هنا يأتي التوجه المتزايد من قبل رأس المال «الاقتصادات القومية» الفردية، لتوسيع أسواق موادهم الأولية . وعلى كل حال فإن العملية ذاتها التي سببت تقلص أسواق البيع بدرجة كبيرة ، قد أثرت بطريقة مماثلة على أسواق المواد الأولية ، لأن أسواق المواد الأولية ، كانت ولا تزال بالدرجة الأولى ، هي نفس البلدان التي تستخدم كسوق «خارجي» لبيع البضائع المصنعة ، أي ، البلدان الأقل تطوراً بما فيها المستعمرات . إن مصالح رأس المال العظمى المختلفة ، تتعارض فيما بينها هنا بنفس القوة التي تجري فيها المنافسة في مجال البيع . وهذا الأمر لا يثير الدهشة، طالما ان عملية إعادة انتاج رأس المال الاجتماعي تفترض مسبقاً، أهمية تلك التغيرات التي يمكن أن تحدث في الطور الأخير من سلسلة التداول ، ن - س . . . ج . . . س - ن - M - C ... P ، أي في طور البيع وحدها ، حسب بل وتلك التغيرات التي يمكن ان تحدث في طور ن - ب (نقد - قوة عمل) L - M ، أي ، في طور شراء وسائل الانتاج كذلك . ان «المتغير» الرأسمالي ليس مجرد باائع حسب ، بل هو مشترٍ كذلك . وهو ليس باائعًا ومشترٍ عفياً وساذجاً ، بل هو باائع رأس المال ومشترٌ رأسالي . ان نشاطات الشراء والبيع ، تندرج هنا ، في صيغة تداول رأس المال . انها أجزاء من تلك الصيغة . وهذا ، فمن الجلي تماماً ان نظرية فرانز اوينهايمر المتعلقة بـ «الطابع السلمي» لمنافسة المشترين ، والعلاقات العدائية بين البائعين ، هي نظرية زائفة» .

(1) انظر تفسيره لأسباب الحرب في Die Neue Rundschau, August, 1915. (فرانز أوينهايمر : Die Wurzel des Krieges»)

انه يستند في محاججته إلى أطروحة مفادها ان البائع يجلب الى السوق بصورة اعتيادية سلعة واحدة فقط ، وان مصيره مرتبط بتلك السلعة وحدها ، اي ، بسعتها ، بينما - يقول اوينهايمر - : « يهتم المشتري بمجموعة متنوعة كبيرة من البضائع وأسعارها ، وتعتمد مصالحه بدرجة ضئيلة نسبياً على كل واحدة من هذه السلع ، طالما ان سعر إحدى هذه السلع قد يرتفع فيها ينخفض سعر الأخرى » .. الخ لقد أخفق اوينهايمر في إدراك النقطة الجوهرية الأهم ، وهي ان مشتري يومنا هذا هو بائع رأسمالي إلى حد كبير . إن الاستهلاك الشخصي يتراجع إلى الخلف بالمقارنة مع الاستهلاك الانتاجي على قاعدة توسيع إعادة الانتاج . وعلى كل حال ، فإن المطلوب لأغراض الانتاج هو شراء هائل لعدد صغير نسبياً من السلع . وكقاعدة ، يجري شراء أعداد كبيرة من بضائع رئيسية ، وغالباً ما تلعب سلعة واحدة دوراً بالغ الأهمية . (قارن أهمية القطن بالنسبة لصناعة الأنسجة) ^(١) .

على هذا الأساس ، فنحن لانجد ما يدعونا لاعتبار الصراع من أجل المواد الأولية أقل حدة ، كما يرغب (اوينهايمر) في جعلنا نفعل ذلك . إن نمو المنافسة الهائل في هذا الميدان ، حقيقة لا تزال تضطلع بأهمية متزايدة ، بسبب الاتجاه نحو ضم مناطق تحتوي على مناجم للفحم وال الحديد الخام والنحاس الخام وآبار النفط .. الخ . ويجري من دون جدال ، احتكار فروع الصناعة التي تلعب دوراً بالغ

وأراوه العامة المتعلقة بطريق التطور الاجتماعي ، وما يقدمه من « حل وضعي للمسألة » هو في رأينا ، لا يتجاوز كثيراً آراء (هنري جورج) و«اصلاحي الأرض» البرجوازيين ، مشرورة في مؤلفه «النقيدي» المعنون : Die Soziale Frage und der Sozialismus, Jena, 1912.

وباستثناء السيد ب. ماسلوف ، لا يوجد شخص واحد يقع في دائرة التأثير القوي لهذا الاقتصادي .

(١) وحتى «المتجمين» في مجال محمد يقومون بانتاج أكثر من سلعة واحدة ، ولن نتحدث عن البائعين عموماً . ومخازن الادارة حالة وثيقة الصلة بالموضوع ونحن لانهدف من جراء ذلك انكار أهمية التخصص ، انا نرحب فقط في رد الاعتبار لـ «السمعة الملطخة» للمشترين .

الضخامة ، وتعتمد على ظروف طبيعية . وحالما تقع هذه في أيدي مجموعات « قومية » معينة ، فإن هذا يعني فقدانها إلى الأبد بالنسبة للآخرين . وبالطبع ، فإن هذا ينطبق أيضاً على المنتجات الزراعية ، حين تظهر على المسرح الدولي . مجموعة « قومية » قوية تملك تحت تصرفها وسائل « الاحتلال » . والسياسة الانكليزية في مصر ، تحويل مصر بأكملها إلى مزرعة قطن عملاقة تزود صناعة النسيج الانكليزية بالمواد الأولية ، يمكن ان تستخدم كمثال صارخ في هذا المجال .

يتبين عن ذلك ان الطور الحديث للرأسمالية يسعّر حدة الصراعات ، في هذا المجال أيضاً . وكلما كان ايقاع التطور الرأسمالي أسرع ، كانت عملية تصنيع الحياة الاقتصادية وتمدين البلاد أقوى وكلما ازداد احتلال التوازن بين الصناعة والزراعة ، واشتدت المنافسة بين البلدان المتطرفة صناعياً من أجل السيطرة على البلدان المختلفة ، أصبح النزاع السافر بين هؤلاء أمراً محظوظاً أكثر فأكثر . هنا أيضاً، يكون التوسيع الرأسمالي « مخرجاً » للتناقضات التي تقود إلى الخطة الخامسة في السياسة الامبرiale - الحرب .

لقد حللت ، حتى الآن ، التغيرات التي تحدث في ظروف التداول العالمي للسلع ، والتي أدت إلى تغيير غير اعتيادي للمنافسة بين رأس الماليات « قومية » ، وبالتالي لسياساتها العدوانية كذلك . وعلى كل حال ، فإن التغيرات التي تميز عصتنا ، لا تقتصر على هذه المجالات وحدها . إن تطور القوى المنتجة للرأسمالية العالمية ، دفع إلى الصدارة ، الأشكال الأخرى للعلاقات الاقتصادية العالمية وسنقوم الآن بتحليل الحركة العالمية لقيم رأس المال Capital values .

الفصل السابع

الحركة العالمية لرأس المال ، والتغير في الأشكال الاقتصادية للصلات العالمية

- ١ - فيض انتاج رأس المال ونموه
- ٢ - القوى المحركة لتصدير رأس المال
- ٣ - الكارتيلات وتصدير رأس المال
- ٤ - تصدير رأس المال والقروض
- ٥ - تصدير رأس المال والاتفاقيات التجارية
- ٦ - تصدير رأس المال وتصدير السلعة
- ٧ - ازدياد حدة المنافسة على مجالات استثمار رأس المال ، التوسع الرأسمالي

يمكن النظر إلى الحركة العالمية لرأس المال، أما من زاوية البلد الذي يصدر رأس المال، أو من زاوية البلد الذي يستورده .

وتصدير رأس المال من بلد ما، يفترض مسبقاً، وجود فيض في انتاج رأس المال في ذلك البلد، أي فيض في تراكم رأس المال. وسيكون فيض الانتاج مطلقاً ، حين لا يعطي رأس المال شيئاً من الزيادة، من وجهة نظر رأسهالية، بمعنى اذا كان رأس المال $-C(r)$ الذي ازداد إلى $\Delta r + \Delta C$ ، يعطي مقداراً من الربح مساوياً لما كان يعطيه بدون الزيادة (Δ) ^(١) .

ولكن ، ليس ضرورياً بالنسبة لتصدير رأس المال، أن يصل فيض الانتاج، حتىماً، إلى هذا الحد. « فحين يجري إرسال رأس المال إلى بلدان خارجية، فإن ذلك لا يحدث، اطلاقاً ، لعدم وجود عمالة تحتاج لاستخدامه في الوطن . بل بسبب امكانية استخدامه بمعدل ربح أعلى في بلد خارجي »^(٢) وعلى هذا الأساس ، يمكن ببساطة فهم السبب الذي يجعلنا نلاحظ وجود تصدير لرأس المال، عبر تاريخ تطور

(١) رأس المال: المجلد الثالث، ص ٢٩٥ .

(٢) نفس المصدر: ص ٣٠٠ .

الرأسمالية كله تقريراً . مع ذلك ، فلم يكتسب تصدير رأس المال تلك الأهمية الاستثنائية ، التي لم يسبق لها مثيل ، إلا في العقود الأخيرة وحدها . وقد ازداد الوزن الخاص لهذا الشكل من اشكال الاتصال الاقتصادي العالمي لدرجة ان بامكاننا الحديث ، الى حد ما ، عن طراز جديد للعلاقة الاقتصادية المتبدلة بين البلدان .

إن مجموعتين من الأسباب التي توجد هنا وتفعل فعلها . وفي مقدمة هذه الأسباب ، إن تراكم رأس المال يجري بوتيرة سريعة غير اعتيادية بتأثير الانتاج الرأسمالي واسع النطاق ، المصحوب بتقدم تكنولوجي متواصل يخطو خطوات ضخمة ويزيد من القدرة الانتاجية للعمل ، وكذلك بتأثير الزيادة غير الاعتيادية في وسائل النقل وتحسين وسائل التداول عموماً ، التي عجلت بدورها من عوائد Turn over رأس المال . إن أحجام رؤوس المال التي تبحث عن استخدام لها ، بلغت أبعاداً لأنظيرها في السابق . من جهة أخرى ، فإن الكارتيلات والتروستات ، كتنظيمات حديثة لرأس المال ، تميل إلى وضع قيود معينة على استخدام رأس المال بتشييد حجم الانتاج . أما بالنسبة لاجزاء الصناعة التي لم يشملها تنظيم التروستات ، فإن استثمار رأس المال يغدو عديم الربحية بصورة متزايدة . ذلك ان التنظيمات الاحتكارية تستطيع التغلب على الاتجاه نحو تخفيض معدل الربع ، باستلام ارباح فائقة احتكارية على حساب صناعات لاتدرج تحت سلطة التروستات . ومن القيمة الزائدة التي تتكون كل عام ، يجري اقتطاع جزء واحد ، هو ذلك الذي تم تكوينه في فروع الصناعة غير الخاضعة للتروستات ، وتحول الى الشركاء المالكين للاحتياط الرأسمالي ، فيما تتناقص حصة الغرباء (الخارجيين) باستمرار . وهكذا ، فإن العملية بأكملها تدفع برأس المال بعيداً عن حدود البلاد .

وتضع التعريفات العالية ، بالدرجة الثانية ، عراقيل ضخمة في طريق السلع الساعية الى دخول بلد خارجي . ويجعل الانتاج الواسع وفيض الانتاج الواسع من نمو التجارة الخارجية أمراً ضرورياً ، إلا ان التجارة الخارجية تصطدم ب حاجز يأخذ

شكل التعريفات المترفة .

ولاشك في أن التجارة الخارجية تواصل التطور، وان البيع الخارجي ينمو، لكن هذا يحدث بغض النظر عن الصعوبات وبالرغم من وجودها . لكن ذلك لا يعني، على كل حال، ان تأثير التعريفات غير محسوس فتأثيراتها تتجلی بالدرجة الاولى في معدل الربح . والواحاجز التعريفية التي تحمل تصدير السلع أمراً صعباً ، لاتتدخل في تصدير رأس المال بأي شكل من الأشكال . ومن الواضح انه كلما كانت موجة الرسوم الكمرکية أعلى - معبقاء الظروف الأخرى متساوية - كان تحليق رأس المال من بلاده الأم الى الخارج أضخم .

« إن حماية الصناعة (!) لا تحفظ الأجانب على إقامة مصنع داخل حدود التعريفة . إن ذلك يحدث حين يفقد الصناعي والمستورد الأجنبي جزءاً من مبيعاته، أو كلها، إذ عند ذلك وحسب تحمل اللحظة التي يلجأ فيها إلى إقامة مصانع في بلدان أجنبية - وهو مشروع محفوف بكلفة ومخاطر بالغتين على الدوام . ويمكن تلمس وجود التعريفات المانعة التي تحدث مثل هذه التنتائج ، في لوائح (ماكنلي) و(دنفلي) للولايات المتحدة الامريكية (1890 - 1897)، وفي التشريع الروسي لعام 1877 ، 1881 ، 1885 ، 1889 ، و 1891 . كذلك في القوانين الفرنسية لعام 1881 ، 1892 »^(١) .

وتؤثر الرسوم التعريفية على تصدير رأس المال بطريقة أخرى . فهي نفسها تصبح عامل جذب للرأسمالي . إذ حالما يجري استيراد رأس المال الى بلد « أجنبى » . حيث يبدأ عمله هناك كرأس المال ، فإنه ينال من « الحماية » من التعريفة مايناله رأس المال لرجال الأعمال الوطنين^(٢) . ويسبب هذا بدوره ، زيادة هائلة في تصدير رأس المال .

ولكن لا ينبغي ، على أية حال ،أخذ تصدير رأس المال بذاته ، وبدون العلاقة

(١) سارتوريوس فون فالترشوسن: المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٢) المصدر السابق: ص ١٨٠ .

مع الظواهر الاقتصادية والسياسية باللغة الأهمية ، التي ترافقه . ودعونا نلقي نظرة عاجلة هنا على أهم هذه الظواهر .

في حالة قروض الدولة والقروض البلدية Municipal loans ، فإن البلد الدائن يستلم على المبالغ التي قدمها ، ما هو أكثر من الفائدة . إذ أن المعاملة ترافق في العادة بعدد من الاستراتطات التي يجري فرضها على البلد المقترض ، وفي مقدمتها واجب تنفيذ أوامر البلد الدائن (صفات الاسلحة والذخيرة والمدرعات ومعدات السكك الحديد . . . الخ) . وواجب تأمين امتيازات للبلد الدائن لانشاء خطوط سكك حديد ، خطوط ترامواي ، خطوط هاتف وتلغراف ، موانئ ، استغلال المناجم وأراضي الغابات . . . الخ . ومثل هذه الاجراءات ، اما ان يجري ادراجها في عقد القرض كواحدة من شروطه ، او انها نتيجة حتمية لـ « مجرى الأحداث » ، برمته . ونقتطف هنا ، كمثال على ما تقدم ذكره ، وصفاً لأحد الامتيازات التي أمنتها الحكومة الفارسية لبنك فارس للقرض والخصم (الروسي) The (Russian) Discount and Loan Bank of Persia لانشاء خط سكة حديد جولفا - تبريز (١٩١٣) ، « ضامن الخط هو روسيا . وفترة الامتياز ٧٥ عاماً . وللحكومة الفارسية الخيار في ان تسترد خط سكة الحديد بعد استخدامه لمدة (٣٥) سنة . وفي هذه الحالة ، فإنها تدفع كل رأس المال المستخدم بالإضافة إلى فائدة مقدارها ٥٪ ، شريطة أن يكون الامتياز قد درّ عائدات مالية كبيرة جداً . ويبنح الامتياز للبنك حق استثمار مواضع الفحم والنفط الواقعتين على بعد ٦٠ فرسناً على جانبي سكة الحديد ، وكذلك حق انشاء خطوط فرعية تؤدي إلى المناجم ، ويحصل البنك علاوة على ما تقدم ، على حق أفضلية في إنشاء خط حديد تبريز - قزوين ، وحق مقصور عليه في إنشاء طريق رئيسية بين المراكز نفسها في غضون ثمان سنوات ، كذلك الحق في استثمار مواضع الفحم والنفط الواقعتين على بعد ٦٠ فرسناً على جانبي الطريق . وبعد انفاس ٧٪ من قيمة كل رأس المال الذي جرى إنفاقه على الانشاءات ، من أرباح سكة الحديد لصالح صاحب الامتياز ، يجري

تقسيم الدخل الصافي المتبقى ، مناصفة ، بين صاحب الامتياز والحكومة الفارسية . أما بالنسبة لمناجم الفحم وأبار البترول ، فإن صاحب الامتياز يدفع للحكومة الفارسية ٥٪ من الأرباح الصافية المستحصلة منها . وتكون كل مشاريع صاحب الامتياز معفية من الضرائب والرسوم الأخرى ، في كل الأوقات».^(١)

ومن بين «الإجراءات» التي استهدفت تقييد رأس المال الأجنبي ، نجد الحق الذي تملكه سلطة الدولة في حظر التعامل بالقروض الأجنبية والسنادات المالية عموماً . وعليه ، وبموجب قانون خاص صدر بتاريخ ٦ شباط ١٨٨٠ ، جرى تحويل وزارة المالية الفرنسية بحظر تجارة السنادات المالية الأجنبية ، وكذلك رفض التعامل بالقروض الأجنبية في سوق البورصة الفرنسي (عام ١٩٠٩) ، رفضت الحكومة الفرنسية منح قرض للأرجنتين ، لأن الأخيرة قدمت طلبيات لكروب وليس لشنايدر في كروزو (Creuzot) . وفي ١٩٠٩ ، رفضت الحكومة ذاتها منح قرض لهنغاريا لعدم وجود ضمانات كافية ، وكان السنديكيت البنكي النمساوي - الألماني هو الجهة الضامنة لهذا القرض . ولم يكن يسمح بالتعامل بالسنادات الألمانية في فرنسا على مدى أربعة عقود ، ورفض منح قرض لهنغاريا في ايلول ١٩١٠ ، وأعطي قرض للصرب بشرط أن تقدم طلبيات لشنايدر ، وبعد الثورة ، أمرت الحكومة الروسية ببناء طرادات في فرنسا تسديداً لقرض .. الخ).^(٢)

ويمعزز عن الطلبيات والامتيازات ، يمكن ضمان منافع محددة فيها يتعلق بالاتفاques التجارية ، سوية مع عقد القرض . (انظر على سبيل المثال ، اتفاقية التجارة الروسية - الفرنسية في ١٦ - ٢٩ ايلول ١٩٠٥ ، التي استمر العمل بها حتى ١٩١٧ ، واتفاقية ٢ كانون الأول ١٩٠٨ بين السويد وفرنسا ، واتفاقية ١٩٠٨ بين

(١) م. ب. بافلوفيج: سكة الحديد العظيمة وخطوط التجارة المستقبلية، سان بطرسبرغ، ١٩١٣ / ص ١٤٣.

(٢) س. شيلدر: المصدر السابق، ص ٣٤٣ وما بعدها.

السويد والدانمارك ، واتفاقية التعريفة في ١٩ آب ١٩١١ بين فرنسا واليابان ، كذلك قارن رفض فرنسا السماح بالتعامل بأسمهم (يونايتد ستيت ستيل كوربوريشون) في بورصة باريس في اجراء يهدف الى الرد بالمثل على الرسوم المفروضة على النبيذ ، والحرير ، والسيارات ، من قبل تعريفة (باين) الامريكية في ١٩٠٩^(١) .

وحيث يجري تصدير رأس المال من قبل أشخاص خاصين أو من قبل شركات صناعية أو مصرافية ، فهذا من شأنه ان يزيد من تصدير السلع مجدداً من البلد الأم . فالمشاريع التي أقيمت في الخارج ، تمثل طلباً معيناً بحد ذاتها ، كما انها ، علاوة على ذلك ، توسع عن طريق نشاطاتها ذاتها ، السوق التي تعتمد بالدرجة الأولى عليها . ولابد للمرء ان يتذكر هنا ، ان المشاريع «الاجنبية» ، كما رأينا في القسم الاول من بحثنا ، تموّل من قبل أكبر البنوك أو أكبر التروستات المصرفية ، كما انها تملك تحت تصرفها قوة اقتصادية هائلة^(٢) . اليكم مثلاً واحداً يعتبر ٣/١ أرض المستعمرة الالمانية (الكاميرون) ، ملكية خاصة ، الا ان جزءاً هاماً من هذه الأرض ، يعود إلى شركتين فقط : شركة الكاميرون الجنوبية التي تملك ٧٠٠،٨٠٠ هكتار ، وشركة الكاميرون الجنوبية الغربية التي تملك ٨٠٠،٨٠٠ هكتار ، وهي مساحة تزيد ست مرات على حجم مملكة ساكسونيا (٥٠٠،٥٠٠ هكتار) وأكبر من بافاريا (٦٠٠،٠٠٠ هكتار)^(٣) . وحيثما لا يملك الرأسماليون الأرض ، فإنهم يملكون أشكالاً أخرى من السلطة المالية . ففي أعمال انشاء سكة بغداد ، لم يستخدم البنك الالماني مواد

(١) المصدر السابق: ص ٣٥٣.

(٢) اقتبس بالقول في عدد من الأمثلة عن كيفية عمل البنوك في عالم انشاءات سكة الحديد ، وهي تسمع فعلياً بابتلاع بلدان بآكمتها من قبل اسماك القرش الرأسمالية .

(٣) قارن ذلك بالكتاب المثير حقاً والمعنون: السياسة الاستعمارية لالمانيا - Deutsch colonial - politik, 2nd part, Stadtsstreich oder Reformant

إن الكاتب يختفي خلف الاسم المستعار (Ein Ausland- Deutscher) زيوريخ ، ١٩٠٥ ، ص ١٣١٨ .

وأدوات المانة في تركيا ، حسب ، بل انه خلق كذلك شبكة كاملة من علاقات السوق ، وجعل بامكان البضائع الالمانية ان تخترق تركيا بسهولة ، وهكذا يخلق تصدير رأس المال ظروفاً ملائمة للصناعة القائمة في بلده الأم كذلك .

إن تصدير رأس المال يفاقم حدة وتوتر العلاقات بين القوى العظمى ، بصورة غير اعتيادية . فالصراع من أجل فرص استثمار رأس المال ، أي ، الصراع من أجل الامتيازات ... الخ ، يجري تعزيزه على الدوام بضغط عسكري . والحكومة أو «البلد» الذي يخضع لمناورات وأحابيل المولين الماليين من القوى العظمى ، يستسلم في نهاية المطاف لذلك الطرف الذي يبدو الأقوى عسكرياً . وحين يحاول بعض دعاة السلمية (وبالأخص أولئك الذين يحملون ماركة انكليزية) ، التأثير على الطبقات الحاكمة بمحاججات منطقية ، وحين يحاولون اقناعهم بتخفيف التسلح على أساس ان من المفترض بالنسبة للسلع ان تجد سوقاً لها بمعزل عن عدد المدرعات ، فإنهم سيتعرضون لخيبة أمل قاسية . ذلك أن السياسات «السلمية» التي تم انتهاجها قبل الحرب ، وسيجري انتهاجها بعدها ، كانت على الدوام وفي كل مكان ، سياسات مدروسة بتهديدات قوة عسكرية . ودعونا نستخدم التعبير الصائب الذي أورده الانكليزي بريلسفورد : «إن حرب الفولاذ والذهب المستمرة ، لن تتوقف ولا لدققة واحدة على الإطلاق ، حتى في زمن السلام » .

ولعل الأكثر دقة وتجسيداً هو الوصف الذي أورده منظر الامبرالية الالمانية المعروف (سارتورين) لمناخ المنافسة القاسي والفت :

«إن التصنيع المتزايد للعالم ، هو حقيقة ينبغي ان تخسب الحساب لها ، كل سياسة في الاقتصاد العالمي (Jede Welt wirtschaftspolitik)... وليس بوسع أحد وقف نهج التطور ، واذا قامت دولة بمنع رعايتها من اقامة مشاريع في بلدان أخرى ، فذلك لن يؤدي إلا الى ترجيح كفة رجال أعمال تابعين لدولة ثالثة . وهذا من الأفضل ان تنديذك إلى الكعكة في الوقت المناسب [die hond rechtzeitig im spiele haben]

العالم الاقتصادي لا يقف جامداً . والتغييرات تترى الواحدة في أعقاب الأخرى . وثمة على الدوام فرصة للشعب القوي للاندماج في التيار . وهنا، أيضاً ينبغي تطبيق الشعار «Carp diem»^(١) .

إذا أدى ضغط القوة العسكرية إلى الحصول على امتيازات وتنازلات متنوعة ، فإن الاستثمار اللاحق لرأس المال في الخارج، يتطلب بدوره « حمامة » خاصة . لقد كان مركز الثقل، في السابق، هو تصدير السلعة ، حيث لا يغامر المصدرون الآ الآيضاً بهم، أي برأس المال المتداول Circulating Capital . أما الآن، فإن الوضع مختلف كلية . وما نملكه في بلد أجنبى الان هو مقدار ضخمة من النقد، وبالخصوص من رأس المال الجامد (الأساسي) Fixed Capital المستثمر في أعمال عملاقة : سكك حديد تتد لآلاف الأميل ، مصانع كهربائية باهظة الكلفة ، مزارع ضخمة .. الخ .. الخ .. والرأسماليون في البلاد المصدرة لرأس المال ، مهتمون فعلياً بـ « حراسة» ثروتهم . وهذا، فانهم مستعدون لعمل المستحيل من أجل تأمين الحرية في تحقيق المزيد من التراكم^(٢) .

(١) سارتوريز فون فالترشوسن: المصدر السابق، ص ص ١٩٠ - ١٩١

(*) Carp-diem (باللاتينية) وتعني: اغتنم الفرصة.

(٢) «رأس المال كما تقول (الكوراتي ريفيور) يثير التزاع والاضطرابات لكنه فضلاً عن ذلك جباناً، وهذا صحيح جداً. الا أن طرح المسألة على هذه الشاكلة يظل مفتراً إلى الكمال. فرأس المال يتتجنب انعدام الربحية أو الربح الضئيل جداً، بالضبط كما قيل سابقاً عن أن الطبيعة تمقت الفراغ مقتاً لاحدود له. رأس المال جرى، وباسل جداً في حال وجود الربحية الكافية. أن ١٠٪ معينة ستؤمن استخدامه في أي مكان، و٢٠٪ معينة ستتيح نفاد الصبر واللهفة، و٥٠٪ ستؤدي به إلى جرأة ايجابية، وستجعله الى ١٠٠٪ مستعداً لسحق كل قوانين البشرية تحت قدميه، ومع الـ ٣٠٠٪ لا تكون ثمة جريمة لا يكون مستعداً لارتكابها، أو مغامرة يتزدد عن ركوبها منها كانت العواقب بها فيها احتفال تعرض صاحبه لحبيل المشنة» ب. ج. دونونغ. اقتبسها ماركس في الرسائل المجلد ١، كهامش للصفحة ٨٤٣.

وحيث يكون البلد المستغل (بالفتح) ضعيفاً من الناحية العسكرية أيضاً، فإن «التغلغل السلمي» لرأس المال، يتحول بسرعة إلى «احتلال سلمي» أو تقسيم ، وإن ذلك يستتبع بالحتم، نزاعاً مسلحاً بين بلدان تتنافس من أجل الحصول على مجالات لاستهار رأس المال. وخير نموذج على مانقول، مصير تركيا في ضوء التنافس الفرنسي - الألماني . وستقتبس، للتوضيح، كتابات لداعية من دعاة الامبرالية الفرنسية وأخر من دعاة الامبرالية الالمانية ، منشورة قبل الحرب بفترة طويلة . «لقد تعرضت الامبراطورية التركية للجاجح من قبل قبائل المانية» (hordes germaniques) «من الباعة والتجار» يقول الفرنسي .

وهكذا انتشرت شبكة البنوك الالمانية بالتدريج في كل أرجاء الامبراطورية العثمانية، داعمة الصناعة ، مستولية على تسهيلات النقل ، متنافسة مع مؤسسات مالية أجنبية . . . وباختصار ، فإن هذه البنوك، وبدعم سياسي قوي [التأكيد من عندنا - ملاحظة المؤلف] سعت مالياً لاقامة نفوذ الماني على الشرق برمهه^(١) . على هذه الشاكلة يعبر برجوازي فرنسي عن نقمته على «القبائل الالمانية» . لكن البرجوازي الالماني ناقم هو الآخر وبالطريقة ذاتها :

«يسعى الفرنسيون بصورة منظمة لجعل تركيا عبداً مديناً لهم . لقد استثمروا هنا ، حتى الآن، بليونين ومائتي مليون من الفرنكـات . ونصف بليون فرنك من هذا المبلغ، جرى استثارـه في السـكـك الحـديـد وـحدـها . لقد أـنشـأـت فـرـنـساـ من طـرقـ السـكـكـ الحـديـدـ أـكـثـرـ مـاـ فعلـ أيـ بلدـ آخرـ . إنـ أهمـ المـوانـىـءـ التـركـيـةـ عـلـىـ الـاطـلاقـ ، مـثـلـ القـسـطـنـطـيـنـيـةـ ، سـالـوـنـيـكاـ ، سـمـيرـنـاـ ، بـيـرـوـتـ ، هـيـ فـيـ أـيدـ فـرـنـسـيـةـ وـكـذـلـكـ الـحـالـ بـالـنـسـبـةـ لـلـفـنـارـاتـ المـقـامـةـ عـلـىـ طـولـ السـاحـلـ التـرـكـيـ .

(١) Dubief دوي

«Le chemin de Fer de Bagdad», in Revue économique internationale, 1912, Vol. 2, P.7

ومابعدها

وأخيراً وليس آخرأ ، فإن أهم برك تركي على الاطلاق (البنك العثماني) الذي يعمل في القسطنطينية يقع برمه تحت نفوذ فرنسي . فمن بوسعه الحال كذلك ، ان يهرب من التائج السياسية لمثل هذا الضغط الجبار لرأس المال ! لقد استخدمت الدبلوماسية الفرنسية ، بكثافة بالغة ، موقعها المميز في تركيا خير استخدام ، لاسيما في الآونة الأخيرة !^(١)

من الواضح ، ان تصدير رأس المال بحجمه وأهميته الراهنتين ، إنما نجحها عن السمات المميزة للتطور الاقتصادي في السنوات الأخيرة . وإذا نظرنا إليه من زاوية انتشار الاشكال التنظيمية لرأس المال الحديث ، فإن تصدير رأس المال ليس إلا اغتصاباً واحتكاراً ل المجالات الجديدة لاستثمار رأس المال من قبل مشاريع احتكارية تعود لأمة عظيمة ، أو ، إذا أخذنا العملية ككل ، من قبل صناعة «قومية» منظمة ، ومن قبل رأس المال المالي «القومي» . ان تصدير رأس المال هو أكثر الطرق ملاءمة للسياسة الاقتصادية للجماعات المالية ، انه يخضع مناطق وأقاليم جديدة بأكبر قدر من الراحة والسهولة . وهذا السبب تبرز حدة المنافسة بين الدول المختلفة ، في هذا المجال على أشدتها . ان تدويل الحياة الاقتصادية هنا ، أيضاً ، يجعل من الضرورة بمكان تسوية القضايا المتنازع عليها ، باستخدام السيف والبنادق .

(١) شكل الاستعمار الألماني - (Deutsche kolonialform) ص ص ١٣٩٦ - ١٣٩٧ . وينبغي للمرء الا ينسى ان تاريخ كتابة الكتابة تعود الى عام ١٩٥٠ . فقد حدثت منذ ذلك الوقت وحتى الان تغيرات مادية هامة سواء في العلاقات المتبدلة بين القوى وفي خارطة العالم كذلك .

الفصل الثامن

الاقتصاد العالمي والدولة «القومية»

- ١ - اعادة انتاج الرأسمال العالمي وجدور التوسيع الرأسمالي .
- ٢ - فيض انتاج البضائع الصناعية ، ونقص انتاج المنتوجات الزراعية ، وفيض انتاج رأس المال ، كأوجه ثلاثة للظاهرة نفسها .
- ٣ - النزاع القائم بين الاقتصاد العالمي وحدود الدولة «القومية» .
- ٤ - الامبراليية باعتبارها سياسة رأس المال المالي .
- ٥ - ايديولوجيا الامبراليية .

من وجهة نظر الأوساط الحاكمة في المجتمع ، فإن الخلافات والنزاعات بين مجتمعات البرجوازية «القومية» ، وهي الخلافات والنزاعات التي تنشأ داخل مجتمعنا المعاصر كأمر حتمي ، تتطور لاحقاً وصولاً إلى الحرب باعتبارها الحل الوحيد للمشكلة وقد رأينا إن سبب هذه النزاعات والخلافات ، ينبع من التغيرات التي تحدث في ظروف إعادة انتاج رأس المال العالمي . إن المجتمع الرأسمالي القائم على عدد من العناصر المتنافضة ، لا يستطيع المحافظة على توازن نسبي إلا بمن حدوث أزمات موجعة . ولا يستطيع أجزاء العضوية الاجتماعية المتباينة تحقيق التكيف مع بعضها ومع الكل الموحد ، إلا عبر اهدار هائل للطاقة ، وتحت طائلة «النفقات غير المثمرة» Faux Frais الضخمة لهذا التكيف الناجم عن طبيعة المجتمع الرأسمالي بما هو عليه ، أي من صيغة تاريخية محددة بوجه عام للتطور .

لقد أطمنا اللثام عن حواجز أساسية ثلاثة ، تقف خلف سياسات الغزو التي تنهجها الدول الرأسمالية الحديثة :

- تزايد المنافسة في أسواق البيع .
- وتزايد المنافسة في أسواق المواد الأولية .

- وترزيدها في مجالات الاستثمار الرأسمالي .
.. هذه الحوافز، كشف عنها تطور الرأسمالية الحديث، وتحول هذه الرأسمالية إلى رأسمالية مالية .

إن هذه الجذور الثلاثة لسياسة الرأسمالية المالية ، هي في الجوهر ليست إلا أوجه ثلاثة للظاهرة نفسها ، أي بالتحديد للنزاع القائم بين نمو القوى المنتجة من جهة ، وبين الحدود «القومية» لتنظيم الانتاج من جهة أخرى .

وفي الواقع ، فإن فيض الانتاج في البضائع المصنعة ، هو في الوقت نفسه ، نقص في انتاج المنتوجات الزراعية . ان نقص انتاج المنتوجات الزراعية في مثل هذه الحالة ، أمر هام بالنسبة لنا ، من حيث ان الطلب على الصناعة كبير إلى حد مفرط ، وبالتحديد الى حد وجود كميات كبيرة من البضائع المصنعة ، لا يمكن استبدالها بمنتوجات زراعية ، وبحيث يغدو التناوب بين هذين الفرعين الانتاجيين (الصناعة والزراعة) مختلاً (ويزداد اختلاله يوماً بعد آخر) . وهذا يفسر لماذا تبحث الصناعة المتنامية عن «ملحق اقتصادي» زراعي لها . وهذا البحث في اطار الرأسمالية ، وشكلها الاحتقاري بصورة خاصة ، أي في اطار رأس المال المالي ، يعبر عن نفسه حتى في شكل اخضاع القطر الزراعية بقوة السلاح لسيطرتها .

لقد ناقشنا لتونا موضوعة تبادل السلع . لكن تصدير رأس المال لا يمثل ظاهرة منعزلة أيضاً . ان تصدير رأس المال ، كما رأينا ، يترب على فيض انتاج معين لرأس المال . وليس فيض انتاج رأس المال إلا صيغة أخرى ، حسب ، لفيض انتاج السلع . يقول ماركس :

« إن فيض انتاج رأس المال لا يعني شيئاً على الاطلاق ، غير فيض انتاج وسائل الانتاج - وسائل الانتاج وضروريات الحياة - التي يمكن أن تستخدم كرأس المال ، أي ، تستخدم لاستغلال العمل بدرجة معينة من درجات الاستغلال .
... ان رأس المال يتالف من سلع ، وهذا ينطوي فيض انتاج رأس المال على

فيض في انتاج السلع^(١).

وبالعكس ، فحين يتناقص فيض انتاج رأس المال يحدث انخفاض في فيض انتاج السلع أيضاً.

ويفسر هذا كيف أن تصدير رأس المال ، الذي ينخفض من فيض انتاج رأس المال ، يساعد في احداث انخفاض في فيض انتاج السلع أيضاً (دعونا نشير بصورة اعتراضية إلى مايلي : إذا جرى تصدير عوارض الحديد ، على سبيل المثال ، إلى بلد آخر ليجري بيعها هناك ، فإن مالدينا هنا هو تصدير نقى وبسيط للسلعة . أما إذا أنشأ مصنع العوارض الحديدية ، مشروعاً في بلد آخر ، وصدر سلعة ليتجهيز ذلك المشروع ، فإن هذا هو تصدير لرأس المال . ومن الواضح ان المعيار يتعلق بحدوث أو بعدم حدوث معاملات بيع وشراء تجارية .

لكن ، وبمعزل عن «تحفيف الازدحام» بساطة بواسطة تصدير رأس المال على شكل سلعة ، توجد علاقة أخرى كذلك بين تصدير رأس المال والانخفاض في فيض انتاج السلع . وقد صاغ أوتو باور هذه العلاقة بصورة جيدة :

«وهكذا فإن استغلال الأقطار المختلفة اقتصادياً من قبل رأس المال قدر أوروبى ، يؤدي إلى سلسلتين من التسائج . فهو يخلق - مباشرة - مجالات استثمار جديدة لرأس المال في البلد المستعمر (بالفتح) ، وفي الوقت نفسه ، يخلق فرص بيع أكبر لصناعة البلد المسيطر . وهو يخلق - بصورة غير مباشرة - مجالات جديدة لاستخدام رأس المال كذلك داخل البلد المسيطر ، ويزيد مبيع متوجات كل صناعاته^(٢) .

عليه ، فإذا نحن نظرنا إلى المشكلة في شموليتها ، وتبيننا بالتالي وجهة نظر

(١) رأس المال: المجلد الثالث. ص ص ٣٠١ - ٣٠٠ .

(٢) اوتو باور: Die Nationalitätenfrage und die Sozialdemokratie, Vienna, 1907, P. 464. (بالألمانية).

موضوعية ، أي من زاوية تكيف المجتمع الحديث لشروط وجوده ، فإننا سنجد هنا تعارضاً متناماً بين قاعدة الاقتصاد الاجتماعي ، الذي أصبح ذا نطاق عالمي ، وبين البنية الطبقية الغربية للمجتمع . هذه البنية التي تنقسم فيها الطبقة الحاكمة (البرجوازية) نفسها إلى مجموعات «قومية» ذات مصالح اقتصادية متناقضة . وفي نفس الوقت الذي مختلف هذه المجموعات وتتعارض فيه مع البروليتاريا العالمية ، فإنها تنافس بعضها الآخر على تقسيم القيمة الزائدة التي تخلق على نطاق عالمي . إن الانتاج ذو طبيعة اجتماعية كما هو معروف . والت التقسيم العالمي للعمل ، يحول الاقتصادات «القومية» الخاصة إلى أجزاء في عملية عمل شاملة وضخمة ، تمتد لتشمل كل البشرية تقريباً . لكن الاقتساب acquisition على كل حال ، يتخذ طابع اقتساب (دولة) «قومي» ، المتذعون منه هم شركات الدولة العملاقة لبرجوازية رأس المال المالي . إن تطور القوى المنتجة يجري ضمن الحدود الضيقة لحدود الدولة ، بينما هذا التطور نفسه يعمل الآن على توسيع تلك الحدود . ولا يفتر في مثل هذه الظروف من ظهور نزاع حتمي ، تحرى تسويته في ظل وجود الرأسمالية ، بتوسيع حدود الدولة عبر صراعات وحروب دموية ، وهي تسوية تحمل أفق نزاعات جديدة أكثر حماقة وخطورة .

والمسئولون الاجتماعيون لهذا التناقض ، هم المجموعات المتباعدة للبرجوازية، المنظمين في الدولة بمصالحهم المتصارعة . ويؤدي تطور العالم الرأسمالي ، إلى تدول الحياة الاقتصادية ، من جهة أخرى . وتشدد عملية التطور الاقتصادي نفسها ، وإلى درجة أكبر لا تعرف الحدود، الميل نحو جعل المصالح الرأسمالية «قومية» ، ونحو تكوين مجموعات «قومية» صغيرة مسلحة حتى الأسنان ، ومستعدة للانقضاض على بعضها الآخر في أية لحظة . ومن المستحيل وصف الأهداف الجوهرية للسياسات الراهنة ، بصورة أفضل مما فعل ر. هيغفردنغ . « إن سياسة رأس المال المالي » كما يقول « تحقق هدفاً ذا شعب ثلاث : أولاً ، خلق منطقة

اقتصادية على أكبر قدر ممكن من السعة ، وتوفير الحياة هذه المنطقة - ثانياً - من المنافسة الأجنبية عن طريق حواجز التعريفة ، وبالتالي ، ينبغي هذه المنطقة أن تغدو - ثالثاً - منطقة استغلال للشركات الاحتكارية القومية^(١) . إن ازدياد المنطقة الاقتصادية ، يفتح أمام الكارتيلات القومية مناطق زراعية ، وبالتالي ، أسوأاً للمواد الأولية ، وزيادة في أسواق البيع و المجال استثمار رأس المال . ان سياسة التعريفة ، تمكّن من وضع حد للمنافسة الأجنبية ، ومن الحصول على ربح فائض ، ووضع منجنيق الاغراق Dumping قيد العمل . ان «النظام» ككل يسهل زيادة معدل الربح للتنظيمات الاحتكارية . وسياسة رأس المال المالي هذه إنما هي .. الامبرالية .

إن سياسة كهذه تنطوي على استخدام وسائل العنف لأن توسيع اقليم الدولة ، لا يعني شيئاً سوى الحرب . والعكس على أية حال ، ليس صحيحاً . فليست كل حرب أو كل زيادة في اقليم الدولة ، تنطوي على سياسة امبرالية . ان العامل الحاسم هو ما اذا كانت الحرب تعبر عن سياسة رأس المال المالي . والاصطلاح الأخير يجري النظر اليه وفقاً للتعریف أعلاه . وهنا - كما في كل مكان - نجد اننا نعثر على أشكال وسيطة ، لا يؤدي وجودها البتة إلى تشويه التعريف الأساس . لهذا السبب ، تعتبر محاولات من النوع التي قام بها الاقتصادي والسوسيولوجي الإيطالي المشهور آشيل لوريا ، غير صائبة بصورة أولية . لقد حاول (لوريا) ، تحديداً ، تكوين مفهومين للأمبرالية ، التي يزعم أنها تحتوي على «علاقات متاثرة العناصر كلية des relations tout à fait hétérogènes). relatiions tout a fait héterogènes).

وي Bairz (لوريا)^(٢) بين امبرالية «اقتصادية» L'imperialism و بين امبرالية «تجارية» péréalism économique، ökonomischer Imperialisms) أو امبرالية «التجارة» L'impérialisme commercial, Handelsimperialismus).

(١) رودolf هيلغردنغ: رأس المال المالي Finanz Kapital ص ٤١٢ . (بالألمانية) .

(٢) آشيل لوريا: «مفهوم للأمبرالية». في المجلة الاقتصادية العالمية ١٩٠٧ ، مجلد ٣ ، ص ٤٥٩ وما بعدها (بالفرنسية) .

هدف النوع الأول من الامبرالية ، هي الأقطار - الاستوائية - كما يقول . وهدف الثانية هي الأقطار التي تجعلها ظروفها ملائمة للاستعمار الاستيطاني الأوروبي أيضاً . أسلوب الأولى هو القوة المسلحة ، وأسلوب الثانية هو الاتفاقيات السلمية (Des accord pacifiques) . الأولى امبرالية ليس فيها تدرج أو اختلاف في المستويات ، أما الثانية ، فتراوح ممتدة من الحد الأقصى للامتصاص والاستيعاب الكاملين ، أو التعريفة الواحدة ، إلى أشكال غير كاملة من نوع تعريفات الأفضلية بين المستعمرات والأقطار الأم ... الخ .

هذه هي نظرية (لوريما) . ومن الواضح تماماً ، أنها تقف عارية لا يسترها شيء . فالامبراليتان «التجارية» و «الاقتصادية» ، هما في الجوهر تعبير عن الميل ذاتها على حد سواء ، كما رأينا أعلاه . والدائرة المغلقة من الرسوم التعريفية ، ومن زيادة هذه الرسوم ، لا يمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح ، على الفور . لكنها ستؤدي فيها بعد الى ظهور مثل هذا النزاع ، على كل حال . ولهذا ، فإننا لانستطيع معارضة «الاتفاقيات السلمية» «بالقوات المسلحة» . (إن الاتفاقيات السلمية بين انكلترا . ومستعمراتها ، تعني توسيع العلاقات بين انكلترا أو أقطار أخرى) . كذلك ، لانستطيع أن نؤكد بأن الامبرالية «الاقتصادية» ، هي ذات طبيعة «استوائية» فقط . وأفضل برهان على ذلك هو مصير بلجيكا وغاليسييا ، والمصير المحتمل لأمريكا الجنوبية والصين وتركيا وفارس .

تلخصاً لما سبق ذكره نقول ، إن تطور القوى المنتجة للرأسمالية العالمية ، شهد تقدماً هائلاً في العقود الأخيرة . ولواء الفوز في الصراع التنافسي ، ينعقد في كل مكان للإنتاج الكبير . فلقد دمج هذا «أقطاب الرأسمال» في تنظيم حديدي يمسك زمام الحياة الاقتصادية كلها بين يديه . وتغدو سلطة الدولة ملكاً للأوليغارشيا المالية . وتدبر هذه الأخيرة ، الإنتاج ، الذي يرتبط ببعضه في عقدة واحدة ، عن طريق

البنوك . إن عملية تنظيم الانتاج هذه، انطلقت من أسفل ، وحصلت نفسها وعززتها ضمن اطار الدول الحديثة ، التي أصبحت تعبيراً دقيقاً عن مصالح رأس المال المالي . إن أي واحد من «الاقتصادات القومية» المتقدمة رأسهالياً، تحول الى نوع من التروست «القومي» . وعملية التنظيم هذه للأجزاء المتقدمة اقتصادياً من الاقتصاد العالمي ، ترافقت من جهة أخرى بتفاقم استثنائي للمنافسة المتبادلة بين هذه الأجزاء . إن فيض انتاج السلع ، المرتبط بنمو مشاريع كبيرة ، وسياسة التصدير التي تنهجها الكارتيلات ، وتضاؤل أسواق البيع ارتباطاً بالسياسة الكولونيالية وسياسة التعريفة التي تنهجها القوى الرأسالية ، ونمو التفاوت بين صناعة هائلة التطور وزراعة متخلفة ، والنمو الضخم لتصدير رأس المال والخضوع الاقتصادي من قبل مناطق بأكملها لاتحادات مصرافية «قومية»، كل ذلك يزيد حدة نزاع المصالح بين مجموعات رأس المال «القومية» . وتجدد هذه المجموعات آخر حجة لها في قوة وسلطة تنظيم الدولة ، وفي مقدمتها الجيش والبحرية . ان القوة العسكرية الجبارية للدولة هي الورقة الرابحة الأخيرة ، في خضم الصراع الدائر بين القوى . وبذلك تعتمد القوة القتالية للسوق العالمية على القوة وتوحيد «الأمة» nation ، كما تعتمد على مواردها المالية والعسكرية . إن دولة قومية مكتفية ذاتياً ، ووحدة اقتصادية توسيع قوتها الجبارية بلا حدود كي يتسمى لها ان تغدو مملكة عالمية - امبراطورية على نطاق عالمي - ، هي المثل الأعلى الذي يبنيه رأس المال المالي .

«بنظرة ثاقبة ، شديدة الوضوح ، يتطلع [رأس المال المالي] الى التنوع الهائل للبشر والشعوب ، ويرى في مقدمة هؤلاء جديعاً أمته هو . وهذا الأخيرة هي واقع انه يعيش في دولة قوية تواصل العمل على زيادة قوتها وعظمتها وجبروتها ، وتكرس كل قواها لجعلها أعظم فأعظم وهذه الطريقة ، فإن مصالح الفرد تخضع لمصالح الكل - وهو شرط ليس بمقدور أي ايديولوجيا اجتماعية العيش بدونه . إن أمة ودولة معاديتين

للشعب قد ارتبطنا في كل واحد ، والفكرة القومية كقوة محفزة ، تخضع للسياسة . لقد اختفى الصراع الطبقي ، فهم قد محققو وامتصوه في مجرى خدمتهم لمصالح الكل . وبدل الصراع الطبقي الخطير ، المشحون بعواقب مجهولة بالنسبة للمالكين ، تظهر للعيان النشاطات العامة للأمة الموحدة في سبيل هدف واحد : السعي من أجل العظمة القومية »^(١) .

هكذا تكتسب مصالح رأس المال المالي صيغة عظمة ايديولوجية . وتبذل كل الجهود لغرس ذلك في أذهان جاهير العمال ، لأننا كما ذكر امبريالي الماني بصواب ينسجم مع وجهة نظره : «ينبغي ان نسيطر ليس على أقدام الجنود ، حسب ، بل وعلى عقوفهم وقلوهم أيضاً»^(٢) .

(١) رودولف هيلغرونج : المصدر السابق ، ص ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

. Die deutsche Finanz- Reform der Zukunft,
(بالألمانية).

كذلك القسم الثالث من كتاب :

. Staatsstreich oder. Reformen by Ein Ausland- Deutscher Zurich, 1907. P.203.

القسم الثالث

**الامبرالية كاعادة انتاج للمنافسة
الرأسمالية على نطاق أوسع**

الفصل التاسع

الامبريالية كمقوله تاريخية

- ١ - الفهم المبتدل للامبريالية
- ٢ - دور السياسة في الحياة الاجتماعية
- ٣ - منهجية التصنيف في العلوم الاجتماعية .
- ٤ - عصر رأس المال المالي كمقوله تاريخية .
- ٥ - الامبريالية كمقوله تاريخية .

تعهدنا في الفصول السابقة بثبات ان السياسات الامبرالية تنبثق عند مستوى معين فقط من التطور التاريخي . إن عدداً من تناقضات الرأسمالية تكون مرتبطة ببعضها هنا في عقدة واحدة يقوم سيف الحرب بقطعها ، لكي تعود ثانية وترتبط ببعضها بأحكام أشد في اللحظة التالية . ان سياسة الطبقات الحاكمة وايديولوجيتها النابعة حتماً من هذه المرحلة من التطور، ينبغي ان توصف على هذا الاساس، باعتبارها ظاهرة محددة^(١) .

وتسود الأدب الذي يغرق السوق في الوقت الراهن ، ما يُزعم [Soi - disant] انها نظريتان اثنان عن الامبرالية . إحداها تنظر إلى سياسة الغزو الحديثة كصراع بين الأعراق «السلافية» ، أو الأعراق «النيوتونية» تسعى ، زعماً، للسيطرة . وبحري توزيع المحسن والمساويء كلها ، تبعاً لقومية الكاتب . وكما ينبغي

(١) أننا نتحدث عن الامبرالية باعتبارها بالأساس سياسة رأس المال المالي . ولكن يمكن للمرء أن يتحدث عن الامبرالية أيضاً باعتبارها ايديولوجيا وبالطريقة نفسها فالليبرالية من جهة . هي سياسة الرأسمالية الصناعية (التجارة الحرة... الخ) وهي من جهة أخرى ايديولوجيا كاملة (حرية الفرد...).

لنظرية بالية ومبتدلة ، فإن هذه النظرية تصر على موقفها بعناد المعرض المتحيز ، لأنها تجد تربة جد صالحة في نمو « الوعي الذاتي القومي » بين الطبقات الحاكمة التي تهتم ، بصورة مباشرة ، بالاستفادة من بقايا التراتبية السايكولوجية البالية ، لصالح تنظيم الدولة لرأس المال المالي .

إن عودة بسيطة إلى الحقائق من شأنها تحطيم هذه النظرية ، وهدم صرحتها حجراً بعد آخر . فالانكلو - ساكسونيون ، ذوو الأصل المشابه لأصل الألمانين ، هم أعداء ألداء فيما بينهم . والبلغاريون والصربيون ، وكلاهما سلافيون انقياء ويتحدثون اللغة نفسها تقريباً ، يجدون انهم على طرف نقيض فيما بينهم . ويستطيع في صفوف البولنديين انصار متحمسون ذوو ميول Orientation نمساوية أو روسية . و يحدث الشيء نفسه مع الاوكرانيين ، الذي يدين جزء منهم بالولاء للروس ، فيما الجزء الآخر يتعاطف مع النمساويين . من جهة أخرى ، فإن كلاً من هذه التحالفات المتحاربة ، تضم بين صفوفها أكثر الاعراق والقوميات والقبائل تغيراً وتبايناً . ولو نظرنا من زاوية عرقية ، فما هو الشيء المشترك الموجود بين الانكليز واليطاليين والروس والاسبان والمتواشين السود في المستعمرات الفرنسية الذين ساقتهم « الجمهورية المجيدة » الى الذبح ، تماماً كما فعلت امبراطورية روما القديمة مع عبيد مستعمراتها؟ ماذا يوجد من شيء مشترك بين الالمان والجيك والاوكرانيين والهنغاريين والبلغاريين والأتراك ، الذين تعاونوا بصورة مشتركة ضد تحالف دول الوفاق the Entente .

من الواضح تماماً أن الأعراق ليست هي التي تدير الصراع وتقوده ، بل هي تنظيمات الدولة العائدة لمجموعات معينة من البرجوازية . كذلك . من الواضح تماماً ، ان هذا التجمع أو ذاك للقوى العظمى لا يقرر استناداً إلى مجموعة أهداف عرقية محددة ، بل استناداً إلى مجموعة أهداف رأسمالية في لحظة معينة . وهذا يفسر ماحصل من انشقاق الآن بين الصرب والبلغاريين وأدى الى انقسامهم الى معتسرين متخاصمين ، بعد ان حاربوا سوية ضد الأتراك حتى فترة لازالت قريبة . وهذا أيضاً

نجد ان انكلترا عدوة روسيا سابقاً ، تمارس السيطرة عليها الان . ونجد اليابان تجاري البرجوازية الروسية ، رغم ان رأس المال الياباني حارب مسلحأ ضد رأس المال الروسي ، قبل عشر سنوات خلت لغير^(١) .

يبدو خلل وضعف هذه النظرية ، غني عن البيان من وجها نظر علمية حقة ، لامزيفة . بيد أن زيفها الصارخ لم يكن حائلاً ، دون حصولها على رعاية وتشجيع دؤوبين سواء في الصحافة أم في الجامعات ، لسبب واحد وحيد ، هو أنها تعد حضرة السيد رأس المال بمزايا ومنافع ليست ضئيلة^(٢) ولكن ، يتعين علينا أن نذكر ، انصافاً ، انه طالما يجري اتحاد واندماج « الأعراق » المتباينة ضمن القبضة الجديدة للدولة العسكرية ، فإن النظرية تبدو أقل ابتدالاً في هذه الحالة ، رغم أن ذلك لا يعني أنها أقل فشلاً وتهافتًا في محاولتها تقديم نظرية إقليمية - سيكولوجية . ان مكان « العرق » يستعراض هنا عنه بديله ، « الاوري الوسطي » و« الأمريكي » ، أو أنواع اخرى من « البشرية »^(٣) وثمة سبب آخر لتقاطع هذه النظرية مع الحقيقة ، يكمن في تجاهلها للسمة الأساسية للمجتمع الحديث :

أي بنائه الطبقة ، وأن المصالح الطبقية للفئة الاجتماعية العليا ، يجري

(١) أن « النظرية العنصرية » تعرضت للتسييء بشكل ممتاز من قبل ف كاوتسكي ، انظر مؤلفه «Rass und Judentum» «العرق واليهود» [بالألمانية] الذي صدر أثناء الحرب . نشر بالأنكليزية تحت عنوان : هل يعتبر اليهود عرقاً . ١٩٢٦ - الناشر .

(٢) يحفل الأدب « العلمي » لفترة الحرب بأمثلة عن خروقات بربيرية لأكثر الحقائق أولية وبداهة ، ويجري استخدام كل وسيلة ممكنة لاظهار الأفلام الحضاري والدناءة الفطرية الوراثية لـ « عرق » العدو الأمم المتقدمة «minderwertige Nationen» لقد نشرت مجلة فرنسية «حقيقة» مزعوماً لتبث لقارئها بهفة أن بول الالماني يحتوي على سموم تزيد بمقدار الثلث ، عما يحتويه بول مواطني الأمم المتحالفه في حلف الوفاق الدولي ، عموماً ، والمواطنين الفرنسيين بصورة خاصة ! .

(٣) انظر: ف. نيومان - أوروبا الوسطى «Mitteleuropa»

الاستعاضة عنها هنا بمصالح « عامة » مزعومة لـ « الكل ». .

« النظرية » الثانية عن الامبرالية - وهي واسعة الانتشار - بدرجة كبيرة - تعرف الامبرالية كسياسة غزو على وجه العموم . من هذه الزاوية ، سيكون للمرء كامل الحق في الحديث عن امبرالية الاسكندر المقدوني والغزاة الاسبان ، وعن امبرالية قرطاجة Carthage وايفان الثالث ، عن روما القديمة وامريكا الحديثة ، عن نابليون وهندنبرغ . .

ويبيننا يمكن أن تبدو هذه النظرية بسيطة ، فإنها في الواقع خاطئة تماماً - إنها غير صحيحة لأنها « تفسر » كل شيء ، وهذا يعني أنها لا تفسر شيئاً على الإطلاق . إن كل سياسة من سياسات الطبقات الحاكمة (السياسة « الصرف » والسياسة العسكرية والسياسة الاقتصادية) ، تملك أهمية وظيفية محددة تماماً . وهي بنموها في تربة نظام انتاج معطى ، فانها تستخدم لإعادة انتاج علاقات انتاج معطاة ومحددة ، اما على شكل بسيط ، أو على نطاق موسع . ان سياسة الحكماء القطاعيين ، تعزز وتوسيع علاقات الانتاج القطاعية . وتزيد سياسة رأس المال التجاري ، من مجال سيطرة الرأسمالية التجارية ، وسياسة الرأسمالية المالية ، تعيد انتاج القاعدة الانتاجية لرأس المال المالي على نطاق أوسع . .

وكما هو واضح تماماً ، فالشيء ذاته يمكن أن يقال عن الحرب . ان الحرب تستخدم لإعادة انتاج علاقات انتاج محددة . فحرب الغزو تهدف إلى إعادة انتاج تلك العلاقات على نطاق أوسع . بل ان قيامنا ببساطة ، بتعريف الحرب باعتبارها غزواً ، ليس كافياً على الاطلاق لسبب بسيط ، هو أننا نخفق في تلمس ما هو جوهرى هنا . أي أننا نخفق بالتحديد في معرفة أي علاقات انتاج يجري تعزيزها

وتوسيعها عن طريق الحرب ، وأيّ قاعدة يجري توسيعها عن طريق « سياسة الغزو » المعينة هذه .^(١)

لكن العلم البرجوازي لايرى ذلك ، ولايرغب في رؤيته . انه لايفهم ان أساس تصنيف « السياسات » المتباعدة ، ينبغي أن يوجد في الاقتصاد الاجتماعي ، الذي منه تنبثق « السياسات » علاوة على ذلك ، فإنه يميل إلى اغفال التباينات المائلة القائمة بين مراحل التطور الاقتصادي المختلفة . وفي الوقت الراهن ، بالضبط ، حيث السمات المميزة للعملية الاقتصادية التاريخية واضحة لدرجة تتفاوت العين ، تأتي المدرسة الاقتصادية النمساوية والمدرسة الانكلو-أمريكية ، وهي الأقل تاريخية بين الجميع ، لتبني عشنها بين أغصان الاقتصاد البرجوازي .^(٢) وبحاول خبراء الدعاية ومثلهم العلماء ، تصوير الامبرالية الحديثة وكأنها تملك صلة قرابة بسياسات أبطال التاريخ القدماء و« امبراطورياتهم » الغابرة .

تلکم هي « منهجية » المؤرخين والاقتصاديين البرجوازيين ، في البحث . انهم يموهون الفروقات الجوهرية بين نظام مالكي العبيد في « العصور القديمة » ، وجنبيه رأس المال التجاري والنظام الحرفـي ، و« الرأسمالية الحديثة ». والهدف في هذه الحالة ، واضح تماماً . اذ يتعين اثبات عقم أفكار ديمقراطية العمل ، بوضعها عمال وحرفيي العصور القديمة ، في مستوى واحد ، مع البروليتاريا الرثة .

وأمثال هذه النظريات كلها ، خاطئـاً إلى أقصى حد ، من وجهة نظر

(١) ان تعريف كلاوزفيتز للحرب بأنها استمرار للسياسة بواسـائل أخرى ، معروف بها فيه الكفاية . وعلى كل حال ، فالسياسة نفسها هي الأخرى « استمرار » في نطاق أسلوب محدد للإنتاج .

(٢) من الشير الإشارة إلى أن ثمة علماء حتى من طراز المؤرخ الروسي : ر. ثير R. Wipper يملكون ولعاً غير اعتيادي بـ« تحدث » الأحداث متتجاوزين وصولاً إلى ذلك ، كل الحدود ، وملعين كل المميزات التاريخية . ولاعجب في ذلك ففي أيامنا هذه بالذات كشف (فيه) عن نفسه كمفتر شوفيني مسحور ، يجد الدعم والتشجيع من لدن السيد ريابوشينسكي Mr. Riabushinsky [كان ريابوشينسكي صناعياً روسيـاً معروفاً - الناشر] .

علمية . إذ حين يتعين فهم مرحلة معينة من مراحل التطور نظرياً ، فإن ذلك يعني فهمها بكل سماتها الخاصة المميزة ، واتجاهاتها المتباينة ، وطبيعتها وخصائصها المحددة التي لا يشاركها فيها أحد . ومن يكون على شاكلة « الكولونيال تورينس » الذي يرى في هراؤه المتواشين بداية الرأسمالية ، ومن يكون على شاكلة مدرسة الاقتصاد « النمساوية » فيعرف الرأسمال كوسيلة من وسائل الانتاج (وهو في الجوهر شيء واحد) ، لن يكون بسعه على الاطلاق ، تلمس طريقه بين اتجاهات التطور الرأسمالي ، وادراج كل هذه الاتجاهات في بنية نظرية واحدة . بنية الرأسمالية الحديثة ، أي ، علاقات انتاج حديثة ، مع النماذج المتعددة لعلاقات الانتاج التي أدت إلى حروب العزو ، في السابق ، لن يفهم شيء من تطور الاقتصاد العالمي الحديث . ينبغي على المرء أن يميز العناصر المحددة التي تميز عصرنا ، وان يخللها . تلك كانت طريقة ماركس ، وهكذا ينبغي على الماركسي أن ينظر إلى تحليل الامبرالية ^(١)

ونحن نفهم الآن ، استحالة أن يقصر المرء نفسه على تحليل الاشكال التي تتجلى بها سياسة ما . فعل سبيل المثال ، لا يمكن للمرء أن يقنع بتعريف لسياسة ما تقول بأنها تلك القائمة على « العزو » و« التوسيع » و« العنف » ... الخ . فلا بد للمرء أن يخلل الأساس الذي تنبثق عنه هذه السياسة ، وما الذي يخدمه هذا الأساس ويؤدي إلى توسيعه . لقد عرفنا الامبرالية كسياسة لرأس المال المالي . بعد ذلك مباشرة كشفنا عن الأهمية الوظيفية لهذه السياسة . فهي تعزز بنية رأس المال المالي ، وتضيق العالم لسيطرة رأس المال المالي . وهي تحمل علاقات انتاج رأس المال المالي ،

(١) شرح ماركس منهجية الاقتصاد الماركسي ، بالمعية في مؤلف (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) Einleitung Zu einer Kritik der Politischen Oekonomie.

لآخر طبعة صدرت بالألمانية من كتاب Zur Kritik der Politischen Oekonomie , stuttgart .

1897. [الترجمة الانكليزية: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، شيكاغو، ١٩١٣ - الناشر].

حمل علاقات الانتاج القديمة السابقة على الرأسمالية ، أو علاقات الانتاج الرأسمالية القديمة . وكما أن الرأسمالية المالية (التي ينبغي الحذر من خلطها مع رأس المال النقدي money capital لأن رأس المال المالي يتصف باقترانه في آن واحد مع رأس المال المصرفي والصناعي) هي عصر محدد تاريخياً يقتصر على العقود القلائل الماضية ، حسب ، كذلك فإن الامبرialisية باعتبارها سياسة رأس المال المالي ، هي مقوله تاريخية محددة .

الامبرialisية هي سياسة الغزو . ولكن شريطة ألا تعتبر كل سياسة غزو ، امبرialisية . وليس بمقدور رأس المال المالي انتهاج سياسة اخرى غير الغزو . وهذا ، فحين نتحدث عن الامبرialisية باعتبارها سياسة رأس المال المالي ، فإن الغزو كطابع مميز لها يكون مفهوماً دون حاجة للايضاح ، شريطة أن تجري الاشارة في ذات الوقت ، إلى نوع علاقات الانتاج التي سيعاد انتاجها بسياسة الغزو هذه . عملاً على ذلك ، فإن هذا التعريف ، ينطوي على سلسلة من الاتجاهات والسمات التاريخية الاصحاصية رفيعة التطور وبالتالي ، فنحن نعني مدى وكثافة معينين للعلاقات العالمية . بكلمة اخرى ، نحن نعني بهذا الحديث وجود اقتصاد عالمي متتطور . كما نعني بالحديث نفسه ، حالة معينة من علاقات الانتاج ومن الأشكال التنظيمية للحياة الاقتصادية ، وعلاقة متبادلة معينة بين الطبقات ، ومستقبلاً معيناً للعلاقات الاقتصادية كذلك ... الخ ... الخ .

وحتى شكل ووسائل الصراع ، وتنظيم سلطة الدولة ، والتكتيك العسكري ... الخ ، يجري النظر إليها أيضاً ككيان محمد بهذه الدرجة أو تلك ، فيما تصلح صيغة « سياسة الغزو » للقرصنة ولتجارة القوافل ، كما تصلح للامبرialisية كذلك . بكلمة اخرى ، لا تعرف صيغة « سياسة الغزو » بحد ذاتها شيئاً ، فيما تميز صيغة « سياسة الغزو لرأس المال المالي » الامبرialisية ككيان تاريخي محمد .

وبالطبع ، فالحقيقة التي تقول أن عصر الرأسمالية المالية ، هو ظاهرة محددة تاريخياً ، لاتعني ان هذا العصر ظهر فجأة إلى النور بتدخله مختلفاً عن الواقع ، استمراراً تاريخي لحقبة الرأسمالية الصناعية ، تماماً ، كما كانت الأخيرة استمراً لطور الرأسمالية التجارية . ولهذا ، فإن التناقضات الجوهرية للرأسمالية ، التي يجري اعادة اتهاجها باستمرار ، وعلى نطاق أوسع في مجرى تطور الرأسمالية ذاتها ، تكشف عن أشد تجلياتها حدة في عصرنا الراهن . وينطبق الشيء نفسه على البنية الفوضوية للرأسمالية ، التي تجد في المنافسة ، تعبيراً عنها . إن الطابع الفوضوي للمجتمع الرأسمالي ، يجد تعبيره في حقيقة أن الاقتصاد الاجتماعي ، ليس كتلة جماعية منظمة تقودها ارادة واحدة ، بل هو نظام اقتصادات متراقبة ترابطًا داخلياً متبادلاً عن طريق التبادل ex change وكل واحدة من هذه الاقتصادات تتبع على مسؤوليتها وتحمل لوحدها نتائج مجازفاتها ومعماراتها ولا تكون اطلاقاً في وضع تكيف نفسها فيه بهذه الدرجة أو تلك مع حجم الطلب الاجتماعي ، ومع الانتاج الذي يجري في الاقتصادات الفردية الأخرى . وهذا يستدعي قيام صراع بين هذه الاقتصادات ، ضد بعضها الآخر ، وبالتالي حدوث حرب المنافسة الرأسمالية . ويمكن أن تتبين أشكال هذه المنافسة ، تبانياً كبيراً جداً . وما السياسة الامبرالية بشكل خاص ، إلا أحدى أشكال الصراع التنافسي . وستنقوم بتحليلها في الفصل التالي كحالة للمنافسة الرأسمالية ، وتحديداً ، المنافسة في عصر رأس المال المالي .

* * *

الفصل العاشر

اعادة انتاج عمليات تركيز وتمرکز رأس المال على نطاق عالمي

- ١ - ترکز رأس المال . ترکز رأس المال في مشروع واحد . ترکز رأس المال في التروستات . ترکز رأس المال في «الاقتصادات القومية» المنظمة («تروستات الدولة الرأسمالية»)
- ٢ - تمرکز رأس المال .
- ٣ - الصراع بين المشاريع الفردية . الصراع بين التروستات . الصراع بين «تروستات الدولة الرأسمالية» .
- ٤ - التوسيع الرأسمالي في عصرنا الراهن كحالة لتمرکز رأس المال . امتصاص بنىً مشابهة (التمرکز الافقی) . امتصاص مناطق زراعية (التمرکز العمودي . الاتحاد) .

تركز وتركز رأس المال ، هما عمليتان من أكثر عمليات التطور الرأسمالي أهمية . ورغم أن الخلط بينهما يحدث في الغالب ، إلا أن التمييز بينهما بوضوح ، أمر لامفر منه . وإليكم كيف يعرف ماركس هذين المصطلحين .

يقول ماركس :

ان كل رأس مال فردي ، هو تركز لوسائل الانتاج بهذه الدرجة أو تلك ، وهو قيادة لجيش يقل أو يزيد من العمال ويعدو كل تراكم ، وسيلة لتحقيق تراكم جديد . أما بالنسبة لمجموع الثروة التي تقوم بوظيفة زيادة رأس المال ، فإن تركزاً متزايداً يجري لهذه الثروة في أيدي رأسماليين فرديين ، وتكون المحصلة هي توسيع قاعدة الانتاج الكبير ، وتوسيع استخدام طائق محددة للإنتاج الرأسمالي . ان نمو رأس المال الاجتماعي ، يتاثر بنمو عدد من الرساميل الفردية . . . وتميز اثنان من الصفات ، هذا النوع من التركز الذي يعتمد بصورة مباشرة على التراكم ، أو أنه بالأحرى مطابق له [التشدید من قبلنا - المؤلف] . النقطة الأولى ، هي أن التركز المتزايد لوسائل الانتاج الاجتماعي في أيدي رساميل فردية . معبقاء الظروف الأخرى متساوية - أمر يتحدد بمدى الثروة الاجتماعية . والقضية الأخرى التي تأتي بالدرجة الثانية ، هي

أن ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الموجود في كل مجال خاص للإنتاج ، ينقسم بين عدد من الرأسماليين ، الذين يواجهون بعضهم الآخر كمتجمين مستقلين للسلعة ، تجري فيها بينهم المنافسة .. وتجزئ رأس المال الاجتماعي هذا بين عدد من الرساميل الفردية ، أو تنافر أجزائه الواحد بعد الآخر [مايدور في ذهن ماركس هنا هو اقسام الملكية ، .. الخ .. ملاحظة المؤلف] ، يجري ابطاله أو معادلته عن طريق تجاذبها . والأخير ببساطة ليس تركيزاً لوسائل الانتاج وتحكماً في العمل يتطابق مع التراكم command over labour identical with accumulation تكونت لتوها ، وتدمير لاستقلالها الفردي ، ومصادرة الملكية رأسمالي من قبل رأسمالي ، وتحويل عدد من الرساميل الصغيرة ، إلى بعض رساميل كبيرة . وتمايز هذه العملية من التراكم البسيط بهذا ، أي بأنها لا تتضمن أكثر من التغيير في توزيع الرساميل الموجودة حتى الآن والموضوعة قيد العمل حتى الآن . إن رأس المال يتجمع في كتل هائلة في يد واحدة ، لأنه يجرد من أيدينا في كل مكان آخر . إننا هنا أمام تمركز حقيقي يتمايز عن التراكم والتركيز .^(١)

الخلاصة ..

نحن نفهم بالتركيز : زيادة رأس المال عن طريق رسملة (تحويل إلى رأس مال) القيمة الزائدة التي أنتجهها رأس مال . ونفهم بالتمرکز : جمع وحدات رأس مال فردية مختلفة ، مع بعضها الآخر ، بحيث تشكل بالتالي وحدة جديدة أكبر . إن تركز وتمرکز رأس المال ، يمر بأطوار مختلفة من التطور ، يتعين علينا الآن القاء نظرة عامة عليها . دعونا نشير أولاً أن عمليات التركز والتمرکز ، تؤثران احدهما على الأخرى . فالتركيز من قبل مشاريع كبيرة الحجم . وبالعكس ، فالتمرکز يساعد في زيادة وحدات رأس المال الفردي ، وبذاته يعدل عملية التركز .

(١) رأس المال، المجلد الأول، صن ص ٦٩٠ - ٦٩١.

الشكل الأولي من عملية الترکز هو ترکز رأس المال في مشروع فردي . وقد ظل هذا الشكل سائداً حتى الرابع الأخير من القرن التاسع عشر . وبحري التعبير عن تراكم رأس المال الاجتماعي هنا ، في تراكم رأس مال مقاولين فرديةن يعارضون بعضهم الآخر كمتنافسين . ان تطور شركات الأسهم المختلطة- Joint stock com- panies التي تجعل بالامكان استخدام رأس مال عدد يعتد به من المقابلين الفرديةن ، والتي تتوضى جذرياً مبدأ الملكية الفردية للمشروع ، هو الذي خلق المقدمات الازمة لظهور اتحادات المقابلين الاحتقارية الكبيرة . ان ترکز رأس المال يأخذ لنفسه شكلاً جديداً ، هنا ، هو بالتحديد ، شكل الترکز في التروستات وترکز رأس المال لا يزيد من رأس مال المتاجرين الفرديةن ، بعد ، لأنه تحول إلى وسائل لزيادة رأس مال تنظيمات أرباب العمل . ان معدل التراكم ازداد بدرجة استثنائية وتتحول كميات هائلة من القيمة الزائدة ، تتجاوز أرقامها حاجات مجموعة صغيرة من الرأسماليين ، إلى رأس مال ، لتبدأ دورة جديدة . ولكن التطور لا يتوقف عند حد ، هنا أيضاً .

إن فروع الانتاج الفردي تتشابك مع بعضها ، بطرق مختلفة ، لتشكل هيئة جماعية واحدة تدار على نطاق كبير ، ويمسك رأس المال المالي البلد بأكمله في قبضته الحديدية . ويتحول « الاقتصاد القومي » إلى تروست عملاق متعدد تشارك فيه ، المجموعات المالية والدولة ، ونحن نسمى هذه التشكيلات بتروستات الدولة الرأسمالية . وبالطبع ، فإن التشكيلات الأخيرة لا يمكن أن تتطابق مع بنية التروست ، بالمعنى الحقيقي للكلمة . فالتروست الحقيقي هو تنظيم أكثر مركزية وأقل فوضوية . وعلى كل حال ، فالدول المتطرفة اقتصادياً ، مقارنة إلى حد معين ، بالأخص ، بالتطور السابق من الرأسمالية ، خطت خطوات كبيرة حتى الآن ، باتجاه وضع يمكن النظر فيه إليها باعتبارها تنظيمات تشبه تروستاً كبيراً . أوـ كما اصطلحنا على تسميته قبل قليل - تروستات الدولة الرأسمالية . ويمكننا ، على هذا الأساس ، الحديث في الوقت الحاضر عن ترکز رأس المال في تروستات الدولة الرأسمالية ، التي

تعتبر كأجزاء مكونة لكيان اجتماعي - اقتصادي أكبر بكثير - هو الاقتصاد العالمي . وفي الواقع ، فإن الاقتصاديين الأوائل تحدثوا عن « تراكم رأس المال في البلاد » ، وان هذه كانت من الموضوعات المفضلة لديهم ، يشهد على ذلك ، على سبيل المثال ، عنوان الكتاب الرئيسي لأدم سميث . لكن التعبير في ذلك الوقت ، كان يملك معنى آخر مختلف أشد الاختلاف ، إذ لم يكن « الاقتصاد القومي » أو « اقتصاد بلد من البلدان » يمثل مشروعًا رأسهاليًا جماعيًّا ، وتروستاً واحداً عملاقاً متحدداً - وهو شكل جرى تبنيه في الوقت الراهن في الأقطار الرأسالية الرئيسية .

استمر التغير في أشكال التمركز ، جنباً إلى جنب مع التغير في أشكال التركز . فحيث سادت الملكية الفردية للمشروع ، كان الرأساليون الفرديون يعارضون بعضهم الآخر في صراع تنافسي . وكان « الاقتصاد القومي » و« الاقتصاد العالمي » ، آنذاك ، مجرد محصلة لتلك الوحدات الصغيرة نسبياً ، التي تتبادل مع بعضها الصلات عن طريق تداول السلع ، وتتنافس ضد بعضها ضمن الحدود « القومية » بالدرجة الأولى . لقد اعتمدت عملية التمركز على ابتلاع رأساليين صغار من قبل رأساليين كبار في مجرب نمو مشاريع كبيرة الحجم ذات ملكية فردية . وينمو المشاريع كبيرة الحجم تناقص الطابع الواسع للمنافسة (في نطاق حدود إقليمية محددة) أكثر فأكثر ، وتقلص عدد المنافسين مع نمو التمركز . من جهة أخرى ، ازدادت حدة المنافسة بشكل هائل ، إذ بدأت أعداد أقل لمشاريع أكبر ، تضخ إلى السوق كميات من السلع ليس لها مثيل في السابق . لقد أدى تركز وتمرز رأس المال إلى تشكل التروستات في نهاية المطاف . وتصاعدت المنافسة إلى مرحلة أعلى بكثير . فيبينما كانت عدة مشاريع تملوكة فردياً ، تتنافس في السابق ضد بعضها ، ظهرت الآن منافسة أشد عناidaً بها لا يقاس ، بين بضعة اتحادات رأسالية عملاقة ، تنجح سياسة معقدة وماكرة إلى حد كبير . ثم يأتي في نهاية المطاف وقت تتوقف فيه المنافسة في فرع الانتاج برمه . لكن الحرب من أجل تقسيم القيمة الزائدة بين سندويكات مختلف الفروع تزداد

ضراوة . فتظهر تنظيمات انتاج البضائع المصنعة ضد سنديكات تنتج المواد الأولية . والعكس بالعكس . وتجري عملية التمرکز بسرعة . ويتحدد الانتاج « القومي » برمته في سنديكات الصناعة والمصارف المتحدة ، الذي يأخذ شكل شركة الشركات ، وبذا فإنه يصبح تروست الدولة الرأسمالية . ان المنافسة تبلغ الذروة ، وهذه هي آخر مرحلة ، يمكن تصورها ، من مراحل التطور . وقد جاء الآن دور المنافسة بين تروستات الدولة الرأسمالية في السوق العالمية . ان المنافسة تتقلص إلى أدنى حد ضمن حدود الاقتصادات « القومية » ولكن لكي تنفجر بأحجام هائلة لم تكن ممكنة في أي من العصور التاريخية السابقة . وبالطبع ، فقد كان ثمة منافسة بين « اقتصادات قومية » ، أي ، بين طبقاتها الحاكمة في الازمنة الماضية أيضاً . لكن تلك المنافسة كانت ذات طبيعة مختلفة كلية ، ذلك ان البنية الداخلية لتلك « الاقتصادات القومية » كانت مختلفة تمام الاختلاف . ولم يظهر « الاقتصاد القومي » على مسرح السوق العالمية ، ككل منظم متجانس التكوين مزود بقوة اقتصادية غير اعتيادية ، وتسود داخله المنافسة الحرة بصورة مطلقة . من جهة أخرى ، كانت المنافسة في السوق العالمية ضعيفة إلى أبعد الحدود . ويبعد كل ذلك مختلفاً الآن في عصر الرأسمالية المالية ، حين تحول مركز الثقل الى المنافسة بين هيئات اقتصادية عملاقة ومتحددة ومنظمة ، تملك قدرة قاتلة ضخمة في المبارزة العالمية بين « الأمم » . وهنا تقوم المنافسة بعربيتها على أوسع نطاق ممكن ، ومعها جنباً إلى جنب ، يستمر التغير والتحول الى طور أعلى في عملية تمركز رأس المال . ان ابتلاء وحدات رأس المال الكبيرة لتلك الصغيرة منها ، وابتلاء التروستات الضعيفة ، بل وحتى ابتلاء التروستات الكبيرة من قبل أخرى أكبر ، هو قضية تعود إلى الماضي ، وهو شيء يشبه لعبه أطفال بالمقارنة مع ابتلاء اقطار بأكملها ، جرى انتزاعها بالقوة من مراكزها الاقتصادية ، وادراجها في النظام الاقتصادي لـ « الأمة » المنصرة . وما سياسة الصنم الامبرالي ، إلا حالة للميل الرأسمالي العام نحو مرکزة الرأسمال . إنها حالة مرکزته على أقصى نطاق بحيث ينسجم

مع منافسة تروستات الدولة الرأسمالية . والاقتصاد العالمي هو الخلبة التي يجري فيها هذا الصراع . وحدوده الاقتصادية والسياسية هو تروست عالمي ، ودولة عالمية واحدة ، تذعن لرأس المال المالي للمتضررين الذين يجعلون كلَّ ماعداهم مشابهاً لهم - وهو مثل أعلى ، لم تخلم به حتى ولا أكثر العقول جرأة في العصور السابقة .

ولابد أن يميز المرء بين نوعين من التمرکز .

الأول حيث تتبلع وحدة اقتصادية ، وحدة أخرى من النوع نفسه ، والآخر الذي نصطلح على تسميته بالتمرکز العمودي ، حيث تتبلع وحدة اقتصادية ، أخرى من نوع مختلف . وفي الحالة الأخيرة ، يكون لدينا « الحق الاقتصادي » أو اتحاد . وفي الوقت الحاضر ، حين تجري إعادة انتاج المنافسة والتمرکز ، على نطاق عالمي ، فإننا نجد نفس هذين النموذجين . فحين يتبلع قطر من الأقطار ، أو تروست دولة رأسمالية ، قطرًا آخر أو تروست دولة رأسمالية آخر ، وتكون للأضعف بنية اقتصادية متشابهة نسبياً ، فان ذلك يسمى تمرکزاً أفقياً لرأس المال . ولكن ، حيث ينطوي تروست الدولة الرأسمالية على وحدة ملحقة اقتصادياً ، بلد زراعي على سبيل المثال ، فإننا أمام تشكل اتحاد . وتنعكس جوهرياً ، نفس التناقضات ، نفس القوى المحركة ، هنا كما ضمن حدود « اقتصادات قومية ». وبتحديد أكبر ، فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية يؤدي إلى ظهور المشاريع المتحدة . وهكذا ، يجري في مرحلة أعلى من الصراع ، إعادة انتاج التناقضات ذاتها بين الفروع المختلفة ، إنما على نطاق أوسع بدرجة لاتضاهى .

وقد عرف واقع عملية تطور الاقتصاد العالمي الحديث ، كلاً من تلك الأشكال . وكمثال على الضم الافقى الامبرىالي ، نذكر اغتصابmania لبلجيكا ، أما مثال الضم العمودي فهو اغتصاب مصر من قبل انكلترا . مع ذلك ، فان من الشائع انزال الامبرىالية إلى مرتبة الغزوat الكولونيالية وحسب . وقد وجد هذا المفهوم الخطأء كلية ، شيئاً من التبرير سابقاً ، في حقيقة ان البرجوازية - وهي تبدي أقل مقاومة ممكنة - كانت تميل إلى توسيع أراضيها باغتصاب أراضٍ حرة أبدت من المقاومة

أقلها . ولكن الوقت قد حان الآن للقيام باعادة تقسيم أساسية . تماماً بالضبط كما تتنافس التروستات مع بعضها ضمن حدود دولة تنموا أولاً على حساب «شخص ثالث» ، أي على حساب الغرباء ، وبالضبط ليس قبل ان تنهي مهمة تدمير المجموعات الوسيطة تماماً ، تشن التروستات الهجوم على بعضها بضراوة ملحوظة . وهكذا ، فإن الصراع التنافسي بين تروستات الدولة الرأسمالية ، يعبر عن نفسه أولاً في الصراع من أجل أراضٍ حرة ، أي ، من أجل حق الاحتلال الأول *Jus primi occupantis* ، ثم يرتقي بعدها إلى مرحلة إعادة تقسيم المستعمرات ، وأخيراً ، وحين يزداد الصراع ضراوة ، فإن أراضي البلد الأم ، تدخل هي نفسها أيضاً في عملية إعادة التقسيم . وهنا أيضاً ، فإن النطوير يجري بأقل مقاومة ممكنة ، وتختفي أول ما تختفي عن وجه البساطة ، تروستات الدولة الرأسمالية الأكثر ضعفاً .

ذلكم هو القانون العام للإنتاج الرأسمالي ، الذي لا سبيل إلى إلغائه إلا بسقوط الإنتاج الرأسمالي نفسه .

الفصل الحادي عشر

وسائل الصراع التنافسي ، وسلطة الدولة

- ١ - وسائل الصراع بين المشاريع ذات الملكية الفردية .
- ٢ - وسائل الصراع بين التروستات .
- ٣ - وسائل الصراع بين تروستات الدولة الرأسالية .
- ٤ - الأهمية الاقتصادية لسلطة الدولة .
- ٥ - العسكرية .
- ٦ - التغير في بنية سلطة الدولة .

إن نمو المنافسة الذي جرى الحديث عنه في الفصل (السابق)، يتبلور في حقيقة أن التناقض المستمر للمنافسة بين وحدات اقتصادية صغرى، يستدعي منافسة أشد بين وحدات اقتصادية كبيرة، وقد ترافقت هذه العملية مع تغيرات مثيرة في أساليب الصراع .

إن صراع المشاريع المملوكة فردياً ، يدار في العادة بوسائل تخفيض الأسعار . فالمخازن الصغيرة تبيع أرخص ، مخفضة مستويات معيشتها إلى الحد الأدنى . ويسعى الرأسماليون إلى تقليل أكلاف الانتاج بتحسين الأسلوب وتخفيض الأجور .. الخ . وحين يستبدل الصراع بين مشاريع مملوكة فردياً ، بالصراع بين الترسانات ، فإن أساليب الصراع (حسبما يجري في السوق العالمية) تشهد تغيراً معيناً . فالأسعار المنخفضة تختفي في السوق المحلي ، لتحول محلها أسعار مرتفعة تسهل الصراع في السوق العالمية . وتجري إدارة هذا الصراع الأخير بأسلوب تخفيض الأسعار على حساب الأسعار المرتفعة المدفوعة في السوق المحلي .

وتنمو أهمية سلطة الدولة : و تستفيد رسوم التعريفة و رسوم الشحن من ذلك . و تسمح القوة الاقتصادية الجبارية للتروستات ، التي تقاوم بعضها في السوق المحلية أو الأجنبية ، باستخدام أساليب أخرى أيضاً ، في ظل ظروف معينة . فحين يمثل التروست مشروعًا كبيراً متحداً ، ويملك على سبيل المثال ، طرق السكة الحديدية ، والبواخر ومصادر للطاقة الكهربائية . الخ ، مشكلاً بذلك دولة داخل الدولة ، فإنه يستطيع انتهاج سياسة شديدة التعقيد ، فيما يتعلق بمنافسيه ، عن طريق السيطرة على

أسعار السكة الحديد ، وأسعار النقل المائي ، ووضع أسعار لاستخدام الطاقة الكهربائية . الخ . الخ . وتظل قضية إغلاق منافذ الوصول إلى المواد الأولية وسوق البيع ، ذات أهمية أعظم ، وكذلك قضية رفض الاعتماد . ويكون الطريق إلى المواد الأولية ، مغلقاً حيثما يوجد كارتل متحد . إن المواد الأولية المنتجة من قبل مشاريع تعود إلى الكارتل ، لتابع إلى الغرباء « قضية مبدئية » (أنها ما يسمى : All - sschliesslicher Verbandsverkehr

إلى الكارتل ، هنا ، توافق على عدم شراء شيء من الغرباء . علاوة على ذلك ، فإن الأمر يكون ملزماً ، تحت الضغط الذي يمارسه الكارتل ، بالنسبة لـ « الشخص الثالث » أيضاً ، الذي يشتري من الكارتل في العادة (و بسبب ذلك فهو يحصل أحياناً على أسعار تشجيعية أو تخفيضات . الخ) ولا بد أن نشير أخيراً ، إلى تخفيض الأسعار ، والبيع بخسارة لخنق المنافسين . إن الكارتل يعلن هنا « انه لايرغب في الحصول على ربع من المشروع ذاته ، وإنه لا يخوض الصراع إلا لدحر المنافس ، وهذا السبب ، لا توجد للأمر أية علاقة بالتكلفة الذاتية . إن الحد الأدنى يجري تحديده ليس بموجب أكلاف الانتاج ، بل حسب قوة رأس مال الكارتل ، وقوة اعتهاداته المصرفية . وبذا فإن السؤال يختزل نفسه ليصبح سؤالاً عن المدى الذي سيستطيع أعضاء الكارتل فيه ، الصمود في صراع لن يقدم لهم ربحاً ، فترة

حدوثه^(١) ويستخدم هذا الأسلوب في السوق المحلي لاخاد المقاومة الأخيرة للخصم . لكنه لا يظهر في السوق الخارجية إلا بمثابة زيادة في الاغراق . وثمة ، على كل حال ، أمثلة صارخة على هذا الصراع . ولاشك اننا نتذكر الصراع الذي دار بين التروستات الامريكية .. فالمبدأ الذي جرى تطبيقه فيه ، تجاوز كثيراً ، الحدود المسموح بها في حكومة منظمة :

جرى استئجار عصابات المجرمين لتحطيم عربات السكة الحديد ، ولتفجير وتعطيل أنابيب النفط ، ولا ضرر احراق وتنظيم الاغتيالات ، وجرى تقديم الشاوى للسلطات الحكومية ولأجهزة القضاء برمتها ، على نطاق واسع . وجرت عمليات تخسيس في عقر دار الخصوم المنافسين .. الخ .. الخ . وثمة من الواقع المتعلقة بهذا الشأن ، مايفيض به تاريخ الاتحادات الامريكية العملاقة^(٢) .

وحيث تبلغ المنافسة ذروتها في نهاية المطاف ، وتغدو منافسة بين تروستات الدولة الرئسمالية ، عندئذ فإن استخدام سلطة الدولة ، والامكانيات المرتبطة بها ، تبدأ بلعب دور كبير جداً . إن أجهزة الدولة كانت تستخدم ، على الدوام ، كأداة في أيدي الطبقات الحاكمة لبلادها . ولقد لعبت هذه على الدوام دور «المدافع والحامى» لها في السوق العالمي . وعلى كل حال ، فإنها لم تكن بالأهمية الهائلة التي باتت تملكلها في عصر

(١) فرتر كيسنر Fritz Kestner : قسم التنظيم، بحث في الصراعات بين الكارتيلات والجهات الخارجية .

Der organisationszwang. Eine Untersuchung übre die Kämpfe zwischen den Kartellen und Aussenseitern. Berlin, 1912.

(بالألمانية).

ثم مقالة هيلفردنغ تعليقاً على كيسنر: «Orgnisationmacht Und Staatsgewalt»، Neue zeit, 32.2 (بالألمانية).

(٢) فارن: غوستافوس مايرز Gustavus Myers ومؤلفه (تاريخ ثروات الامريكيين العظيمة)، شيكاغو، ١٩٠٩.

رأس المال المالي والسياسات الامبرالية . ومع تشكل تروستات الدولة الرأسمالية، يجري تحويل المنافسة بأكملها تدريجياً إلى بلدان خارجية . ومن الواضح ، ان أجهزة الصراع الذي ينبغي خوضه في الخارج ، وبشكل أساسى سلطة الدولة، ينبغي أن تنمو نمواً هائلاً لهذا السبب . وبالنسبة للرأسمالية فإن أهمية التعاريفات العالية التي ترفع من القدرة القتالية لتروست الدولة الرأسمالية في السوق العالمي ، ينبغي ان تزداد أكثر . وتصبح الأشكال المختلفة لـ «حماية الصناعة القومية» أكثر أهمية . ولا تقدم الطلبات الحكومية إلا في نطاق شركات «قومية». ويتأمن الدخل لكل أنواع المشاريع ، الأمر الذي ينطوي على مخاطر كبيرة ، إلا انه «مفید» من وجهة نظر اجتماعية . وتعرض نشاطات «الأجانب» للعرقلة بشتى الطرق . (قارن ، على سبيل المثال ، سياسة البورصة Stock exchange policy للحكومة الفرنسية ، كما جرى ذكرها في الفصل الثاني) . وكلما طرحت مسألة تتعلق بتعديل الاتفاقيات التجارية ، فإن سلطة الدولة لمجموعات الرأسماليين التي أبرمت هذه الاتفاقيات ، تظهر على المسرح . وتكون العلاقات المتبدلة بين تلك الدول - وهي ما يختزل في التحليل الأخير إلى علاقات بين قواتها العسكرية - هي العامل الذي يقرر مصير الاتفاقية . وحين ينبغي منح قرض لهذا البلد أو ذاك ، فإن الحكومة ، مستندة إلى قوتها العسكرية ، تؤمن لمواطنيها أعلى سعر ممكن للفائدة ، وتضمن الطلبات التجارية الالزامية ، وتشترط الحصول على امتيازات وتنازلات ، وتقاتل ضد المنافسين الاجانب . وحين يبدأ صراع رأس المال المالي ، لاستغلال منطقة لم يحتلها أحد من قبل ، فإن القوة العسكرية للدولة ، هي التي تقرر ، كذلك ، من الذي يمتلك تلك المنطقة . وفي أوقات «السلم» ، يختفي ء جهاز الدولة العسكري وراء الكواليس ، دون ان يتوقف عن القيام بأعماله اطلاقاً . أما في زمن الحرب ، فإنه يعتلي المسرح بصورة أكثر سفوراً . وكلما ازداد توثر الوضع في المجال الدولي للصراع - ويتسنم عصراً بازدياد حدة المنافسة بين مجموعات رأس المال المالي «القومية» - ازدادت ، في الغالب الدعوة للتهديد بالقوة المسلحة لسلطة الدولة . ان

بقايا الايديولوجيا القديمة: دعه يعمل، دعه يمر *Laissez faire, Laissez passer* ، تختفي تماماً، ويتبدىء عصر «mercantilism» «الميركانتيلية» الجديدة.. عصر الامبرالية .

ان الاتجاه نحو الامبرالية يوحد بين ظاهرة اقتصادية وسلطة سياسية عظيمة . ويجري تنظيم كل شيء على نطاق واسع . ان الدور الحر للقوى الاقتصادية، الذي كان حتى وقت قريب، يخلب الباب المفكرين والمهتمين بالقضايا العامة، يتلاشى وختفي . وثمة في كل مكان موجات جزر ومد من الناس المهاجرين . ويجري الالشراف على هذه العملية من قبل الدولة . إن القوى الاقتصادية والاجتماعية الجديدة تتطلب حماية قوية داخل البلاد وخارج حدودها على حد سواء . ولهذا الغرض، تنشئ الدولة أجهزة جديدة، وأعداداً كبيرة من الموظفين والمؤسسات . وتتوسع نشاطات الدولة في كل مكان، بمهامات جديدة . إن نفوذها وتأثيرها على حقائق الحياة الداخلية، وعلى العلاقات الخارجية يصبح أكثر تنوعاً . ولا يمكن أن تتولى الحكومة مباشرة، رعاية مصالح شعبها (ينبغي لمصطلح «الشعب» أن يفهم بشكل مشروط، بالطبع، حين يرد في كتابات الاقتصاديين البرجوازيين - ملاحظة المؤلف)، في كل منطقة من مناطق المعمورة، يمكن أن توجد فيها هذه المصالح . ويزداد ارتباط الاقتصاد القومي بالسياسة . ويزداد اتساع الهوة بين هذا العصر، وعصر الليبرالية القديمة بشعارها عن الدور الحر، وبعقيدتها حول انسجام المصالح . ومثل هذا الأمر يحمل على الاعتقاد بوجود المزيد من القسوة والعداء في العالم ككل . إن العالم متعدد أكثر من ذي قبل: كل شيء يتعلق بكل شيء . وكل شيء يتأثر بكل شيء، وفي ذات الوقت، فإن كل شخص يصطدم بالأخر ويتدافع معه بالمنكبين، ويکيل له الضربات ذات اليمين وذات الشمال^(١) .

(١) البروفسور ايسييف، المصدر السابق، ص ٢٦١ - ٢٦٢.

وإذا ازدادت أهمية سلطة الدولة على وجه العموم ، فإن نمو تنظيمها العسكري : الجيش والبحرية ، هو الذي يلفت الانتباه بشكل خاص . إن الصراع بين ترسانات الدولة الرأسالية ، يتقرر بالدرجة الأولى ، بالعلاقة بين قواتها المسلحة . ذلك أن القوة العسكرية للبلاد هي المعلم الأخير الذي تلجأ إليه ، بجموعات الرأساليين « القومية » المتصارعة . وتكرس ميزانية الدولة التي نمت نمواً هائلاً ، حصة ماقتها تزداد ضخامة لـ « الأغراض الدفاعية » ، كما يجري في العادة الاصطلاح على تلطيف صفة العسكرية بهذه التسمية .

ويوضح الجدول رقم (١٩) مقدار التمويل المتأهل في الانفاق العسكري ، وحصة هذا الانفاق في ميزانية الدولة .

ويمضي التعبير عن الميزانيات العسكرية الحالية في الارقام التالية :

الولايات المتحدة الامريكية (١٩١٤) ١٧٣٥٢٢٨٠٤ بالدولارات للجيش)
و ١٣٩٦٨٢١٨٦ بالدولارات للبحرية . والمجموع الكلي هو : ٤٩٩٠٤٢٠٣١٣ دolar .

فرنسا (١٩١٣) ٩٨٣٢٢٤٣٧٦ فرنك للجيش و ١٠٩١٧٦٤٦٧ فرنك للبحرية . المجموع الكلي هو: ٤٤٥٠٤٠٠٤٨٥ فرنك (في ١٩١٤ : ٢٣٣٢٠٢٢٣٢٠٢١٧٤٢٠ روبل للجيش ، ٢٤٤٨٤٦٥٥ روبل للبحرية . المجموع الكلي: ٤٢١٤٦٤٩٤٦٥٢ روبل

بريطانيا العظمى (١٩١٣ - ١٩١٤) ٢٨٢٢٠٠٠٠ جنيه استرليني للجيش ، ٤٨٠٩٣٠٠ جنيه استرليني للبحرية . المجموع الكلي ٣٠٠٢٩٣٧٠ جنيه استرليني .

تكاليف نفقات الجيش والبحرية

الدول	النفقات العسكرية / نفقات الدولة ككل النسبة المئوية					
	سنوات	الفرد الواحد	الفرد الواحد من النفقات العسكرية	سنوات	الفرد الواحد من النفقات العسكرية	
	من السكان	السكان	بالتسبة المئوية	السكان	السكان	بالتسبة المئوية
النفقات						
- انكلترا	١٨٧٥	٤٨٦	٢٦٤٢	٠٨١٩٠٧	٣٨٠٦	٤١٦٧
- فرنسا	١٨٧٥	٣٧٠	٢٤٨١	١٩٠٨	٢٩٠	٥٢٧١
- النمسا - الهمغاري	١٨٧٣	٢٢٨	٨٤٩	١٩٠٨	٢٦٨	٢٢٠٥
- ايطاليا	١٨٧٤	٢٨٧	٩٥٣	٠٨١٩٠٧	٣١٤٤	٤١٠
- روسيا	١٨٧٧	٣٥٦	٧٤٢	١٩٠٨	٣٤٦	١٥١٤
- اليابان	١٨٧٥	٢٥١	٤٥٣	١٩٠٨	١٧٢	٣٤٨
- المانيا	١٨٨١	٨٢-١٨٨١	٩٤٣	١٩٠٨	٢٨٥	٣٣٠٧
- الولايات المتحدة	١٨٧٥	١٠٠٢	١٨٤٤	١٩٠٨	٢٨٥	٢٨٣
الأمريكية		٥٦٩	٢٩٣٢	٠٨-١٩٠٧	٢٩٨٩	٣٣٥

جدول رقم (١٩)

(١) و. شفارز Finanzen der Gegenwart: O. Schwarz «تمويل الحاضر»، بالألمانية، في معجم اقتصاد الدولة Handwörterbuch der Staatswissenschaften

وينبغي القول إن الأرقام التي أوردها الكاتب عن نفقات المانيا والنمسا هي أرقام مغلوبة، لأنها لا تشمل الميزانيات الاستثنائية والتخصيصات لأغراض معينة، التي تحدد مرة واحدة فقط، كذلك فإن الأرقام المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية، لا تشمل «النفقات المدنية» للولايات المنفردة Indvisual وعليه فإن زيادة (٥٦٩ - ٢٣٥) هي أعلى من ذلك بكثير، في الواقع.

استرليني . . . الخ^(١).

إننا الآن، نمر بمرحلة ينمو فيها التسلح في البر والجو والبحر، بسرعة مموممة. ويترتب على كل تحسين في التكتنلوجيا العسكري، إعادة التنظيم و إعادة البناء في الآلية العسكرية. أن كل تجديد، وكل توسيع في القوة العسكرية لدولة من الدول، يحفز الدول الأخرى على القيام بالشيء ذاته. ومانشهده هنا، يشبه مارأينا في مجال سياسات التعريفة، حيث يؤدي رفع أسعار التعريفة في دولة من الدول، إلى انعكاس ذلك فوراً لدى الدول الأخرى جيماً، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع عام. وبالطبع، فإن مالدينا هنا، ليس إلا حالة لمبدأ عام من مبادئ المنافسة أيضاً، ذلك أن القوة العسكرية لتروست الدولة الرأسمالية هو السلاح. الذي ينبغي استخدامه في الصراع الاقتصادي الذي تخوضه. إن نمو التسلح، بما يؤدي إليه من نمو الطلب على منتجات الصناعية الميتالورجية، يزيد أهمية الصناعة الثقيلة زيادة جوهرية، وبالخصوص، أهمية «ملوك المدفع» كما يقول كروب. لكن القول بأن الحروب تسببها صناعة الذخيرة الحربية^(٢)، سيكون زعماً مبتدلاً، على كل حال. فصناعة الذخيرة العسكرية، ليست البتة فرعاً لانتاج قائم لذاته، ولا تؤدي بحد ذاتها إلى نشوب «معركة الأمم».

ولابد أن يتضح من الأحاديث السابقة، أن التسلح خاصة مميزة وضرورية لسلطة الدولة، وهو صفة تملك وظيفة محددة جداً في الصراع بين تروستات الدولة

(١) اقتبسنا من الكتاب السنوي لستينيان لسنة ١٩١٥.

(٢) راجع كتاب باغلوفيش المذكور آنفاً، ويقدم كاوتسكي ضرباً من هذه النظرية، أكثر ضحالة حين يزعم (في كتابه: Nationalstaat imperialistischer staat und Staatenbund) في عدة مقالات نشرها في «النيوزايت» خلال الحرب) ان سبب الحرب يعود إلى التعبئة العسكرية، ان هذا بحق، هو وضع الأشياء مقلوبة على رؤوسها.

الرأسمالية. لا يمكن تصور مجتمع رأسمالي بدون تسلح، كما لا يمكن تصوره بدون حروب. وكما ان من الصواب القول بأن تخفيض الأسعار ليس هو السبب الذي يؤدي إلى المنافسة، فإن من الصحيح القول كذلك، بأن وجود الأسلحة ليس سبباً رئيسياً، ولا هو بالقوة المحركة في الحروب (رغم ان الحروب مستحبة - كما هو واضح - بدون الأسلحة). ولكن، بالعكس، فحقيقة الصراعات الاقتصادية هي شرط لوجود الأسلحة. وهذا، في عصرنا الراهن، ومع بلوغ الصراعات الاقتصادية درجة غير اعتيادية من التوتر، فإننا نشهد عريضة تسلح مجنون لم يسبق لها مثيل... وهكذا يتضمن قانون رأس المال المالي، كلا من الامبرالية والعسكرة. وبهذا المعنى، فإن العسكرية لا تقل عن رأس المال المالي، في كونها ظاهرة تاريخية نموذجية.

ومع تنامي أهمية سلطة الدولة، تغير بنيتها الداخلية كذلك. وتصبح الدولة «لجنة تنفيذية للطبقات الحاكمة» أكثر من ذي قبل. ولأجل ذلك في حقيقة ان سلطة الدولة ، عكست مصالح «المراتب الطبقية العليا» على الدوام^(١)، ولكن ، لأن الطبقة العليا نفسها كانت كتلة رجراجة (غير منظمة ولا متبورة) ، بهذه الدرجة أو تلك ، فإن جهاز الدولة المنظم ، واجه طبقة (أو طبقات) غير منظمة ، كان هو من يجسد مصالحها . بيد أن الأمور اختلفت الآن ، اختلافاً كلياً . فجهاز الدولة لا يجسد

(١) يُعرف بهذا الأمر قلة من السوسيولوجين والاقتصاديين البرجوازيين كذلك، فعل سبيل المثال، ينظر (فراizer أوينهايم) إلى الدولة كمنظومة للطبقات التي تملك وسائل الانتاج (الأرض بالدرجة الأولى) وتستخدمها لاستغلال جاهير الشعب. وتقرب صياغته هذه، إلى حد ما، في النظرية الماركسية، لكن بتعديلات تضعف من قيمتها (قيامه بالتأكيد على «الأرض».. الخ).

وانها لمصادفة غريبة، ان يحدث في سياق الجدل الشهير الذي ثار ضد (أوينهايم)، هذا المرجع في علم السوسيولوجيا الألماني، إن اقتصادياً من نوع (أدolf فاغنر) يقر بصواب صياغة (أوينهايم) الى حد بعيد. لكنه يرجعها الى دولة «تاريخية»(!).

انظر مقالته: و «Staat in nationalökonomischer Hinsicht».

مصالح الطبقات الحاكمة بوجه عام ، حسب ، بل ارادتها المعبّر عنها كذلك ، بصورة جماعية . ولم يعد جهاز الدولة يواجه بعد ، أعضاء مجزأين ومتفرقين من الطبقات الحاكمة ، بل هو يواجه تنظيمات هذه الطبقات . وعليه ، فإن الدولة تحولت *de facto* في الواقع ، إلى «لجنة» منتخبة من قبل ممثلي منظمات المقاولين ، وأصبحت القوة القيادية العليا لترؤس الدولة الرأسالية . وهذا أحد الأسباب الرئيسية لما يسمى بالأزمات البرلمانية . فالبرلمان في الأزمنة السابقة ، كان يستخدم كميدان للصراع بين مختلف زمر وأحزاب المجموعات الحاكمة (البرجوازيون ومالكو الأرض ، المراتب المختلفة داخل صفوف البرجوازية . . . الخ) . وقد وحد رأس المال المالي ، كل هذه الأنواع تقريباً ، في «كتلة رجعية صلبة» اتحدت في عدد من المنظمات المركزية . إن مشاعر «الديمقراطيين» و «الليبراليين» حللت محل اتجاهات الملكية السافرة في الامبرالية الحديثة ، والتي هي بحاجة على الدوام إلى دكتاتورية الدولة . ويستخدم البرلمان في الوقت الحاضر ، كمؤسسة تزيينية أكثر مما كان الأمر عليه في أي وقت مضى . انه يصادق على قرارات ، أعدت بصورة مسبقة في تنظيمات رجال الأعمال . وهو يضفي إقراراً شكلياً على الإرادة الجماعية للبرجوازية المتحدة ككل . إن «سلطة قوية» هي المثل الأعلى للبرجوازية الحديثة . وليس هذه المشاعر من «بقايا الاقطاعية» كما يفترض بعض المراقبين ، ولا هي من انقاض القديم الذي يحيى ، ولا يزال ، في عصرنا اليوم . ان هذه تشكيلة اجتماعية - سياسية جديدة كلية ، أدى إلى ظهورها نمو رأس المال المالي . وإذا كان بإمكان «سياسة الدم وال الحديد» الاقطاعية القديمة أن تخدم ظاهرياً، هنا كنموذج ، فإن ذلك لم يكن ممكناً ، لولا أن التوابض المحركة للحياة الاقتصادية الحديثة ، قادت الرأسمال عبر طريق السياسات العدوانية ، وعسكرة الحياة الاجتماعية كلها . ويمكن العثور على أفضل برهان ، لا في السياسات الخارجية لمثل هذه الأقطار «الديمقراطية» ، كانكلترا وفرنسا وبلجيكا (لاحظوا السياسة الكولونيالية لبلجيكا) . والولايات المتحدة الأمريكية حسب ، بل

كذلك في التغيرات التي تحدث في سياساتها الداخلية ، (العسكرة ، ونمو الملكية في فرنسا ، المحاولات المتزايدة للهجوم على حرية منظمات العمال في الأقطار كافة . . . الخ . . . الخ)

وبما أن الدولة الحديثة هي صاحبة حصة كبيرة جداً في تروست الدولة الرأسمالية ، فإنها الذروة المنظمة الأعلى والأكثر شمولية لهذا الأخير . ومن هنا تأتي سلطتها الضخمة ، بل والرهيبة الهائلة تقريباً .

القسم الرابع

مستقبل الامبرالية والاقتصاد العالمي

الفصل الثاني عشر «ضرورة» الامبرالية ،

و «ما فوق الامبرالية» Ultra - imperialism

- ١ - مفهوم الضرورة التاريخية . الضرورة التاريخية والماركسيّة العمليّة Practical Marxism «الضرورة» التاريخية للامبرالية .
- ٢ - الموقف الاقتصادي من مشكلة ما فوق الامبرالية (اتفاقية بين تروستات الدولة الرسمية) . الامكانية الاقتصادية المجردة لتروست عالمي .
- ٣ - تنبؤ ملموس . الظروف الاقتصادية التي تتشكل التروستات في ظلها ، ومدى استقراريتها . تدويل و «قومنة» المصالح الرأسمالية . ماذا تعني السياسات الامبرالية بالنسبة للبرجوازية .
- ٤ - الانتصار على الامبرالية ، والشرط الذي يجعل تحقيق هذا الانتصار ممكناً .

تقول حكمة فرنسية مأثورة :

Tout Comprendre - c'est tout pardonner

أي : تفهم كل شيء ، تغفر كل شيء . ولكن ، ليس كل قول مأثور ، على كل حال ، يعبر عن فكرة صحيحة . فنحن نتعامل في هذا المثال مع فكرة خاطئة بشكل واضح . إن تفهم ظاهرة ما ، يعني اقامة علاقة سببية بينها وبين ظاهرة أخرى ، أو بينها وبين سلسلة من الظواهر . ولا ينجم عن هذا ، على الاطلاق ، ان الظاهرة المفهومة بشكل صحيح ينبغي التسامح معها في كل الظروف . لو كان الأمر كذلك ، إذن لترتبط كل الظواهر الموصوفة بـ «الشر» بلغة «الشخصيات الاخلاقية» تكون مغلقة على ادراك العقل البشري ، وغير مفهومة من قبله ، اطلاقاً . فما دامت مسامحة الشر غير ممكنة ، ففهمه - كما هو واضح - غير ممكن أيضاً . وليست الأمور بهذا السوء في الواقع المعاش . بل العكس فنحن لانستطيع تقييم ظاهرة ، أي وصفها بالايجاب أو السلب ، إلا حين نفهمها وبالتالي ، فلا بد من ان «نفهم» أولاً ، حتى حين لانميل

البنة إلى « الغفران ». هذه الحقيقة الأولية يمكن تطبيقها على الأحداث التاريخية ، كذلك . فإن تفهم أي حدث تاريخي أنها يعني وضعه كنتيجة لسبب تاريخي أو لأسباب تاريخية محددة : بكلمة أخرى ، فهمه ليس ككتابته « تصادفية » ظهرت من العدم ، بل ككيان نجم بالختم كمحصلة لظروف معطاة . إن عنصر السبيبة هو عنصر الضرورة («الضرورة السبيبية») . وتعلمنا الماركسية أن العملية التاريخية وبالتالي ، كل رابطة في سلسلة الأحداث التاريخية ، هي كينونة « ضرورية » . واستنتاج الخبرية السياسية من هذه العقيدة ، ليس إلا أمراً سخيفاً خقاً لسبب بسيط ، هو أن الأحداث التاريخية لاتقع خارج ارادة الناس ، بل من خلالها ، ومن خلال الصراع الطبيعي اذا كنا نتعامل مع مجتمع طبيعي . وارادة الناس تتقرر في كل لحظة بالظروف المعطاة . فهي ليست « حررة» من هذه الزاوية . لكن ، هذه الارادة تصبح بدورها عاملاً شرطاً للعملية التاريخية . وإذا نحن الغينا نشاطات الناس ، وصراع الطبقات . . الخ ، فإننا نلغى العملية التاريخية برمتها . إن « الماركسية » الخبرية نسخة كاريكاتيرية عن العقيدة الماركسية ، كانت من صنع البرجوازية على الدوام . وقد اخترعها منظرو الطبقة الحاكمة لدحر الماركسية بسهولة أكبر . وكلنا يسمع بالغالطة واسعة الانتشار ، التي تقول إن تبنّء الماركسية باحتمالية جيء النظام الذي يعقب الرأسمالية هو أشبه بنضال يخوضه حزب من أجل أخذات كسوف قمري . من جهة أخرى ، كان ثمة اتجاه قوي بين الانتهازيين البرجوازيين في سياق بحثهم عن صياغة « علمية دقيقة » لرغباتهم لتغطية أنفسهم بعباءة تلك « الماركسية » التي ترفع من زاوية نظرهم ، كل شيء موجود في لحظة معطاة ، إلى مرتبة المجرد والمطلق ، والتي ترى فيها هو قائم ، حداً لا يمكن تجاوزه . إن مقوله هيغل : « كل ما هو قائم ، هو عقلاني » استخدمت غير مرة ، من قبل هؤلاء الانتهازيين ، لخدمة أغراضهم الخاصة . أما بالنسبة لماركس ، فان « معقولية - Reason - ableness كل ما هو موجود »، لم تكن إلا التعبير عن علاقة سبيبية بين الحاضر والماضي ،

وهي علاقة يعتبر فهمها نقطة الانطلاق نحو التغلب على «ما هو قائم». وتستخدم هذه «المنطقية» من قبل الانهازيين لتبرير هذا الواقع القائم، وتخليده^(١). (التاريخ على حق دائمًا)، Die Geschichte hat immer recht ، بهذه الطريقة يبرر «الماركسي» هينريخ كوناوا Heinrich Cunow «قوله للامبرالية»^(٢).

إن كل فكرة عن دحرها ليست سوى «وهما» - كما يقول . والرغبة في اضفاء النظامية على مثل هذه الأفكار، هي «عبادة الأوهام» لغير (Illusionenkultus) وبالطبع، فليس ثمة أكثر تفاهة من تفسير الماركسية بهذا الشكل . ويستعمل جواب ماركس لللاقتصادي البرجوازي بوركه Burke ، ضمناً على رد رائع على (كوناوا).

«إن قوانين التجارة - يقول كوناوا - هي قوانين الطبيعة ، وهذا فانها قوانين النساء». وقد أجاب ماركس على ذلك بقوله:

«في ضوء انعدام المبادئ البغيضة ، الذي نراه من حولنا اليوم في كل مكان ، وفي ضوء الولاء القلبي لـ «قوانين التجارة» فإن واجبنا المطلق يحتم علينا ثانية وثالثة ، أن نضع علامه مميزة خاصة على البوركين الذين لم يتميزوا عن أسلافهم إلا بأنهم كانوا موهوبين !»^(٣)

لكن ، إذا كانت الأشياء الموجودة تاريخياً ، تخضع لتقديرات مختلفة ، فما هو ذلك الشيء الذي يقرر «الممارسة» إذن؟ وأين هي حدود ما يمكن انجازه؟ من أجل الاجابة على هذه الأسئلة اجابة وافية ، دعونا نفترض قضيتين متطرفتين . لنفترض

(١) وجه ماركس ، مرة ، ملاحظة انتقادية لاذعة حول «المدرسة التاريخية» يقول فيها: «إن التاريخ يكشف عن نفسه لهم ، بالطريقة التي كشف بها (يهوه) رب إسرائيل ، نفسه لوس ، باظهاره عجيزته فقط». وينطبق هذا مباشرة على المرتددين المعاصرین عن الماركسية.

(٢) راجع ، هينريخ كوناوا: الانقسام من الحزب: كلمة صريحة في الصراع الحزبي الداخلي . برلين .

بالألمانية. Parierzusammenbruch: Ein offens Wort zum inneren Parteistreit, Berlin, 1915.

(٣) رأس المال ، مجلد ١ ، ص ٨٤٣ .

أولاً: اننا نتعامل مع بروليتاريا ضعيفة التطور، في بلد ابتدأ السير لته في طريق التطور الرأسمالي. ان الطبقات الاجتماعية في مثل هذا البلد، لاتزال تمثل جماهير غير منظمة. والبروليتاريا نفسها، لم تصبح بعد ما اصطلح ماركس على تسميته «طبقة ذاتها». ان التطور الاقتصادي ضعيف لدرجة عدم وجود ظروف موضوعية، لتنظيم الحياة الاقتصادية على نطاق اجتماعي. في مثل هذه الحالة، نستطيع القول دون تحفظ ان المستلزمات الاولية لانتصار التناقضات الرأسمالية، غير موجودة. وفيها يعترف الماركسيون مبدئياً بالوجود المشروع للرأسمالية ، فانهم يشيرون في نفس الوقت، إلى انه مادام تحويل التطور الاجتماعي عن السكة الرأسمالية، أمراً مستحيلاً، فان مايتعين علينا عمله هو أن نحسب الحساب لمستقبل التطور الرأسالي ، وان ننظم القوى لكي تحرز الرأسمالية في المستقبل نصراً فعالاً ، مستفيدين في الوقت الحاضر من الطاقة التقديمية النسبية للرأسمالية، مناضلين ضد بقايا الاقطاعية التي تعرقل التقدم الاجتماعي .. الخ. وعليه، ثمة لحظتان حاسمتان تقرران أسس «النشاط العملي»: الأولى «تحليل الظروف الموضوعية»، أي، تحليل الوضع المعيّن للتطور الاقتصادي .

والثانية تحليل الوزن الاجتماعي المحدد للقوة الاجتماعية ذاتها، والتي تكون مرتبطة، بالطبع، مع اللحظة الأولى. وفي ظل ظروف، صورناها تواً، يتحدث الماركسيون عن ضرورة الرأسمالية، الذي يعني الاستحالة النسبية للتغلب عليها والحق المزينة بها .

ووالآن دعونا نفترض ثانياً، اننا نتعامل مع عضوية رأسالية متطرفة بدرجة عالية، مما يجعل وضع نهج خطط للإنتاج الاجتماعي أمراً ممكناً. دعونا نفترض، أيضاً، ان العلاقة المتبادلة بين القوى الاجتماعية قائمة بشكل يجعل جزءاً ملحوظاً وكثيراً من السكان ينحاز الى صفوف الطبقة الأكثر تقدمة. في ظل مثل هذه الظروف، يكون من السخافة تماماً، التأكيد على الرأسالية كمرحلة «ضرورية»

للتتطور. (ينبغي عدم فهم الأخيرة، بمعنى ان الرأسمالية ومرحلتها الراهنة أيضاً، هما نتاج التطور التاريخي ، بل بمعنى أنها لا يمكن ان تهزم) ^(١) .

وإذا نحن دققنا الآن في مسألة ضرورة الامبرالية (استحالة التغلب عليها)، فسندرك على الفور ، عدم وجود أرضية للنظر إلى ضرورتها بهذا المعنى . بالعكس، فالامبرالية هي سياسة الرأسالية المالية ، أي ، رأسالية عالية التطور تنطوي ضمناً على نضج كبير في تنظيم الانتاج . بكلمات أخرى ، ان مجرد وجود سياسات امبرالية هو دليل بحد ذاته على نضج الظروف الموضوعية لشكل اجتماعي - اقتصادي جديد ، وبالتالي ، فإن كل حديث عن « ضرورة » الامبرالية كحد أقصى للعمل هو ليبرالية ، وهو في حد ذاته شبه امبرالية (Semi - Imperialism) . ولا يعود استمرار وجود الرأسالية والامبرالية الى مدى زمني أبعد ، إلا مسألة تتعلق بالعلاقة المتبادلة بين قوى طبقية متصارعة فيها بینها .

بيد أن خطر انحراف انتهازي آخر ، يظهر هنا ، على كل حال . انحراف يعارض الخبرية من ناحية ظاهريّة . والخبرية هي نظرية يجري تطويرها الآونة على يد كارل كاوتسكي بدأب واصرار ^(٢) انطلق كاوتسكي من مفهوم صائب مفاده ان استمرار وجود الامبرالية الى مدى زمني أبعد ، يعتمد على العلاقة المتبادلة بين القوى

لقد رأينا أن الاستحالة المطلقة لانتصار الرأسالية ليس لها وجود بالنسبة للماركسيين . لكن ، حين يكون ثمة استحالة نسبية (كأن تكون الرأسالية في مراحلها الأولى) فان الماركسيين لا يتمهدون البته ، بـ « تشجيع » الرأسالية ، « وإن يخدمو كمتمرنيز في النظام الرأسالي » ، انهم يتكونون ذلك للستروفيين et tutti quanti وكل من لفت لهم . أما الماركسيين فسيجدون لأنفسهم مهارات أخرى .

كارل كاوتسكي : ^(٢)

Nationalstaat, imperialstischer Staat und Staatenbund,

كذلك مقالات مشورة في صحيفة Neue Zeit للسنوات ١٩١٤ - ١٩١٥ . وينبغي الاشارة الى أن كاوتسكي تبني في وقت مبكر أيضاً ، وجهة النظر التي جرت مناقشتها في النص أدناه . وعلى هذه الشاكلة - على سبيل المثال - كان موقفه من « نزع السلاح » .

الاجتماعية ، ثم شرع بعدها بالتقدم عبر الخط التالي .

الامبرالية - كما يقول - هي أسلوب محمد للسياسة الرأسمالية . ويمكن للأخرية أن توجد حتى بدون أساليب العنف والاكراه ، تماماً بنفس الطريقة التي تستطيع الرأسمالية أن توجد فيها بيوم عمل من ثماني ساعات بدلاً من يوم عمل عشر أو بائني عشر ساعة . وبقدر ما يتعلّق الأمر بيوم العمل ، فإن البروليتاريا تجاهه اتجاه البرجوازية لزيادة يوم العمل ، . باتجاه من قبل البروليتاريا ذاتها لخفض عدد ساعات العمل ، وهي تقوم بذلك في إطار الرأسمالية . وبالطريقة نفسها بالذات يقول كاوتسكي من الضروري مواجهة اتجاهات العنف البرجوازي للامبرالية ، بالاتجاهات السلمية للبروليتاريا . وهكذا - يزعم كاوتسكي - فإن بالإمكان حل المسألة في إطار الرأسمالية . ان هذه النظرية التي قد تبدو للوهلة الأولى ، راديكالية ، هي في الواقع ليست إلا نظرية اصلاحية بكل معنى الكلمة . وستتولى بتفصيل لاحقاً تحليل امكانية «الرأسمالية السلمية» حسب ادعاءات كاوتسكي (ما فوق الامبرالية) (Ultra - Im- perialism) .

وفي الوقت الحاضر نحن لا نرغب إلا في تقديم مناقشة شكلية لا غير . ونؤكّد تحديداً ، انطلاقاً من حقيقة ان الامبرالية هي مشكلة العلاقة المتبادلة بين القوى ، ان من غير الممكن اطلاقاً - اعتماداً على ذلك ، التوصل الى أن الامبرالية يمكن أن تختفي في إطار الرأسمالية ، تماماً كما يمكن أن يختفي يوم العمل ذي الخميس عشرة ساعة وقضية الأجور غير المنظمة . الخ . فإذا كان حل المشكلة ممكناً بهذه السهولة ، فسيكون ممكناً كذلك ان «نرسم بالتفصيل» المنظور التالي :

من المعروف ان الرأسمالية تتضمن حق الرأساليين في اكتساب القيمة الزائدة ، وكل القيمة الجديدة ($Q + Z$) تنقسم الى قسمين : القيمة الجديدة = القيمة + القيمة الزائدة ($Q + Q = Q + Q + Z$) . هذا التوزيع ، منظوراً إليه من جانبه الكمي يعتمد على العلاقة المتبادلة بين القوى الاجتماعية (صاغ ريكاردو في وقت مبكر موضوعة التناحر

العدائي بين المصالح). وبنمو مقاومة الطبقة العاملة، سيكون ممكناً تصور زيادة (ق) على حساب (ق ز)، وسيجري توزيع (ق ج) بنسبة منحازة أكثر لصالح العمال. ولكن، بما ان الزيادة التدرجية في حصة البروليتاريا، تتقرر عن طريق العلاقة المتبادلة بين القوى، وبما انه لا يوجد حد أقصى محدد لهذه الزيادة، فإن الطبقة العاملة التي خفضت حصة الرأسمالي لتصبح بمقدار متساوية الرواتب فقط، تقوم بـ «افراغ» الرأسمالية عن طريق تحويل الرأساليين الى مجرد مستخدمين - أو ما هو أسوأ من ذلك. مجرد متقاعدين في الهيئة الاجتماعية الجماعية وهذه الصورة الرعوية البسيطة ليست إلا طوباوية اصلاحية كما هو واضح. ولا تقل موضوعة كاوتسكي «فوق الامبرالية» طوباوية عنها.

إن كاوتسكي وأتباعه يؤكدون ان عملية التطور الرأسمالي بذاتها، تجري لصالح نمو العناصر التي يمكن أن تستخدم لدعم «ما فوق الامبرالية» فنمو الاعتماد المتبادل لرأس المال عالمياً - كما يقولون - يخلق ميلاً صوب الغاء المنافسة بين المجموعات الرأسمالية «القومية» المختلفة . ويتعزز هذا الميل «السلمي»، كما يقولون، بالضغط من أسفل. وبذلك تخل محل الامبرالية الضاربة الخشعة، مرحلة «ما فوق - الامبرالية» اللطيفة .

دعونا نحلل المسألة مجردین من العواطف الشخصية . من زاوية اقتصادية ، ينبغي صياغة المسألة بالطريقة التالية: كيف يكون اتفاق (أو اندماج) تروستات الدولة الرأسمالية ممكناً؟ فالامبرالية، كما نعرف جميعاً؟ ليست إلا التعبير عن المنافسة بين تروستات الدولة الرأسمالية . وحين تختفي هذه المنافسة، فإن الأرضية التي تستند إليها السياسة الامبرالية. تختفي بدورها، وعندئذ يتحول رأس المال المنقسم الى مجموعات «قومية» متعددة، إلى تنظيم عالمي واحد وتروست عالمي عام وشامل تواجهه البروليتاريا العالمية .

إذا تحدثنا بتجريد وبطريقة نظرية، فإن من الممكن تماماً تصور مثل هذا

التروست ، إذ لا وجود لحد اقتصادي أقصى - والحدث هنا يجري بوجه عام لعملية تكوين الكارتيلات (الكارتل أو التكرتل) . وان (هيلغيردنغ) لعل صواب تام ، في رأينا ، حين يقول في مؤلفه (رأس المال المالي) *Finanz kapital* :

« إن السؤال الذي ينطرح ، يتعلّق بالحدود التي يمكن أن تبلغها ، في الواقع ، عملية التكرتل . وينبغي ان تكون الاجابة على السؤال باتجاه نفي وجود حد أعلى مطلق للتكرتل . بل العكس . فيمكن ملاحظة اتجاه نحو التوسيع المستمر لدى عملية تكون الكارتيلات . وتغدو الصناعات المستقلة معتمدة أكثر فأكثر ، على الصناعات المكرتلة ، ثم تنضم إليها في نهاية المطاف . وبنتيجة هذه العملية ، لا يمْرِر من ظهور كارتيل عالمي حتى . وهنا ، سيجري تنظيم رأس مال الانتاج كله ، وعن وعي وادراك ، من مركز واحد ، يقرر حجم الانتاج في مختلف الميادين . . . وسيكون هذا مجتمعاً منظماً بوعي في شكل تناحري . لكن هذا التناحر ليس إلا تناحر التوزيع . . . والاتجاه نحو خلق كارتيل عالمي كهذا ، يتطابق مع الاتجاه نحو اقامة بنك عالمي . ويتوحيد هذين الاتجاهين تنمو القوة المركزية العظيمة لرأس المال المالي)^(١) . لكن هذه الامكانية الاقتصادية المجردة ، لا تعبّر البتة عن احتمال حدوثها واقعياً . (وهيلفريندنغ) نفسه ، مصيّب تماماً أيضاً حين يقول في مكان آخر :

« إن كارتلًا عالميًّا يقود الانتاج كله ، ويقضي على الأزمات ، بناءً على ذلك ، سيكون أمراً ممكناً من زاوية اقتصادية . وسيكون تصور مثل هذا الكارتيل أمراً ممكناً من الناحية الاقتصادية ، على الرغم من ان حالة كهذه ، تبدو غير واقعية من الناحيتين الاجتماعية والسياسية . ذلك ان تضادصالح المتوازن حتى أقصى حدود التوتر الممكنة ، سيؤدي ، بالضرورة إلى إنهيار هذا الكارتيل »^(٢) .

لكن ، الأسباب الاجتماعية - السياسية في الواقع ، لن تسمح ولا حتى بتشكيل

(١) رودولف هيلفريندنغ ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

مثل هذا التروست الشامل. وسنحاول، أدناه، إثبات هذه الموضعية .

إن الشرط الأول لقيام تحالف أو معاهدة بهذه الدرجة أو تلك من الاستقرار، هو المساواة النسبية في الواقع في السوق العالمية . وحيث تندم مثل هذه المساواة، فإن المجموعة التي تحتل موقعاً ذا أفضلية أكبر في السوق العالمية ، لن تجد المبرر للانضمام إلى المعاهدة. بل العكس ، فمصالحها ستكون في مواصلة الصراع الذي بلغ مرحلة تمنحها الأمل بدرح المنافس . وهذا مبدأ عام في قيام المعاهدات . وهو مبدأ قابل للتطبيق بالنسبة لتروستات الدولة الرأسمالية - وهي الحالة التي تعامل معها هنا - وبالنسبة للحالات الأخرى كذلك . ولكن ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار هنا، مجموعتان من الظروف .

الأولى، وهذه تتصدر ماعداها، هي المساواة الاقتصادية الصرف . وتتضمن هذه مساواة في كلفة الانتاج . لكن المساواة في كلفة الانتاج، تخزل نفسها في التحليل الأخير، إلى مساواة في أقيام العمل ، وبالتالي إلى مستوى متباين نسبياً من تطور القوى المتوجهة . وهكذا، فإن المساواة في البنية الاقتصادية، هي شرط لعقد الاتفاقيات . وحيث يكون الاختلاف في البنية الاقتصادية ملحوظاً وكبيراً ، وحيث تندم المساواة - كنتيجة لذلك - في كلفة الانتاج ، فإن تروست الدولة الرأسمالية الذي يملك التكنيك الأعلى تطوراً، سيجد اشتراكه في اتفاقية ما، أمراً لا يعود عليه بالربح . وهذا يفسر لماذا تفضل الصناعة الالمانية عالية التطور - إذا أخذناها كمثال على موضوعة عقد الاتفاقيات في فروع الانتاج المختلفة - ان تظهر منفردة في السوق العالمي ، حين يتعلق الأمر بخطوطها الانتاجية الأساسية . ونحن حين نتعامل مع تروست الدولة الرأسمالية ، نأخذ بالاعتبار، طبعاً، رقمياً وسطياً معيناً يكون مناسباً لكل فروع الانتاج ، ثم ننطلق بعد ذلك ، لا من مصالح المجموعات الرأسمالية التي تملك هذا الفرع الانتاجي أو ذاك ، بل من مصالح «الصناعة المنظمة» ، حيث لواء الهيمنة والأخذ بالقرار ينعقد ، في نهاية المطاف ، لرأسمالي الصناعة الثقيلة واسعة النطاق ، التي تظل

أهميةها الاقتصادية النسبية سائرة في طريق النمو. وتضاف كلفة النقل إلى كلفة الانتاج
مئة في المئة .

ويمعزز عن تلك المساواة «الاقتصادية الصرف»، فإن الشرط الضروري لعقد اتفاقيات مستقرة هو تساوي السياسات الاقتصادية. لقد رأينا أعلاه أن صلة الرأسمال بالدولة، يتحول إلى قوة اقتصادية إضافية. فالدولة الأقوى تومن لصناعيها أكثر المعاهدات التجارية منفعة ومصلحة، وتضع التعريفات العالية التي تضر بمصلحة منافسيها. إنها تساعد رأس المال على احتكار أسواق البيع، وأسواق المواد الأولية، و مجالات استثمار رأس المال، بصورة أخص. وهذا فمن يسير أن نفهم لماذا يحدث، عند تقدير ظروف الصراع في السوق العالمي ، ان تعمد تروستات الدولة الرأسمالية ، إلى أن تأخذ بالحسبان ، ليس الظروف الاقتصادية الصرف التي يجري الصراع في ظلها حسب ، بل وأن تأخذ باعتبارها أيضاً ، السياسات الاقتصادية للدول ذات العلاقة . ولعل هذا يوضح كيف انه حتى في حالة وجود بنى اقتصادية متساوية نسبياً ، ولكن مع اختلاف كبير في القوى العسكرية لتروستات الدولة الرأسمالية ، فإن الأفضل بالنسبة للأقوى ان يواصل الصراع ، أكثر من أن يدخل في معاهدة أو اتفاق أو أن يندمج مع الآخرين . وإذا نظرنا الى وضع «الأمم» المتصارعة ، من زاوية المصلحة هذه ، فسندرك عدم وجود مبرر لتوقيع قيام اتفاقية أو اندماج بين تروستات الدولة الرأسمالية ، وتحوها الى تروست عالمي واحد ، على الأقل في المستقبل المنظور القريب بهذه الدرجة أو تلك . ويكتفي ان نقارن بين البنية الاقتصادية لفرنسا والمانيا ، لإنكلترا و أمريكا ، لأقطار متغيرة على وجه العموم ، وأقطار أخرى من نوع روسيا (وعلى الرغم من أن الأخيرة لاتتنتمي إلى صنف تروستات الدولة الرأسمالية ، إلا أنها مع ذلك ، تضاف إلى إقامة علاقات معينة في السوق العالمية) ، لندرك إلى أي مدى

نحن بعيدين كل البعد عن قيام تنظيم رأسمالي عالمي^(١).
ويمكن قول الشيء نفسه ، بالنسبة للقوة العسكرية كذلك . فإذا كانت الحرب
الراهنة (على الأقل حتى الآن) أظهرت وجود مساواة نسبية بين الجماعات المتصارعة ،
فينبغي الا ينسينا ذلك اتنا نتعامل هنا مع اتحاد القوى ، كل طرف من الأطراف فيه ،
ليس كياناً مستقراً ، على الاطلاق .

ولابد ان يجري تقدير مسألة المساواة هذه ، لاسكونياً حسب ، بل وديناميكياً
بالدرجة الأساس . ان المجموعات «القومية» للبرجوازية ، لا تعد خططها استناداً الى
ما هو «قائم» فقط ، بل استناداً إلى «ما يحتمل انه سيكون» أيضاً: وهم يأخذون
بالحسبان ، بدقة كبيرة ، كل امكانية للتطور ، قد تفسح المجال لمجموعة معينة لكي
تغدو في الوقت المناسب ، متفوقة على الآخرين ، بالرغم من كونها في الوقت الراهن ،
مساوية لمنافسيها الآخرين اقتصادياً وسياسياً .

وهذا الظرف يجعل فقدان التوازن ، في المستقبل ، أكثر حدة^(٢) . والمحفز الكبير

(١) لتجنب الالتباس ، علينا أن نشدد أن هذا التأكيد من قبلنا ، لايتناقض على الاطلاق ، مع تأكيد آخر لنا نقول فيه ان التطور الاقتصادي للأقطار المتقدمة ، خلق «مستلزمات موضوعية» للتنظيم الاجتماعي للإنتاج ، وبقدر ما يتعلّق الأمر بامكانية الانتاج الاجتماعي ، فإن جميع الأقطار المتقدمة تقف عند مستوى متساوٍ نسبياً . ولا يوجد ثمة أي تناقض بين هذه التأكيدات ، لأن الأساس الذي يجري التهابز بموجبه ، ليس نفسه في الحالتين .

(٢) تفهم البرجوازية ذلك بصورة جيدة ، وعليه ، فإن البروفسور الالماني ماكس كراهمان Max Krahmann يقول في كتابه المعنون *Krieg und Montanindustrie*، Berlin, 1915, first Volume كما هو الحال في الحرب العالمية الصغيرة (!):
الحالية ، كذلك سيكون الحال في حرب المستقبل العظمى . حيث سيكون لأمريكا الشمالية ولشرق آسيا كذلك ، الكلمة الفصل فيها والتي مفادها استحالة ان تخابر مجموعة الدول الزراعية ، اتحاد الدول الصناعية . وبهذه الطريقة يمكن صياغة السلام العالمي der Weltfriede ويكون في ميسور الدول الصناعية التوصل الى التفاهم sich Vertragen können) وبما أن ذلك لا يعتبر وارداً في الوقت الحاضر . عليه .. الخ . ص ١٥ .

لتشكيل تروست الدولة الرأسمالية العالمي ، إنما يقدمه تدويل المصالح الرأسمالية ، بالشكل الذي جرى عرضه في القسم الأول من كتابنا هذا (المشاركة في ، وتمويل المشابع العالمية والكارتلات العالمية والتروستات ... الخ .).

ولكن ، بالرغم من الأهمية التي تملكتها هذه العملية بحد ذاتها ، فإنها تتعرض للأبطال من قبل ميل للرأسمال ، يظل أقوى ، هو ميله نحو القومنة Nationalisation ونحو البقاء منعزلاً ضمن حدود الدولة . ان المنافع التي تصيب مجموعة «قومية» من البرجوازية جراء استمرار الصراع ، هي أكثر بكثير من الخسائر المتحققة في مجرى ذلك الصراع . ولابد من عدم المغالاة بتة في تقدير أهمية الاتفاقيات الصناعية العالمية الموجودة حتى الآن . فكما ذكرنا أعلاه ، فإن العديد منها غير مستقر جداً ويمثل منظمات رجال أعمال من طراز أدنى نسبياً ومركز صغير نسبياً ، وهي تضم في الغالب فروع انتاج عالية التخصص (مثلاً سنديكات الفناني) ولا تملك سوى الشركات التي تشكلت في مجالات انتاج من النوع الذي يستند إلى احتكار طبيعي (النفط) ، استقراراً نسبياً . وبالطبع ، فإن الميل نحو التدويل هو الذي سيتصدر ، بالرغم من كل شيء ، في «التحليل الأخير» ، لكن ذلك لن يحدث إلا بعد فترة طويلة من الصراعات الضاربة بين تروستات الدولة الرأسمالية .

لكن ، أليست تكاليف الصراع ، أي ، المصروفات العسكرية ، كبيرة ربياً إلى الحد الذي يمنع البرجوازية من المواصلة في هذا الطريق؟ أوليست خطة من نوع العسكرية المقترحة لانكلترا ، تعبير عن «غباء» إلبرجوازية العمياء فيما يتعلق بمصالحها الخاصة؟ للأسف ان الأمر ليس كذلك . بل لا مفر لنا من اطلاق هذه الصفات على دعاء السذج ، بدل اطلاقها على البرجوازية . فالبرجوازية تحافظ على وضعها على أكمل وجه . وحقيقة الأمر هي أن الذين يجادلون على هذه الصورة ، يفتقدون ببساطة رؤية كل الوظائف المعقّدة للقوة العسكرية . فمثل هذه القوة ، كما رأينا أعلاه ، لأنقوم بوظائفها وقت الحرب ، وحسب ، بل وفي زمن السلام أيضاً ، لدعم

رأس مالها المالي في «المباراة السلمية». وينسى السلميون ان أعباء الحرب، بسبب الضرائب و. الخ، إنما تقع بالدرجة الأساس على كاهل الطبقة العاملة، وجزئياً على كاهل المجموعات الاقتصادية المتوسطة التي يجري تحريدها من الملكية خلال الحرب (في مجرب عملية المركزية العظمى للانتاج).

يتتب على ما تقدم ذكره، ان العملية الواقعية للتطور الاقتصادي ستجرى وسط صراع متفاقم بين تروستات الدولة الرأسمالية ، والتشكيلات الاقتصادية المختلفة. ولن يكون بالامكان تجنب مسلسل الحروب. وفي العملية التاريخية التي سيكون علينا أن نشهدها في المستقبل القريب، سيتحرك العالم الرأسمالي في الاتجاه المفضي الى تروست دولة رأسالية عالمي ، عن طريق ابتلاء التشكيلات الأضعف . وحالما تنتهي الحرب الراهنة ، فإن مشكلات جديدة ستبرز وستطلب «الحل» بواسطة السيف . وبالامكان طبعاً عقد اتفاقات جزئية هنا وهناك (مثلاً ، من المحتمل جداً قيام تكتل سياسي بين المانيا والنمسا). لكن كل اتفاقية أو تكتل سياسي لن يفعل سوى اعادة انتاج الصراع الدموي على نطاق جديد. وإذا اتحدت «أوروبا الوسطى» بموجب خطط الامبراليين الالمان ، فإن ذلك لن يبدل من الوضع شيئاً نسبياً. ولكن حتى لوعين أن تتحد أوروبا كلها ، فإن الأمر مع ذلك لن يعني «نزع السلاح». بل سيعني موجة من العسكرية لم يسبق لها مثيل. لأن المشكلة التي يتغير حلها ، ستكون صراعاً جباراً واسعاً بين أوروبا من جهة وامريكا وأسيا من جهة اخرى. وسيحول بدل الصراع بين تروستات الدولة الرأسمالية الصغيرة (صغيرة!) ، صراع بين تروستات تكون أكثر ضخامة في المستقبل . ومحاولة القضاء على هذا الصراع بـ«علاجات محلية» هي أشبه ما تكون بقذف الفيل بعجارات البازلاء ، ذلك أن الامبرالية ليست نظاماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية الحديثة ، حسب ، بل هي أكثر العناصر جوهرياً وأساسية بالنسبة لهذه الأخيرة ، أيضاً.

لقد رأينا في القسم الثاني ، السمات المميزة في بنية الرأسمالية الحديثة ، وتشكل

تروستات الدولة الرأسمالية. ومع ذلك، فإن هذه البنية الاقتصادية ترتبط بسياسة معينة، هي بالتحديد، السياسة الامبرialisية، وهذا ليس فقط، بمعنى أن الامبرialisية هي نتاج الرأسالية المالية، حسب، بل كذلك بمعنى أن الرأسال المالي لا يستطيع انتهاج أي سياسة أخرى عدا السياسة الامبرialisية، كما أوضحتنا أعلاه، وليس بمقدور تروست الدولة الرأسالية أن يغدو نصيراً للتجارة الحرة، لأنه بذلك سيخسر جزءاً كبيراً من مبرر وجوده *Raison d'être* الرأسالي. لقد أشرنا قبل قليل، إلى أن الحماية تسمح بكسب أرباح إضافية من جهة، وتسهل المنافسة في السوق العالمي من جهة أخرى. وبالطريقة نفسها، فإن رأس المال المالي، معبراً عن نفسه كتنظيمات احتكارية رأسالية، لا يستطيع التخلص من سياسة احتكار «مجالات النفوذ»، والاستيلاء على أسواق البيع وأسواق المواد الأولية و المجالات استثمار رأس المال.

إذا أخفق تروست دولة رأسالية ما في الاستيلاء على أراضٍ غير محتلة، فإن غيره سيقوم باحتلالها. ان التنافس السلمي الذي ينسجم مع حقبة المنافسة الحرة، وغياب أي تنظيم للاقتال في الوطن، هو أمر لا يمكن تصوره اطلاقاً في حقبة ذات بنية انتاجية مختلفة كلية، وفي حقبة الصراع بين تروستات الدولة الرأسالية. وهذه المصالح الامبرialisية، هي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمجموعات الرأساليين الماليين، وهي على درجة كبيرة من الارتباط بأسس وجودهم نفسه، بحيث لن تشعر الحكومات بالفزع إذا بلغت أحجام إنفاقاتها العسكرية حداً هائلاً من الضخامة والارتفاع، مادام ذلك وحده سيؤمن لها مركزاً مستقراً في السوق العالمية. ان فكرة «نزع السلاح» في إطار الرأسالية، هي فكرة سخيفة بشكل خاص، قدر تعلقها بتروستات الدولة الرأسالية التي تحتل أكثر الواقع تقدماً وأهمية في السوق العالمية ..

ان ما يلمع أمام أبصارهم على الدوام، هو فكرة اخضاع العالم كله، والحصول على حقل للاستغلال لم يسمع به من قبل. وهذا الشيء اصطلاح الامبرialisيون الفرنسيون على تسميته: بـ«تنظيم الاقتصاد العالمي» *L'organisation d'économie*

Organisierung der Weltwirtschaft

فهل يبادر البرجوازيون هذا المثل الأعلى «الرفيع» بوعاء للطبع يمتليء بـ«ثريد» نزع السلاح؟ وأين هي الضمانة لتروست دولة رأسمالية معين، بأن منافسه الضاري لن يواصل السياسة «المهجورة»، رغم كل الاتفاques والضمادات الشكلية؟ إن كل شخص على علم ولو ضئيل، بتاريخ الصراعات بين الكارتيلات، حتى تلك الصراعات التي كانت تجري ضمن حدود بلد واحد؛ يعرف كيف كانت الاتفاques تذوب، في الغالب، مثل فقاعات الصابون، حلماً يتغير الوضع، وتتغير ظروف السوق. ولنتخيل تروست دولة رأسمالية قوية كالولايات المتحدة الأمريكية، يخوض حرباً ضد اتحاد كل التروستات الأخرى - إن «الاتفاقية» في مثل هذه الحالة ستتاثر مزقاً في الهواء بأسرع من لمح البصر.

(في الحالة الأخيرة، سيكون لدينا تشكيل ضخم جرى إنشاؤه على غرار سنديككت عادي، وتدخل في عناصره الأساسية المكونة تروستات الدولة الرأسمالية. ولن يكون بمقدور اتفاقية كهذه بين تروستات الدولة الرأسمالية، أن تتخطى فوراً كل المراحل الوسيطة، لتتصبح تروستاً حقيقياً مركزاً. لكن اتفاقية من هذا الطراز الذي ينطوي على صراع داخلي حاد ستكون، على أية حال، عرضة للتأثير بالظروف المتغيرة بكل سهولة).

لقد أخذنا حالة افتراضية، على سبيل الجدل، يكون الاتحاد الشكلي فيها أمراً واقعاً. لكن هذا الاتحاد لا يمكن أن يحدث في الواقع، لأن برجوازية كل قطر من الأقطار ليست ساذجة البتة، كما هو حال مواطنها المخلصين bona fide من دعاء السلمية، الذين لا يرغبون في شيء قدر رغبتهم في اقناع البرجوازية، و«البرهنة» لها، على أنها لا تفهم مصالحها الخاصة... .

لكن، بوسع المرء أن يجاجع.. وهذا بالضبط ما يفعله كاوتسكي وأصدقاؤه -

بأن البرجوازية ستخلّى عن أساليبها الامبرالية، حين تجبر على القيام بذلك، بفعل الضغط من أسفل. وجوابنا هو أن ثمة امكانيتين مفتوحتين في مثل هذه الحالة: فإما أن يكون الضغط ضعيفاً، وبالتالي يظل كل شيء كما هو عليه، أو أن يكون الضغط أقوى من «المقاومة» وعندئذٍ لن يكون أمامنا عصر جديد لـ«ما فوق الامبرالية»، بل عصر جديد من التطور الاجتماعي غير التناحري.

إن محمل بنية الاقتصاد العالمي في عصرنا، تجبر البرجوازية على تحقيق وانهاب سياسة امبرالية. وكما أن السياسة الكولونيالية، مرتبطة بأساليب العنف كأمر محتوم، كذلك فإن كل توسيع رأسمالي يؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى ذروة دموية.

«الأساليب العنيفة» يقول هيلغير دنخ، ترتبط ارتباطاً لا ينفصّم، بجوهر السياسة الكولونيالية ذاته، بحيث أنها ستفقد معناها الرأسمالي بدونها. إنها عنصر داخلي مكون للسياسة الكولونيالية: كما أن وجود البروليتاريا المجردة من كل أنواع الملكية، هو على وجه العموم، شرط ضروري مسبق *Conditio sine qua non* للرأسمالية. وأن ينحاز المرء لصالح سياسية كولونيالية، ثم يتحدث في الوقت ذاته عن الغاء أساليبها العنيفة، فإن ذلك لا يعدو أن يكون حلمًا لا يستحق أخذه على محمل الجد، إلاّ كما يستحق ذلك الوهم حول امكانية القضاء على البروليتاريا، مع البقاء على الرأسمالية». ^(١)

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الامبرالية أيضاً. فهي عنصر داخلي مكون للرأسمالية المالية، تفقد هذه الأخيرة، بدونها، معناها الرأسمالي. ولئن تصورنا أن الترسّمات، هذه التشكيلات المجسدة للاحتكار، يمكن أن تصبح مدافعة عن سياسة التجارة الحرة، والتوسيع السلمي، فتلك لعمري، فنتازياً طوباوية بالغة الضرر بها لا يقاس.

(1) هيلغير دنخ، المصدر السابق، ص ٤٠١.

لكن ، أليس عصر «ما فوق الامبرالية» ، بعد هذا وذاك ، امكانية حقيقة؟
أيمكن أنه لن يتأثر بعملية المركزنة؟ أن تفترس تروستات الدولة الرأسمالية أحدها
الآخرى تدريجياً ، حتى يأتي وقت تظهر منه إلى الوجود ، قوة شاملة جامعة تتفوق على
ما عداها؟ ان هذه الامكانية تستحق عناء التفكير ، في حال النظر إلى العملية
الاجتماعية ، كعملية ميكانيكية خالصة ، دون الأخذ بالاعتبار ، القوى المعادية
للسياحة الامبرالية . بيد أن الحروب التي ستتتابع ، في الواقع ، الواحدة اثر
الآخرى ، وعلى نطاق يتسع باطراد ، لابد وأن تؤدي ، بالحتم ، إلى تحول واصطفاف
جديدين للقوى الاجتماعية . ان عملية المركزنة ، متطورة من زاوية رأسالية ،
ستتصادم بصورة حتمية ، مع الاتجاه الاجتماعي - السياسي المعادي لذلك السابق .
على هذا الأساس ، فإنها لن تستطيع ، البة ، الوصول إلى نهايتها المنطقية . انها
تتعرض للانهيار ، ولن تتحقق الكمال إلا في شكل جديد ، متظاهر ، غير رأسالي .
ولهذا السبب ، فإن نظرية كاوتسكي ليست واقعية على الاطلاق . انها تنظر إلى
الامبرالية ، لا على أساس أنها مرافق حتمي للتطور الرأسالي ، بل كما لو أنها تشكل
واحداً من «الجوانب المظلمة» للتطور الرأسالي . ومثل برودون ، الذي حارب
ماركس يوتوبية الرجعية بقسوة لاذعة ، فإن كاوتسكي يرغب في حذف الامبرالية
«المظلمة» ، تاركاً الجوانب «المشرقة» من النظام الرأسالي ، دون مساس . ان مفهومه
ينطوي على اغفال «وتضليل» عن التناقضات الصارخة التي تمزق المجتمع الحديث ،
بالتالي فإن مفهومه بهذا المعنى مفهوم اصلاحي .

وهذه سمة مميزة للتنظيرات الاصلاحية التي تبذل جهداً فائضاً ، للفت الأنظار
إلى كل عناصر تكيف الرأسالية مع الظروف ، مع التعامي عن رؤية أي من
تناقضاتها . ان تطور الرأسالية كله بالنسبة لماركسي ثابت ، ليس إلا عملية دائمة من
اعادة انتاج متواصلة لتناقضات الرأسالية ، على نطاق أوسع . ان مستقبل الاقتصاد
العالمي ، باعتباره اقتصاداً رأسانياً ، لن يتغلب على عجزه الجوهرى عن التكيف ،

بل ، على العكس ، سيظل يواصل اعادة انتاج هذا العجز ، على نطاق يتسع باستمرار . وتنسجم هذه التناقضات ، بالفعل ، في بنية انتاجية اخرى لعضوية اجتماعية اخرى - عبر تنظيم اشتراكي للنشاطات الاقتصادية يكون مخططاً بصورة جيدة .

الفصل الثالث عشر

الحرب والارتقاء Evolution الاقتصادي

- ١ - التغير في العلاقات الاقتصادية بين تروستات الدولة الرأسمالية (الأهمية المتزايدة لأمريكا ، ازالة الدول الصغيرة من الوجود) .
- ٢ - الاقتصاد العالمي والسيطرة الاقتصادية المطلقة .
- ٣ - تغيرات في البنية الداخلية لتروستات الدولة الرأسمالية (احتفاء الجماعات الوسيطة ، نمو سلطة رأس المال المالي ، نمو تدخل الدولة ، احتكارات الدولة . . . الخ) .
- ٤ - رأسالية الدولة وتفاقم حدة الصراع بين تروستات الدولة الرأسمالية .
- ٥ - رأسالية الدولة والطبقات .

ان الحرب التي كان انفجاراتها محتوماً ، لأن مجرى الأحداث ، برمته ، كان يعمل على التهيئة لها؛ لم تمر دون أن تخلف تأثيراً هائلاً على الحياة الاقتصادية العالمية . لقد سببت تغيراً تاماً في كل بلد على حدة ، وفي العلاقات بين البلدان ، وفي «الاقتصادات القومية» ، كما في الاقتصاد العالمي كذلك . وجنبأ إلى جنب مع المدر الهمجي حقاً للقوى المنتجة ، وتدمر وسائل الانتاج المادية وقوة العمل الحية ، وإلى جانب سلب الاقتصاد حيويته بالصروفات الضخمة الضارة اجتماعياً؛ فإن الحرب ، كما هو الحال مع كل أزمة ضخمة ، شددت من الاتجاهات الجوهرية في التطور الرأسمالي . وعجلت الحرب بدرجة غير اعتيادية ، أيضاً ، نمو علاقات رأس المال المالي وتركيز رأس المال على نطاق عالمي . ان طابع المركبة في الحرب الراهنة (تمررها امبريالي) أمر لا شك فيه . فقبل كل شيء ، هناك انهيار الدول الصغيرة المستقلة ، سواء منها ذات التطور الصناعي العالي (تركيز وتمرر افقيان) ، أم تلك ذات النموذج الزراعي (تمرر عمودي) . وابتلع النوع الأخير بعضاً من التشكيلات الأضعف أيضاً (ومن الدول المتخلفة على حد سواء) ، والتي هي أقل أهمية نسبياً . لقد أصبح الوجود المستقل لبلجيكا ، الدولة ذات التطور العالي والسياسة الكولونيالية الخاصة بها ، أمراً مشكوكاً فيه . وتبدو واضحة بكل جلاء ، عملية إعادة التقسيم المركبة

لمناطق البلقان . ومن المتوقع أن تعمق تقد وتشابك ممتلكات الكولونيالية في إفريقيا ، سيزداد حدة في المستقبل . من جهة أخرى ، نحن نشهد تقاربًا قويًا جدًا بين المانيا وهنغاريا - النمساوية (في شكل اتفاقية دائمة بين السنديكات) . وأيًّا كانت نتيجة الحرب الفعلية ، فإن من الواضح منذ الآن (ويمكن افتراضه *قُبليًّا* *apriori*) . إن الخارطة ستتغير باتجاه دول ذات طبيعة أعظم عائلًا . وهذه بالضبط هي الطريقة التي ستنمو بها «دول القوميات» الامبرialisية (Nationalstaaten)

وإذا كان الاتجاه العام للتطور الذي لم يستند إلا بسبب الحرب ، يمكن في حدوث عملية تمركز اضافية ، فإن الحرب عجلت ، بشكل ملحوظ ، في ظهور واحد من أضخم تروستات الدولة الرأسالية في ميدان الصراع الدولي ، الذي يمتلكه تنظيم داخلي قوي بشكل غير اعتيادي . يعني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية . لقد جعلت الحرب ، الولايات المتحدة الأمريكية ، تحتل مكانة لم يسبق لها مثيل على الأطلاق . ومع توقف تصدير القمح الروسي .. الخ ، إلى أوروبا ، ازداد الطلب على المنتجات الزراعية الأمريكية . من جهة أخرى ، يوجد طلب ضخم على منتجات الصناعة الحربية للولايات المتحدة الأمريكية من قبل الأقطار المتحاربة ^(١)

(١) يمكن رؤية نمو الصادرات الأمريكية للشهر الأربعة الأولى من عام ١٩١٥ ، بالمقارنة مع الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩١٤ ، من الأرقام الآتية (بملايين الدولارات) :

كانون الثاني ١٩١٤ : ٢٠٤,٢	كانون الثاني ١٩١٥ : ٢٦٧,٩
شباط ١٩١٤ : ١٧٣,٩	شباط ١٩١٥ : ٢٩٩,٨
آذار ١٩١٤ : ١٨٧,٥	آذار ١٩١٥ : ٢٩٦,٥
نيسان ١٩١٤ : ١٦٢,٥	نيسان ١٩١٥ : ٢٩٤,٥

(فيستنيك فيناسوف - *Vestnik Finansov* ، رقم ١٦). وقد لاحظ السير برات *Pratt* رئيس مكتب التجارة الخارجية والداخلية ، على نحو مميز ، أن البلد يواجه مرحلة جديدة ، سيبدو فيها تعبير «السوق المحلي الداخلي» شيئاً من خلافات الماضي بالقياس إلى شعار السوق العالمي (فيستنيك فيناسوف ، رقم ١٦).

وتسوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك ، طلبات لاستدانة رأس المال (قروض خارجية .. الخ) . لقد كانت أمريكا حتى وقت قريب جداً فقط ، مدحونة لأوربا . لكن الوضع تغير بسرعة في مجرى الحرب : فتمت عملية تسديد ديون أمريكا ، وأصبحت أمريكا في ميدان الحسابات الجارية والديون قصيرة الأجل ، الدولة الدائنة لأوربا . ولنمو هذه الأهمية المالية للولايات المتحدة ، جانب آخر لا يقل عن الأول خطورة . فدول أمريكا الأخرى اعتادت استيراد رأس المال من أوربا ، وبالدرجة الأولى من إنكلترا وفرنسا ، فيما كان استيراد رأس المال من الولايات المتحدة ، التي تستورد هي نفسها رأس المال الأوروبي ، أمراً قليلاً الأهمية . بيد أن ما حدث خلال الحرب ، هو أن كندا والارجنتين وبنيا وبوليفيا وكوستاريكا ، قدمت طلبات قروضها ، ليس إلى أوربا ، بل إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

بالرغم من أن الأقطار الأمريكية استلمت مبالغ صغيرة من المال . لكن المميز في هذه الصفقة يمكن فيحقيقة أن عدداً من هذه الأقطار كان في العادة على الدوام ، من زبائن سوق لندن . وهكذا حلت نيويورك محل لندن في فترة الحرب ، وبذلك حفرت - ان صح التعبير - على تحقيق الجزء المالي من برنامج لعموم القارة الأمريكية Pan-American^(١) ان استمرار الحرب ، وطلبيات الحرب وقروض الحرب ، ثم الطلب الضخم لاحقاً على رأس المال ، في الفترة التي أعقبت الحرب (حين كان ينبغي التعهد باعادة بناء رأس المال الثابت .. الخ) ، كل ذلك سيؤدي إلى زيادة الأهمية المالية للولايات المتحدة أكثر فأكثر . انه سيعجل من تراكم رأس المال الأمريكي ، وسيوسع دائرة نفوذه في باقي دول أمريكا ، كما سيعجل في جعل الولايات المتحدة عاملاً رئيسياً في الصراع العالمي الدائر على الأسواق .^(٢)

(١) م. بوجوليوف : «السوق الأمريكية للرأسمال» ، في فيستييك فينانسوف ، رقم ١٩١٥ ، رقم ٣٩ ، ص ٥٠١ راجع مقالاته حول نفس الموضوع في فيستييك فينانسوف ، رقم ٣٧ ورقم ٣٨ .

(٢) في بداية الحرب نفسها ، لفت كاوتسكي الانتباه في نيوزايت Neue Zéit إلى الأهمية المتزايدة لأمريكا .

ويظهر نموذج الولايات المتحدة الامريكية ، كيف ينمو تروست دولة رأسالية كبير، ليغدو قوياً ومتحدداً ، وكيف يتبع أقطاراً ومناطق كانت تعتمد على أوروبا في السابق .

ونحن نشهد بالاقتران مع توسيع الصلات العالمية لامريكا ، تقدماً بالغ الكثافة والحدة في « الاندماج القومي » « National consolidation ». ولا تزال اتجاهات « القومنة Nationalising » داخل الجماعات المتحاربة ، هي الاتجاهات الأقوى : لقد توقف تبادل السلع العالمي ، وتوقفت حركة رأس المال وحركة القوة العاملة بين هذا البلد المتحارب وذلك ، وتعرضت كل العلاقات تقريباً للتمزق والتفكك . وفي حدود الاقتصاد « القومي » (وأفضل مثال على ذلك ، المانيا ، لأن المانيا انقطعت عن باقي العالم كله بصورة كاملة تماماً) ، جرت إعادة توزيع سريعة للقوى المنتجة . ولا يتعلّق هذا بالصناعة الحربية فقط (الحقيقة المعروفة على نطاق واسع تفيد بأنه حتى مصانع البیانو في المانيا ، تكيفت لمهات جديدة ، هي بالتحديد ، صناعة قذائف الدافع) ، بل ان ذلك يتعلق عموماً بالمواد الغذائية وبالزراعة ، كذلك . وبذا ، تكون الحرب Economic قد شددت بدرجة غير اعتيادية ، الاتجاه نحو السيادة الاقتصادية المطلقة autarchy ، ونحو تحول الاقتصاد « القومي » الى وحدة كاملة مكتفية ذاتياً ، ومعزولة بهذه الدرجة أو تلك عن الصلات العالمية . لكن ، هل يرتب على ذلك ، ان هذا الاتجاه سيهيمن بشكل متواصل ، وان الاقتصاد العالمي سيتجزأ الى عدد من الأجزاء المستقلة كلية ، والمعزولة عن بعضها الآخر ؟

هكذا ، أو هكذا تقريباً ، يفكّر الطوبياويون الامبرialisون . ان ايديولوججي الامبرialisية يسعون للوصول إلى وضع ينتج البلد فيه كل شيء « بنفسه » ، « ولا يكون فيه معتمدأ على الآجانب » ... الخ .. دعوا البلد يحصل على « الملحقات الاقتصادية » Economic Supplements الضرورية ، دعوة يؤمن لنفسه مصادر المواد الأولية ، لتحقق المهمة عندئذٍ ، كما يقولون . لكن

محاججات من هذا النوع ، لن تصمد للنقد لحظة واحدة . فالسادة الامبراليون ينسون تماماً ، ان نشاطات الضم والاحق التي يقومون بها ، تنطوي ضمناً على نمو الصلات الاقتصادية العالمية ، وعلى توسيع رأس المال وتصدير السلع ، وزيادة استيرادات المواد الأولية . . وما أشبه . وعليه ، فان السياسة الامبرالية ، تنطوي على تناقض ، اذا نظرنا من زاوية معينة : فلا بد للبرجوازيين الامبراليين ان يطوروا الصلات العالمية الى الحد الاقصى من جهة ، (للتذكر سياسة الاغراق التي تقوم بها الكارتيلات) ، فيما هم يقيمون ، من جهة اخرى ، حاجز التعريفة بينهم وبين العالم . هم من جهة ، يصدرون الرأسمال ، ومن جهة أخرى يتباكون على الميمنتة الأجنبية . انهم ، بكلمة أخرى ، يدولون الحياة الاقتصادية من جهة ، ويسعون بكل ما يملكون من جبروت ، من جهة أخرى ، لحصرها في اطار « الحدود القومية ». مع ذلك ، وبغض النظر عن كل العرافقيل ، يظل الاساس الذي تستند اليه الصلات العالمية في نمو مطرد ، ومن هنا فان (فيليكس بينر) على صواب تام حين يقول :

« إذا تذكّرنا أن توسيع التجارة الخارجية غير الاعتيادي حدث في مرحلة من أكثر مراحل السياسة الاقتصادية القومية حسماً ، فان علينا أن نسلم بان الحرب وما استثارته من مشاعر قومية لدى القوى العظمى ، ستدمّر ، لامناص ، العلاقات الدوليّة التي كانت محدودة حتى ذلك العهد بفعل ميول العزلة (Absperrung stendenzen)^(١) .

وفيما تتواصل الحرب ، فإن اختفاء أو ضعف الصلات الاقتصادية في مكان بعينه ، يكون مصحوباً في الآن ذاته ، بنموها في مكان آخر . إن الدور المهيمن الذي لعبته المانيا في روسيا ، لم يتوقف إلا ليفسح المجال للدور المهيمن الذي لعبته قوى دول الوفاق . بيد ان هذا ، مع ذلك ، ليس كل شيء . فلامندوحة لنا من تذكر ان المبدأ الناظم للنشاط الرأسمالي ، هو مبدأ تراكم الأرباح . وان الحرب ليست إلا إحدى

(١) فيليكس بينر *Die Konjunktur des Wirtschaftlichen Sozialismus* :Felix Pinner في داي بنك . نيسان ١٩١٥ .

«عمليات الbizنس» Business operations التي تقوم بها البرجوازية الحديثة . وحالما تنتهي الحرب ، فإن البرجوازي الحديث ، يكون ملهوفاً كما في الأيام الخوالي ، لاقامة الصلات القديمة . (ولن نذكر هنا عمليات تهريب السلع المحظورة خلال الحرب نفسها) . إن مصلحة الرأسالي هي التي تملّى عليه اتخاذ هذه الخطوات بصورة لامفر منها . ان التقسيم العالمي للعمل ، والتبالين في الظروف الطبيعية والاجتماعية هي أوليات اقتصادية Economic prius لا يمكن لها ان تتحطم ولا حتى عن طريق حرب عالمية . وبها ان الأمر كذلك) فلابد اذن ان توجد هناك علاقات قيمة Value relations محددة ، تؤدي إلى توفير ظروف لتحقيق حد أعلى من الربح في الصفقات العالمية . إن زيادة وتوسيع العلاقات العالمية المصحوبة في الآن نفسه باندماج «قومي» ، وبينضوح صراعات جديدة تثيرها المنافسة العالمية ، وليس الاكتفاء الاقتصادي الذاتي ، هو ما سيكون عليه طريق التطور مستقبلاً .

وهكذا ، فلن لم يكن في مقدور الحرب عرقلة التطور العام لرأس المال العالمي ، ولكن استطاعت ، بالعكس ، تجسيد التوسيع المنهى الذي أصاب عملية التمركز ، فإنها تؤثر كذلك على بنية الاقتصادات «القومية» الفردية ، بطريقة تؤدي إلى تشديد التمركز ضمن حدود كل مجموعة «قومية» . وفي الوقت الذي تؤدي الحرب فيه إلى هدر القوى المنتجة على نطاق بالغ الصخامة ، فإنها من جهة أخرى تنظم «الاقتصاد القومي» ، بأن تضعه بصورة متزايدة تحت سيطرة السلطة المتحدة لرأس المال المالي والدولة .

إن تأثيرات الحرب على الحياة الاقتصادية ، تعيد إلى الأذهان من نواحٍ عديدة ، التذكير بالأزمات الصناعية ، مع فارق ان الحرب تميز بتسعيها للاضطرابات العنفية والدمير والخراب الاجتماعي ، بدرجات أشد . هذا الخراب يعبر عن نفسه اقتصادياً في موت واحتضار الفئة الوسطى من البرجوازية ، أكثر مما يعبر عن نفسه في أي شكل آخر ، علمياً ان عملية الاحتضار والموت هذه تحدث خلال

الأزمات الصناعية كذلك . فحين تضييع الأسواق ، تموت فروع انتاجية بأكملها ، وبفعل غياب الطلب الفعال *Solvent demand* ، تقطع الصلات التي كانت حتى الآن راسخة الجذور ، ويهتر نظام الائتمان المصرفى برمتة . . . الخ . وإذا استثنينا العمال ، فإن أكثر العناصر تضرراً من هذا الدمار ، هي الفئة الوسطى من البرجوازية التي تكون أول من يتعرض للافلاس . بينما لن يشعر كارتل الصناعة الكبير، على العكس من أولئك ، بالتعasse على الاطلاق . وليس من المعتذر جمع عدد وافر من المعطيات الاحصائية ، لتوضيح الارتفاع الحاصل في الارباح ، بالنسبة لمفظومة كاملة من المشاريع الكبيرة ، لاسيما تلك المشاريع التي تقتصر على تلبية احتياجات الجيش ، أي بالدرجة الأولى ، المشاريع العاملة في مجال الصناعات الثقيلة (مايسى بـ « الأرباح الحربية ») .

وعلى الرغم من حقيقة ان المجموع الكلى للقيمة الزائدة التي يجري انتاجها ، لاينمو (بل هو العكس يتناقض ، لأن عدداً كبيراً جداً من العمال يجري تحويلهم الى الجيش) ، فإن الأرباح التي تجنيها مجموعات من البرجوازية الكبيرة ، لا تكفي عن النمو . وهذا يحدث على حساب أرباح الآخرين ، إلى حد كبير . أي على حساب مجموعات البرجوازية الصغيرة وغير المكرّلة *Uncartalised* . (هذه الزيادة في الأرباح ، يجري تفسيرها من جهة أخرى ، بالارتفاع الحاصل في قيمة السندات الورقية *Paper securities* كسحوبات على المستقبل : وحيثما يوجد هناك إنفاق ضخم للقوى المنتجة ، وحيثما يجري « استهلاك » ^(١) لرأس المال الجامد (الأساسي) للمجتمع *Fixed Capital* ، يحدث بشكل ملموس اصطدام جديد في موقع المجموعات ، ونمو نسبي في مرتب البرجوازية الكبيرة . ولن يتوقف هذا الاتجاه مع اندلاع الحرب . فلئن كانت

(١) إن قروض الحرب لاتعني شيئاً آخر غير استهلاك تلك الأجزاء التي صممت واستمررت الى مابعد الحرب ، من رأس المال ، ويجري احتلال الورق محل تلك الأجزاء ، ويجري اهدار القيم الحقيقة في شكلها المادي ، بطريقة غير انتاجية بأن يجري احرافها في الهواء .

البرجوازية تدافع عن مواقعها وتعززها خلال الحرب ، فان الطلبات الضخمة على رأس المال في فترة ما بعد الحرب ، ستسهل عملية النمو السريع للبنوك الكبيرة ، والنمو السريع ، وبالتالي ، لتركز وتغرك رأس المال . وستتحقق عملية تصميم المخراج التي سيبيتها الحرب ، بسرعة عمومية : اعادة بناء السكك الحديد ، المصانع والمعامل ، الآلات والأجهزة ، قاطرات السكة الحديد وحافلات النقل ووسائل المواصلات .. الخ ، التي تعرضت للدمار والتعطيل . وأخيراً وليس آخرأ ، تأتي بين تلك النشاطات ، عمليات اصلاح وتوسيع أجهزة الدولة العسكرية . وهذا من شأنه زيادة الطلب على رأس المال الى حد أقصى ، كما انه سيعزز موقع التروستات المصرفية^(١) .

وبينما تغدو المجموعات الرأسمالية المالية أقوى ؛ يزداد تدخل الدولة في الحياة

الاقتصادية زيادة هائلة لاميل لها^(٢)

وتحت هذا العنوان ، يأتي تشكيل احتكارات الدولة (الانتاج والتجارة) ، وتنظيم مايدعى بـ «المشاريع المختلطة» (mixed enterprises) (Gemischte Betriebe) حيث تكون الدولة أو المجالس البلدية Municipalities شركاء في المشروع ، جنباً إلى جانب مع التروستات والسنديكارات الخاصة . وتسير الدولة على العملية الانتاجية في المشاريع الخاصة (انتاج الزامي ، تنظيم طائق الانتاج .. الخ) : تنظيم التوزيع

«Vom wirtschaftslaben» in (Neue Zeit) 33, 2, No.22.

(١) راجع كوناو:

(«Der Bank und Geldmarket im ersten Kriegsjahr»).

كذلك : (بالألمانية) Dr. Webber: «Krieg und Banken» in Volkswirtschaftliche Zeitfragen (Krieg und Vokswirtschaft), Heft 7, 1915, P. 27.

(٢) فيما يتعلق بالمانيا، انظر جوهان مولر - Johann Müller :

Nationalökonomische Gestzgebung Die durch den Krieg hervorgerufenen Gesetze, Verordnungen, Bekanntmachungen, «U.S.W» in Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik for 1915.

(بالألمانية) .

(تسليم واستلام أجباريين) للبضائع، تنظيم الدولة لـ «مكاتب التوزيع المركزية»، مخازن وسائل الدولة للمواد الأولية والوقود والمواد الغذائية، تحديد وتثبيت الأسعار، بطاقات الخبز، بطاقات اللحم . . الخ، حظر استيراد وتصدير البضائع . . الخ). تنظيم اعتماد الدولة المصري . وأخيراً تنظيم الدولة للاستهلاك («مطابخ، عمومية»⁽¹⁾ (Communal kitchens))

علاوة على ذلك، أُسست إنكلترا، تأمين الدولة لحملات البضائع عبر المحيط، وضمانات الدولة لكمبيالات التجار، دفع الدولة لمبالغ تعود لتجار إنكلزي في الخارج، حين لا يكون بمقدورهم الحصول عليها في الموعد . . الخ. وقد اتخذت كل الدول المتحاربة، إجراءات مماثلة بهذه الدرجة أو تلك.

إن «تعبئة الصناعة» «Mobilisation of industry»، أي، عسكرتها، تحققت بأقل قدر من الصعوبة، حيثما كانت تنظيمات أرباب العمل، الكارتلات، السنديكات والتروستات، هي الأقوى - إن منظمات أصحاب العمل هؤلاء الذين تندلع الحرب خدمة لمصالحهم، وضعت كل أجهزتها المنظمة في خدمة الدولة الامبرالية التي يرتبط بها هؤلاء أو ثق الارتباط. وبهذا أمنوا الامكانية التكنيكية - الاقتصادية لعسكرة الحياة الاقتصادية، بدءاً من عملية الانتاج المباشرة، وصولاً إلى حيل الدورة الاقتصادية. وحيثما كانت الصناعة منظمة في كارتلات، فإن «تعبئتها» تتحذ أحجاماً مفرطة الضخامة.

عن ألمانيا، يقول السيد بينر Mr. Pinner «إن قطاعات واسعة من الحياة الاقتصادية (des erwerbslebens)، كانت على امتداد عقود عده، متراقبة أشد

(1) راجع ادغار جافيه Edgar Jaffé :Edgar Jaffé

«Die «Militarisierung» Unseres wirtschaftslebens» in Archiv Für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 1915, Bd. 40 B, Heft3.

.(بالألمانية).

الترابط . وكان طابع نشاطاتها جاعياً تقريباً ، لقد امتصت جزءاً كبيراً من الانتاج القومي ، ووضعته تحت ادارة موحدة واحدة : هي الكارتيلات والتروستات »^(١) . وقد أكد الوزير الانكليزي المستر لويد جورج Mr. Liold Georgr على أهداف التعبئة الصناعية ، وعلى أهميتها كذلك ، حين قال في الثالث من حزيران في مانشستر ، ان القانون الخاص بالدفاع عن المملكة ، أعطى للحكومة كامل السلطة على المصانع بآجعها . وان هذا القانون جعل بامكان الحكومة اعطاء الأسبيقة للعمل الأكثر أهمية وخطورة . فقد منع الحكومة حق التصرف بكل مصنع وبكل آلة ، وجعل الامتناع عن تنفيذ ذلك عقوبة بالمصاعب . وقد أحسنت الوزارة التجهيز بالسلاح بجعل أوامرها فعالة وناقلة»^(٢) . وقامت كل من فرنسا^(٣) وروسيا كذلك ، بتبنی اجراءات مماثلة . وبمعزل عن سيطرة سلطة الدولة مباشرة على الانتاج في المشاريع الخاصة ، فإن الحرب أنشأت عدداً من احتكارات الدولة . فقد أصبحت سكك الحديد في انكلترا ملكاً للدولة . وقامت في ألمانيا احتكارات الخبز والبطاطا والتراط . . الخ ، ومن المؤمل قيام عدد آخر أيضاً (وهو ما مستحدث عنه لاحقاً) . حتى صناعة الفحم تحولت لتصبح « كارتلاً مختلفاً » ، حيث تتعاون السنديكيت مع الحكومة^(٤) وتتدخل الدولة في هذه

(١) بينز: «Organisierte Arbeit» في Handels-Zeitung des Berliner Tageblatts, Aug.23, 1915. (بالألمانية).

(٢) اقتبسنا عن (فيستنيك فيناسوف)، ١٩١٥، رقم ٢٤، ص ٥١٨.

(٣) راجع . إيف غويو Yves Guyot: «المشكلات الاقتصادية بعد الحرب». (بالفرنسية، في الجورنال دي ايكonomists، ١٥ آب، ١٩١٥).

(٤) راجع ي . ماير - E. Meyer:

«Die Drohung mit dem zwangssyndikat» in Neue Zeit, 33,2, No 18.

(بالألمانية).

- كذلك: «Die Bergwerksdebatte im Reichstag» in Handels-Zeitung des Berliner Tagenblatts, No. 435, Aug. 26. (بالألمانية)

الحالات كلها، مباشرة في ميدان الانتاج. بيد أن ثمة، على كل حال، تدخل حكومي آخر، شديد الفعالية، يحدث عبر علاقات الايثان المصرفى. و «التبعة المالية» وما يتعلق بها من عمليات، هي حالة نموذجية بالنسبة لتلك الأخيرة، في المانيا. فقد عمل بنك الرايخ Reichsbank حتى في بداية الحرب، عبر سلسلة من البنوك الكبيرة الأخرى. وازدادت نشاطاته في هذا المجال مؤخراً، زيادة بالغة. إن ما يسمى بـ «بنوك الاقراض» «Loan banks» (Darlehenskassen)، باعتبارها مؤسسات للدولة تعتمد على بنك الرايخ، غدت بسرعة، عاملاً فائق الأهمية في عالم الايثان المصرفى^(١). وتعلق أهمية بالغة على القروض العسكرية الداخلية، التي كانت تطرح على الجمهور مباشرة، من قبل بنك الرايخ. وهكذا، فإن أهمية بنك الرايخ، وهو مؤسسة أعطيت أهمية استثنائية في الحياة الاقتصادية لالمانيا، حتى في الفترة قبل اندلاع الحرب، نمت إلى أبعد الحدود ، بحيث أصبح بنك الرايخ ، في الواقع، مركزاً قوياً لجذب مبالغ محترمة من رأس المال. من جهة أخرى ، منها بنك الرايخ، كذلك ، باعتباره مؤسسة تمويل مشاريع الدولة التي تتزايد باطراد ، فضلاً عن تنظيمات الدولة الاقتصادية الأخرى. وبذلك يصبح المجتمع المصرفى المركزي للدولة، بمثابة «الرأس الذهبي» لتروست الدولة الرأسمالية بأكمله .

وينبغي عدم الظن أن هذا الارتفاع يقتصر على المانيا وحدها . وبعد اجراء التعديلات الضرورية Mutatis mutandis ، يبقى ان العملية ذاتها تحدث في كل الأقطار المتحاربة (وفي الأقطار غير المتحاربة كذلك ، مع فارق أنها تحدث بدرجة أقل) . ولابد من الحديث باسهاب هنا، عن واحدة من المسائل ذات الأهمية غير العادية في نظرنا ، نعني بالتحديد: قضية احتكارات الدولة ومستقبلها . «طبقاً للإحصاءات» قال الدكتور هيلفيريش في الرايخستاغ ، هذا العام ،

(١) د. فيبر: «Krieg und Banken»، P. 14 (بالألمانية).

«فإن الكلفة العامة للحرب العالمية ، بالنسبة لكل المتركون فيها ، ينبغي أن تقدر بما يساوي حوالي ٣٠٠ مليون مارك يومياً ، أي ، حوالي ١٠٠ بليون مارك » (اسمعوا ! اسمعوا !) . «وانه لدمار مرعب واهدار للقيم لم يعرف التاريخ العالمي له مثيلاً »^(١) ولا حاجة للقول ان الأرقام التي اقتبسها «مارشال المال» الدكتور هيلفيريش لاتعطي أي فكرة عن حقيقة «الكلفة العامة للحرب» ، لأنها لا تتحدث إلا عن النفقات الفورية (المباشرة) التي أنفقتها الدول المتحاربة . لكننا مهتمون ، في هذا السياق ، بتلك النفقات الخاصة ، وهذا فسيكون ملائماً تماماً ايراد بعض أرقام تفصيلية أخرى تتعلق بالقروض العسكرية . إن الدول تنفق جزءاً من دخلها الاعتيادي أيضاً ، على الحرب . مع ذلك ، فإن الأرقام التالية يمكن أن تعطي فكرة ما عن حجم الانفاق العسكري^(٢) (انظر جدول رقم ٢٠)

لقد استخدمنا التقديرات المقتبسة في العدد رقم ٤٤ ، (فيستينيك فيناسوف) لعام ١٩١٥ . ولابد أن نؤكد ، على أية حال ، أن الأرقام المقتبسة هنا ، تحدثنا عن قروض الحرب بالنسبة للدول الست الكبرى فقط ، بينما عدد الدول المشاركة في الحرب هي اثنا عشرة دولة . وحيث لم يجر انفاق مثل هذه المصرفات التي

(١) اقتبسنا عن فورفارتس Vorwärts ، عدد ٢١ آب ، ١٩١٥ .

(٢) تعتبر هذه الأرقام غير كافية . أيضاً بالنسبة لسياق آخر: فالدول تلجأ إلى الأوراق المطبوعة ، أي ، إنها تصدر نقوداً ورقية بكميات متزايدة وتعتبرها قرضاً داخلياً أيضاً ، لكن بدونفائدة ، ويشير الجدول إلى أنه حتى آب ١٩١٥ ، فان النمسا - المغاربة حصلت على حوالي ١٣ بليون كراون .

(ويبا أن الأرقام المتعلقة بالمانيا واردة ومدرجة حتى ايلول ١٩١٥ ، فان بوسع المرء الاعتقاد بأن الأرقام المتعلقة بالنمسا - المغاربة تمت حتى تشرين الأول)، بينما ارتفعت المصرفات العسكرية بحكومة النمسا - المغاربة ، حتى نهاية شهر آب ، إلى حوالي ١٨ بليون كراون ، وحتى نهاية ايلول ، إلى أكثر من ١٩ بليون كراون . وكما هو واضح ، فلا بد من وجود بعض المصادر لتغطية النفقات ! وعلى هذا الأساس ، فلاشك أن الأرقام المقتبسة في الجدول ، هي أقل من الأرقام الحقيقة بدرجة كبيرة .

ل سابق لها ، الا لتدمير المزيد من القيم لا غير ، فان دين الدولة ينبغي ان ينمو نمواً هائلاً ، وينبغي أن يتقطع التنظيم المالي للدولة برمته . ويكون التوازن قد تعرض خلل خطير بحيث ينبغي البحث عن مصادر اضافية ملء الخزينة ثانية ، اذا تعين تغطية المصرفات الضخمة التي ستستمر حتى بعد الحرب (دفعات الفائدة على قروض الدولة ، مساعدة عوائل العجزة والمصابين ... الخ) .

وفي المانيا ، اذا أخذنا بذلك واحداً فقط ، ينبغي العمل على زيادة دخل الدولة بمقدار يزيد على الضعف^(١) .

ويبدو من المستحيل تغطية النفقات من المصادر المعتادة لدخل الدولة (المشاريع التي تملكها الدولة ، الضرائب المباشرة وغير المباشرة) . وستكون الدول مجبرة على توسيع احتكاراتها . وتذعن الاوساط القيادية للبرجوازية لهذه الفكرة ، بصورة متزايدة . ذلك ان قوة الدولة ، في التحليل الاخير ، ليست الا قوتها هي أيضاً . وهذا ما تقوله بالضبط ، الاداة «العلمية» الناطقة باسم البنوك الالمانية ، على لسان الدكتور فيلكس بيتر:

«ان التباينات الرئيسية في الرأي ، التي تعبّر عن نفسها بحدة باسم الاحتكارات جميعها ، عموماً ، أو باسم هذا الاحتكار أو ذاك ، على وجه الخصوص ، اختفت بين عشية وضحاها (über nacht verschwunden) . ويَكُاد الجميع يتفق تقريباً ، على أن احتكارات من النوع الذي تم اقتراحه ، كاحتكرات الكحول ، الكيروسين ، الكهرباء (أو بدقة أكبر التيار الكهربائي - ملاحظة المؤلف) ، علب الكبريت ، وربما حتى الفجم ، ملح ، البوتاسيوم ،

(١) راجع ، أدolf Braun في نوبة كتسايت ، ٣٣ ، ٢١ ص ٥٨٤

قرص الحرب لست قوى متحاربة

بريطانيا العظمى (بالألف الجنيهات الاسترلينية)	فرنسا (بالآلاف الفرنك)	روسيا (بالآلاف الروبلات)
قرض ٥٪ تشرين الثاني ١٩١٤	قرض بنك فرنسا	٢٦٥٠٠٠ قرض ٥٪ مع حسم الزامي في بنك الدولة
٣٣٦٠٠ سندات من آذار ١٩١٥	قرض من قبل حلفاء فرنسا بخصم من الخزانة	٥٠٠٠٠٠ قرض ٥٪ نيسان أول ١٩١٤
٥٨٥٠٠٠ تموز ١٩١٥	قرض ٥٪ تموز ١٩١٤	٥٠٠٠٠٠ قرض ٥٪ شباط ١٩١٥
٥٠٠٠٠٠ قرض أمريكي	سندات	١٠٠٠٠٠٠٠ قرض ٥٪ آب ١٩١٤
٥٠٠٠٠٠ قرض أمريكي	صكوك	٣٠٠٠٠٠ سلسلة ٤٪
٢١٤٠٠٠ أوراق نقد الخزينة	قرض انكليلية	٣٠٠٠٠٠ آذار ١٩١٥
٢٠٦٤٢٠٠٠ المجموع	قرض أمريكي	٢٤٨٣٢٤ ر ٢٣٤٧٥٠ أوراق نقد الخزينة بكمبالية في إنكلترا نفس الشيء في فرنسا قرض جاري
١٢٣٢٦٠٠ المجموع		٢٠٠٠٠٠ نيسان ١٩١٥
		١٠٠٠٠٠٠ قرض ٥٪ في شرين الثاني ١٩١٥
		٧٩٣٣٠٧٤

* الأرقام المقتبسة الواردة في الجدول هي أدنى من الأرقام الحقيقة بدرجة كبيرة.

النمسا - الهمغارية (بملايين الكروافونات)		المانيا (بملايين الماركات)		ايطاليا (بالآلاف الليرات)	
٢٣٠٠	قرض ٥٪ تشرين الثاني ١٩١٤	٣٤٩٢	قرض ٥٪ في ايلول ١٩١٤	١٠٠٠,٠٠٠	قرض ٥٪ كانون الأول ١٩١٤
١١٧٠	قرض ٦٪ تشرين الثاني ١٩١٤	١٠٠٠	صلك ٥٪ ايلول ١٩١٤	١٠٠٠,٠٠٠	قرض ٥٪ تموز ١٩١٥
٢٧٨٠	قرض ٥٪ أيار ١٩١٥	٩١٠٣	قرض ٥٪ شباط ١٩١٥	١٢١٦,٣٥٠	قروض من البنك الإيطالي
٤٨	قرض ٦٪ في المانيا (اجمالي) تشرين الثاني ١٩١٤	٤٣٠٤	أوراق نقد الخزينة		
٥٣	نفس الشيء تموز ١٩١٥				
٥١١٢	ديون جارية				
١٢٩٨٧	المجموع	٣٠,٠٠٠	المجموع	٣٢١٦,٣٥٠	المجموع

التغير ، التأمين ، أقرب ما تكون الى التحقق الآن» .

ويعتبر المزيد من توسيع الاتجاهات الاحتكارية ، أمراً محتملاً في ظل ظروف كهذه . ان انتاج الغاز ينافس انتاج الطاقة الكهربائية ، كما نعرف وعليه ، يكون من المحتمل ، كذلك ، تكون احتكار للغاز . والاكثر احتمالاً أيضاً ، هو توسيع سلطة الدولة لتشمل مشاريع قرية من الاحتياطيات . فحين يدخل احتكار الدولة ميدان صناعة الفحم ، فلا بد أن يتاثر انتاج تاسيس الحديد^{*} ، بذلك . ويمكن ايراد أمثلة من هذا النوع بالعشرات . والسؤال الذي يطرح عندهن هو ما اذا كانت كل المقترنات من هذا النوع ، ستظل حبراً على الورق لغير ، وما اذا كانت ستعرض مقاومة البرجوازية لها .

لقد أشرنا لتونا الى التغير في الاتجاه العام بالنسبة للعلاقة باحتياطيات الدولة . وبالطبع ، ثمة حتى الان اقسام فرعية (sub - classes) من البرجوازية ، تتصادم مصالحها مع هذا الاتجاه بهذه الدرجة أو تلك . لكن الحقيقة التي لا جدال فيها ، هي أن التطور الاقتصادي الذي تعزز في هذا المجال بواسطة الحرب ، ينبغي أن يقود ، وسيقود حتماً ، الى وضع لابد أن تكون البرجوازية ككل فيه أكثر تسماحاً فيما يتعلق

(1) فيلكس بيتر:

«Die Konjunktur des wissenschaftlichen Sozialismus»، in Die Bank, April, (بالألمانية). P.P 326 - 327.

وحوال احتياطيات متفرقة في المانيا، انظر، ادولف براون: وانظر كذلك، أدمند فيشر: «Elektrizitätsmonopol» in Neue Zeit, 1915, Nos. 19 and 20. Das werden des Elektrizitätsmonopol, in sozialistische Monatshefte, P. 443.

ومابعدها.

«Zur frage der steuern und Monopk»، Neue Zeit, 1914 - 15, I,P. 682. (بالألمانية) وما بعدها.

(*) تاسيس الحديد iran: هو الحديد الخام عند خروجه من آتون المصهر. «المترجمة».

بالتدخل الاحتكماري لسلطة الدولة . ان السبب الرئيسي لهذا لتطور ، هو تزايد التقارب المستمر بين سلطة الدولة والاوساط القيادية لرأس المال المالي . ان الدولة ومشاريع الاحتكمار الخاصة ، تندمج في كيان واحد ضمن اطار تروست الدولة الرأسمالية . وتنطبق مصالح الدولة ومصالح رأس المال المالي ، أكثر فأكثر . من جهة اخرى ، فان حداً أقصى من التمركز ، وحداً أقصى من سلطة الدولة ، يكونان مطلوبين لادارة الصراع التنافسي الضاري الدائر في السوق العالمية . ان السببين الاخرين من جهة ، فضلاً عن اعتبار مالي من جهة أخرى ، هي العوامل الرئيسية في تعزيز تنظيم الدولة للإنتاج في اطار مجتمع رأسمالي .

ولاتخسر البرجوازية شيئاً من جراء تحويل الانتاج من احدى يديها الى الاخرى ، طالما ان سلطة الدولة في عصرنا الراهن ، هي ليست الا شركة أرباب العمل (entrepreneux company) ، تملك سلطة هائلة ، ويترأسها حتى نفس الاشخاص الذين يحتلون موقع قيادية في دوائر البنك والستديكيت .

والفرق في ظل مثل هذه الظروف ، هو أن البرجوازية لا تستلم دخلها من مكتب الستديكيت ، بل من دائرة بنوك الدولة . من جهة اخرى ، فإن البرجوازية تربح جراء حدوث تحول من هذا النوع ، لأنها لا تستطيع الأمل في الخروج منتصرة من معركة التنافس الدامية ، إلا حين يجري تمركز وعسكرة الانتاج ، أي ، تنظيمه من قبل الدولة . ان الحرب في أيامنا هذه ، لاتحتاج إلى مجرد « تمويل » مالي ، حسب . ان الحرب الناجحة تتطلب من المصانع والمعامل والمناجم والزراعة والبنوك وأسواق البورصة ، بل ومن كل شيء ، ان « يعمل » من أجل الحرب فقط دون شيء آخر .

« كل شيء من أجل الحرب ». ذلك هو شعار البرجوازية . ان مقتضيات الحرب ومقتضيات الاستعدادات الامبرالية للحرب ، تخبر البرجوازية على تبني شكل جديد للرأسمالية ، وعلى وضع الانتاج والتوزيع تحت سلطة الدولة لتحطيم التزعة

وبالطبع ، فلن تبقى كل اجراءات زمن الحرب ، قائمة في الفترة التالية للحرب أيضاً . ان اجراءات من نوع تحديد نسب الخبز واللحم ، الحظر على انتاج عدد من السلع ، الحظر على الصادرات .. الخ ، ستختفي مع ابرام معاهدة السلام . مع ذلك ، فلا يوجد ثمة أدنى شك في أن اتجاه الدولة نحو السيطرة على الانتاج ، سيظل في ازدياد . ان التعاون بين الدولة والاحتكارات الرأسمالية الخاصة على غرار نموذج «المشاريع المختلطة» سيجري ادخاله ، في أغلب الاحتمالات ، في عدد من الصناعات . ومن المحتمل أن نموذج الدولة الخالص للإنتاج ، سيظل باقياً في الصناعات العسكرية . ان (كوناو) يحدد بمنتهى الصواب ، مستقبل الاقتصادات القومية ، باعتبارها : «هيمنة خبراء البنوك الماليين ، نمو التركز العالمي ، زيادة سيطرة الدولة ومشاريع الدولة» .^(١)

ان عمليات التنظيم الصناعي ، وتلك المتعلقة بزيادة النشاطات الاقتصادية للدولة ، تطرح السؤال العام عن المعنى الاجتماعي - اذا استخدمنا تعبير البروفسور جافيه Jaffé - لهذا التغير في العنصر المميز بالذات للبنية الاقتصادية . ان من يدعون باشتراكية الدولة ، الذين تتغذى صفوفهم من مجالس أساتذة الجامعة الألمان بالدرجة الأولى ، كانوا من أوائل الذين شعروا بارتفاع المعنويات . ويتحدث (كارل باللود) بلهفة تامة عن ميلاد جديد لليتوبيا ، مفترضاً أن احتكارات الدولة ... الخ ،

(١) ح. كوناو:

«Die Weltwirtschaftsgestaltung nach dem Kriege». in Correspondenzblatt der General-kommission der Gewerkschaften Dautschlands,

١١ أيلول، ١٩١٥، رقم ١٧.

إن (كوناو) يتوصل إلى خلاصة ليبرالية خاطئة كلية ، في هذه المقالة .

تقديم هي نفسها بنية جديدة للاتصال .^(١) ويقول (جافيه) ان عسكرة الحياة الاقتصادية ، يختلف عن الاشتراكية بالأساس ، في أن مصطلح «الاشراكية» يرتبط بـ «الاتجاه نحو فلسفة السعادة في ميدان الفكر» ، بينما يضع الفرد نفسه كلياً ، في خدمة المجتمع زمن الحرب ^(٢) ونجد مناقشة مثيرة للفضول حقاً ، في كتابات البروفسور كراهامان . فالبروفسور يتصور مستقبل صناعة التدين ، بالشكل التالي :

«ان التأثير الراهن ، القوي ، لكل الاجراءات الرامية إلى دعم الدولة والدفاع عن البلاد ، التي تتحذها سلطة الدولة لاعتبارات عسكرية ، تقربنا إلى اشتراكية الدولة بدرجة ملحوظة ، في مجال التعدين كما في كل مجال آخر . لكن الطريق ليست تلك التي كان البعض يخافها في فترة ما قبل الحرب ، فيما كان البعض الآخر يتوقعها . إنها ليست اشتراكية مخففة على مستوى عالمي ، بل اشتراكية مترسخة قومياً . ونحن نقترب الآن من اشتراكية من هذا النوع . إنها ليست شيوعية ديمقراطية ، ولا هي بدرجة أقل ، هيمنة طبقة ارستقراطية ، بل هي نزعة قومية توقف بين الطبقات . وانما لنتقرب من هذه الاشتراكية بخطوات هائلة جداً ، منذ الأول من آب عام ١٩١٤ ، الأمر الذي كان يعتبر في السابق مستحيلاً كلياً».^(٣)

(١) Karl Ballod : كارل باللود -

«Einges aus der Utopienliteratur der letzten Jahre» in Archiv für die Geschichte des sozialismus und der Arbeiterbewegung , herausgegeben von Grünberg , 6' Jg. Heft. 1, P.P. 117 - 118.

(٢) جافيه ، المصدر المذكور ص

(٣) ماكس كراهامان : Max Krahmann . «Krieg and Montanindustrie»

ص ص ٢٢ - ٢٣ ، ويقدم ليفرمان (Liefmann) الموقف المعاكس (انظر كتابه : Stehen wir dem Sozialismus näher) إن كتابه موجه على العموم ضد الأوهام ، وهو الأمر الذي لم يرغب في أخلفائه .

ما هي صورة «اشتراكية الدولة» المعاصرة التي يظهر انها «تغير في المبدأ الأساسي»؟

من التحليل السابق سينأتي الجواب على ما يبدو منطقياً على منطق لايرد : اننا هنا أمام عملية تمركز متسارع في اطار تروست الدولة الرأسمالية ، التي تطورت إلى الشكل الأعلى ، ليس لاشتراكية الدولة ، بل لرأسمالية الدولة . ونحن لأنرى هنا ، البة ، شكلاً جديداً للإنتاج ، أي ، تغيراً في العلاقة المتبادلة بين الطبقات . بل العكس . فما لدينا هنا هو زيادة في جبروت سلطة الطبقة التي تملك وسائل الانتاج بكميات لم يسبق لها مثيل من قبل . وإذا نحن أطلقنا على مثل هذه الحالة ، مصطلحاً يناسب العلاقات التي تخل في أعقاب الرأسمالية ، فإن ذلك لن يكون أمراً شديداً الخطورة ، حسب ، بل وينطوي على درجة عالية من السخافة . ان مصطلحات «اشتراكية الحرب» ، و«اشتراكية الدولة» هي مصطلحات يجري الترويج لها عمداً ويهدف مباشر ، هو تضليل الناس والتستر على محتوى بشع وسيء تحت حجاب من الكلمات المنمرة . ان اسلوب الانتاج الرأسمالي يقوم على احتكار وسائل الانتاج في ايدي طبقة الرأسماليين ، ضمن الاطار العام لمتبادل السلعة . ولا يوجد فرق في المبدأ ، حين تكون سلطة الدولة هي التعبير المباشر عن هذا الاحتياط ، أو حين يكون الاحتياط منظماً بصورة « خاصة ». فما يظل موجوداً في الحالتين ، هو اقتصاد السلعة (وفي مقدمته السوق العالمي) ، والعلاقات الطبقية بين البروليتاريا والبرجوازية ، وهو أمر يفوق سواه في الأهمية .^(١)

(١) حين يتبعن أن يختفي الطابع السلعي للإنتاج (مثلاً، عبر تنظيم كل الاقتصاد العالمي كتروست دولة عملاق واحد، وهي الاستحالة التي حاولنا البرهنة عليها في فصلنا المتعلق بها فوق الامبرالية)، فهذا يعني اننا سنكون أمام شكل اقتصادي جديد كلية. ولن يكون هذا الشكل هو الرأسمالية اطلاقاً، لأن انتاج السلع سيختفي، كما لن يكون اشتراكية، لأن سلطة طبقة على أخرى ستظل قائمة (بل ستتم لتصبح أعلى)، ان بنية اقتصادية بهذه ستتباه، أكثر من أي شيء آخر، اقتصاد مالكي العبيد، حيث لا يكون لسوق العبيد وجود.

يترتب على ما تقدم (بقدر ما يتعلق بالأمر باحتفاظ الرأسالية بموطئ قدم لها) ، ان المستقبل ملك لأشكال اقتصادية وثيقة الصلة برأسالية الدولة . فهذا التطور اللاحق لتروستات الدولة الرأسالية ، الذي عجلت الحرب وتائده بدرجة عالية ، ينعكس بدوره في الصراع العالمي النطاق ، بين تروستات الدولة الرأسالية . وقد رأينا أعلاه كيف أن الاتجاه لتحويل الدولة الرأسالية إلى تروستات الدولة الرأسالية ، وجد انعكاسه في العلاقات المتبادلة بين الدول . وقد استارت اتجاهات الاحتكار ضمن الجماعة « القومية » ، اتجاهات لاحتكر مناطق وأقاليم خارج وطن الدولة ، عن طريق الاخوات . وأدى هذا إلى تسعير حمى التنافس وأشكالها بصورة مريرة . ومع حدوث مزيد من التقدم في التمركز الداخلي ، سيصبح هذا الوضع الخطير أكثر خطورة وبسرعة فائقة يضاف إلى ذلك ، التقلص السريع في المجال الحر لنشاطات رأس المال . وعليه ، فليس ثمة أدنى شك في أن المستقبل القريب سيكون مشحوناً بأشد الصراعات قسوة ووحشية ، وان المناخ الاجتماعي سيظل مشيناً بتواترات الحرب . وأحد التعبيرات الظاهرة عن هذا الوضع ، هو النمو غير الاعتيادي لنزعة العسكرية ، وللمشاعر الامبرالية . ان انكلترا ، بلد « الحرية » و« الفردانية » ، قد وضعت تعريفة منذ الآن ، وتقوم بتنظيم جيش دائمي . وتحبti عسكرة ميزانية الدولة فيها . وتحضر أمريكا لنشاطات الحرب على نطاق بالغ الخطافة حقاً . ويجري الشيء ذاته في المانيا وفرنسا واليابان وفي كل مكان . لقد غرفت فترة الرومانسية « السلمية » في نهر النسيان . ان المجتمع الرأسمالي يدوم في اعصار الحروب العالمية المجنون .

يبقى أن نقول ببعض الكلمات عن مستقبل العلاقات الطبقية ، لأن من الواضح تماماً ، قبلياً Priori ان الأشكال الجديدة للعلاقات الرأسالية لن تفشل في العثور على انعكاس لها في وضع الجماعات الاجتماعية المختلفة . ان المسألة الاقتصادية الأساسية هي : ماذا سيكون مصير أجزاء الدخل « القومي » المختلفة ؟ بكلمات أخرى فالمسألة

تكمّن في الكيفية التي سيتوزع بها الناتج «القومي» بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وفي مقدمة ذلك ، ماذا سيحدث لـ «حصة» الطبقة العاملة منه . أنتا نفترض أن العملية تجري بصورة متشابهة إلى هذا الحد أو ذاك ، في كل الأقطار المتقدمة ، وإن ما يصح بالنسبة للاقتصادات «القومية» ، يصح بالنسبة للاقتصاد العالمي كذلك .

ان اتجاهًا عميق الجذور ينحو نحو تخفيض الاجور الحقيقة ، لابد وأن يلاحظ ، بالدرجة الأولى ، في هذا السياق ، والأسعار المرتفعة الناجمة عن التفاوت في الانتاج الرأسمالي ، لن تنخفض مستقبلاً ، بل والأكثر من هذا ، انها بالعكس ، ستواصل الارتفاع (ما تتحدث عنه هي أسعار لا علاقة لها بالأسعار التي تميز التقشف السائد في «زمن الحرب») . ان التباين بين العالم الصناعي والعالم الزراعي سيواصل الاتساع أكثر فأكثر ، بسبب دخولنا عصر التصنيع المتسارع للأقطار الزراعية . وسيؤدي تصاعد العسكرية والحرروب إلى تشديد هائل للضغط الذي تشكّله الضرائب ، وإلى رفع هذا الضغط إلى حده الأقصى . «كل ما يصلح للضريرية ستجيئ عنه الضريرية . وكل ضريرية مفروضة ستنهض بأقصى عبء يمكن للضريرية أن تتحمله» . هذا ما تقوله صحيفة التجارة الروسية^(١) وهذه العبارة ليست عبارة جوفاء . فحيثما تكون النفقات غير الانتاجية ضخمة وهائلة ، وحيثما تجري إعادة البناء للخزينة ، فإن الضرائب المباشرة وغير المباشرة تصبح أمراً محتملاً . وينجم ارتفاع كلفة المعيشة عن أسباب أخرى أيضاً . أولاً ، ازدياد الأسعار بسبب ارتفاع معدلات التعريفة . ثانياً ، توجد ثمة أسعار احتكارية في الصناعات المنضوية تحت لواء التروستات ، وسترتفع احتكارات الدولة بدورها الأسعار ، لأسباب خاصة

(١) بروفيسور نازارييفسكي (Prof. Nazarevskij) : موجز تاريخ ونظرية الاقتصاد الجماعي الرأسمالي ، السنديكارات والتروستات والمؤسسات المتحدة ، مجلد ١ ، جزء ١ / موجز تاريخ الاتحادات في الصناعة الأمريكية ، موسكو ، ١٩١٢ ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

بخرزينة الدولة . وستكون النتيجة ، بقاء جزء يتعاظم باستمرار من الناتج القومي ، في أيدي البرجوازية ودولتها .

ان الاتجاه المضاد الذي ينبع من صفوف الطبقة العاملة ، ستواجهه ، من جهة اخرى ، مقاومة متصاعدة تبديها البرجوازية المندجدة والمنظمة ، التي نمت لتصبح هي والدولة شيئاً واحداً . ومكاسب العمال التي كانت في العصر السابق ، ظاهرة اعتيادية ، تصبح الآن مستحيلة تقريباً . ان ما يحدث هنا ، لا يسمى تدهوراً نسبياً في أوضاع الطبقة العاملة ، حسب ، بل هو كذلك تدهور مطلق (التأكيد من المؤلف) . وتحتمم التناقضات الطبقية ، بالختام ، وتفاقم . وسيحدث هذا لسبب آخر أيضاً ، علاوة على ما تقدم ذكره . فبنية مجتمع الدولة الرأسمالية ، تجعل العمال مربوطين بالدولة الامبرالية ، جنباً إلى جنب مع ما تؤدي إليه هذه البنية من تدهور في الأوضاع الاقتصادية للطبقة العاملة . وإذا تخينا الحقيقة ، فإن المستخدمين في مشاريع الدولة ، كانوا حتى في الفترة السابقة للحرب ، مجردین من عدد من أهم حقوقهم الأولية ، كحقهم في التنظيم وفي الاضراب . . . الخ ان اضراباً لعمال السكك أو عمال دوائر البريد ، كان على وشك أن يعتبر نشاطاً . خيانياً تقريباً . لقد وضع الحرب تلك المراتب من البروليتاريا تحت عبودية أكثر قمعاً واضطهاداً . ومع قيام رأسالية الدولة يجعل كل خط من خطوط الانتاج تقريباً ، هاماً بالنسبة للدولة ، ومع وجود كل فروع الانتاج تقريباً في خدمة مصالح الحرب ؛ فإن التشريع المتعلق بالمنوعات يتسع ليشمل حقل النشاطات الاقتصادية برمته . ويجري تجريد العمال من حرية لهم في النشاط ، ومن حق الاضراب ، وحق الانتهاء إلى ما يسمى بالأحزاب « التحررية »، ومن حقهم في اختيار المشروع . . . الخ . لقد جرى تحويلهم إلى عبيد أرقاء سوى أنهم لا يرتبطون بالأرض ، بل بالمصنع . لقد أصبحوا رقيقاً أبيب للدولة الرأسمالية اللصوصية ، التي امتصت إلى داخل جسدها كل الحياة الانتاجية . / وهكذا ، فإن أسس التاجرations الطبقية تصل ذروة لم يكن بالامكان بلوغها من

قبل . وتصبح العلاقات بين الطبقات أكثر وضوحاً وأكثر عريأً . وختفي من وعي الناس ، المفهوم الخرافي لـ « دولة مرفوعة فوق الطبقات » ، لأن الدولة تدخل كرب عمل مباشر ، وكمنظم مباشر للإنتاج : اما علاقات الملكية ، التي لم تكن واضحة بسبب عدد من الروابط الوسيطة ، فإنها الآن تظهر بكل عريها الأصيل ، أي أنها تظهر على حقيقتها . ولئن كان وضع الطبقة العاملة ، على هذه الدرجة من السوء ، في الفترة الفاصلة بين حربين ، فإن وضعها سيكون أسوأ بها لا يقاس ، بالتأكيد ، في زمن الحرب . ان مجلة (الايكonomist) ، لسان حال رجال أعمال الانكليز ، على حق تماماً ، حين كتبت في فترة بداية الحرب بالضبط تقول ، إن العالم يدخل عصر أشد الصراعات الاجتماعية عنفاً وضراوة .

الفصل الرابع عشر

الاقتصاد العالمي والاشتراكية البروليتارية

- ١ - الرأسمالي والعامل كقطبين متضادين في العلاقات الاجتماعية .
- ٢ - تضاد المصالح الطبقية ، ووحدتها النسبية .
- ٣ - المصالح الدائمة والمصالح المؤقتة .
- ٤ - مايسمى بالعلاقات (البطريركية) الأبوية بين العمل والرأسمال .
- ٥ - الطبقة العاملة والدولة البرجوازية .
- ٦ - الطبقة العاملة والسياسات الامبرialisية للدولة البرجوازية (شكل نسبي لـ « الوحدة »).
- ٧ - الطبقة العاملة وال الحرب .
- ٨ - انهيار « التعاون » مع الدولة البرجوازية ، وانبعاث الاشتراكية الثورية .

لم تؤد المرحلة الأولى من الحرب إلى ظهور الأزمة الرأسمالية (علماً أن بوادر هذه الأزمة لم تكن منظورة إلا من قبل أكثر المفكرين ذكاءً ولمعية في معسكرى البرجوازية والبروليتاريا ، على حد سواء) ، بل أنها أدت إلى انهيار الأمية « الاشتراكية ». وقد حاول العديدون تفسير هذه الظاهرة ، منطلقين فقط من تحليل العلاقات الداخلية في كل قطر ، إلا أن مثل هذا التفسير لم يكن مقنعاً بأي درجة من الدرجات . ذلك أن انهيار الحركة البروليتارية ، إنما جاء نتيجة للوضع غير المتكافئ لـ « تروستات الدولة الرأسمالية » ضمن حدود الاقتصاد العالمي .

وكما أن من المستحيل فهم الرأسمالية الحديثة وسياساتها الامبرialisية ، بدون تحليل الاتجاهات الرأسمالية العالمية ؛ كذلك ، يتعدى فهم الاتجاهات الأساسية في الحركة البروليتارية بدون تحليل الرأسمالية العالمية .

يتضمن الرأسمال وجود العمل . ويتضمن العمل وجود الرأسمال . وأسلوب الانتاج الرأسمالي هو ليس إلا علاقة معينة بين الناس ، بين طبقات اجتماعية يتضمن كل منها وجود الآخر أيضاً . منظوراً إلى الأمر من هذه الزاوية ، فإن الرأسماليين والعمال ، على حد سواء ، هم أعضاء ، أجزاء مكونة ، وأقطاب لنفس المجتمع

الرأسمالي . اذ طالما يوجد مجتمع رأسمالي ، فإنه توجد كذلك ، علاقة اعتماد متبادلة بين هذه الطبقات المتصارعة . انه نوع من اعتماد متبادل يعبر عن نفسه في تضامن نسبي لمصالح متعارضة في الجوهر . هذا « وحدة » في المصالح ، هو تضامن المرحلة . وهو ليس ذلك التضامن الثابت الدائم الذي يجعل أعضاء الطبقة الواحدة متلاحمين فيما بينهم . ان الاقتصاد السياسي البرجوازي ، ومعه أتباعه « الاشتراكيون »، ينظرون إلى ما هو مرحلٍ مؤقت وصادفٍ في الصراع الطبقي الدائري على نطاق اجتماعي ، وكأنه جوهرٍ وأساسٍ . انهم يرون الأشجار ، فيتوهمون انها الغابة ، وبذلك ينحدرون - لا مناص - إلى حمأة توابع تافهة في فلك رأس المال المالي .

إليكم مثالاً على ذلك . في بداية عصر الرأسمالية ، كما يعرف الجميع ، كانت الطبقة العاملة ابتدأت ل渥ها في الظهور ، وشرعت في تمييز نفسها عن أرباب العمل الصغار . وكان ما يسمى بالعلاقات البطيريكية (الأبوية) ، هو السائد في العلاقة بين السيد والعامل . في ذلك العصر ، طابق العامل مصالحه بمصالح سيده المستغل (بالكسر) إلى حد بعيد .

ولم تكن هذه المطابقة بين مصالح متعارضة كلياً في الجوهر ، تخري معلقة في الهواء ، بالتأكيد ، بل كان لها أساس واقعي جداً . « كلما كان عمل مصنوع « نا » أفضل فإن ذلك بالنسبة لي هو الأفضل ». هكذا اعتقاد العامل أن يفكر في تلك الأيام . وهو في منطقه هذا يستند إلى امكانية رفع اجر العمال مع كل زيادة حاصلة في مجموع النظيم التي يتحققها مشروع معين .

ونحن نجد السايكلولوجيا ذاتها في أنواع أخرى . إذ ما هو ، في الواقع ، جوهر ما يسمى - دعونا نقول - بـ« ايديولوجيا الحرفة » « Craft Ideology » لنقابات العمال الانكليزية ؟ اتنا نجد هنا في الجوهر، الفكرة ذاتها : انتاج « نا » - هكذا يقولون -

ومجال «نا» الانساجي ، الذي يضم العمال والصناعيين على حد سواء ، هو ما ينبغي أن ينبعج ويزدهر قبل أي شيء آخر . ولا ينبغي التسامح ازاء أي تدخل لعناصر خارجية .

ونحن في الأزمنة الحديثة ، نجد شبيهاً لهذه الوطنية Patriotism المحلية النقية ، في المشاريع ذات العمل الفني عالي المهارة . من هذه المشاريع ، على سبيل المثال ، مصانع داعية اللا عنف الامريكي المعروف (فورد) ، (وهو بالنسبة ، مقاول حرب) . ان اختيار العمال لهذا المصنع يجري بدقة فائقة . ويستلزم هؤلاء العمال اجوراً عالية ، ومحصلون على مكافآت ، ويشاركون في الأرباح ، ولكن شريطة أن يكونوا مرتبطين بالمصنع وخاضعين له . وبالتالي ، يكون العمال المخدوعون «منذوريين » لأسيادهم .

ومن الممكن ملاحظة الظاهرة ذاتها على نطاق أوسع ، فيما يسمى بالسياسة الحمائية للطبقة العاملة وسياستها في حياة «الصناعة الوطنية» ، «العمل الوطني» .. الخ . وتأخذ هذه الايديولوجيا بباباً جزءاً كبيراً من العمال الاستراليين والأمركيين : «اننا» (أي العمال والرأسماليون على حد سواء) ، نهتم بصناعة «نا» الوطنية - كما يقولون - بدرجة متساوية . اذ كلما كانت أرباح أصحاب العمل الذين يستخدموننا أكبر ، فإن أجورنا ستترتفع أكثر .

وفي عملية الصراع التنافسي بين المشاريع المختلفة ، لا يكون الوضع واحداً ومتشارحاً في كل مكان . فالمشاريع التي تستخدم عملاً ذا مهارة عالية ، تتحل المراكز المتقدمة على الدوام ، وتحتاج دائمًا بامتيازات استثنائية . ان حصتها من القيمة الرائدة التي يجري انتاجها في المجتمع ككل ، هي حصة كبيرة بدرجة غير متناسبة . إذ أن هذه المشاريع تستلم أرباحاً نفاضلية مميزة ، من جهة ، فضلاً عن ريع الكارتيل Car-tel Rents من جهة أخرى (بقدر ما يدور حديثنا عن أزمنة حديثة) . وبذلك يجري

خلق أساس مادي للارتباط المرحلي بين مصالح الرأسمال والعمل في فرع معين للإنتاج ، وهي حالة تتجلى في كون العمال لا يعطون الرأسمال عملاً يقوم على أساس الواجب ، بل عملاً يقوم على أساس الحب .

ومن نافل القول ، ان « تضامن مصالح » من النوع الذي يقوم بين الرأسالي والعامل ، هو تضامن ذو طابع مؤقت ، وهو تضامن ليس بوعه (من زاوية « ما ينبغي أن يكون ») ان يقرر سلوك البروليتاريا . ولthen ظل العمال يتمسحون بأذىال أصحاب أبداً ، فإنهم لن يفلحوا في تنظيم اضراب واحد على الاطلاق ، وسيتمكن أرباب عملهم متفردين ، من الحق الهزيمة بهم ، بعد أن قاموا برشوتهم كلاً على انفراد .

على أية حال ، فمادامت البروليتاريا لم تتعلم الآن بعد ، كيفية التمييز بين المصالح المحلية والموقته ، وبين المصالح العامة والدائمة ؛ فإن مفهوماً ضيقاً كهذا ، يجد منفذًا له بين صفوفها . ولا تمنى هذه الأفكار بالهزيمة إلا حين يتحقق الصراع الطبقي مدى عظيماً ، محطاً التعصب المحلي الأعمى ، لاحقاً صفوف العمال موحداً ايابهم ، وزاجأاً بهم - باعتبارهم طبقة - في معارضة حادة ضد الرأساليين - باعتبارهم طبقة أيضاً . بهذه الطريقة جرى التغلب على سايكلولوجيا المرحلة البطيريكية ، حين تعرضت للتدمير رابطة الوحدة بين العمال ورب المشروع الفردي . وبهذه الطريقة أيضاً ، تم دحر « ايديولوجيا الحرفة » في النقابات التي تنظم عملاً مهرة .

مع ذلك ، فإن نهاية القرن التاسع عشر الذي حطم رابطة الوحدة بين الرأساليين والعمال إلى حد كبير ، ووضع هاتين الطبقيتين وتنظيماتها في مواجهة بعضها ، باعتبارهما - من حيث المبدأ - معادين لبعضهم طبقياً وتنظيمياً ؛ لم يحطم بعد رابطة الوحدة بين الطبقة العاملة وبين أضخم تنظيم للبرجوازية : الدولة الرأسالية .

لقد تجسّد التعبير عن صلة الطبقة العاملة بهذا التنظيم ، في ايديولوجيا وطنية

العمال « وطنية اجتماعية » ، وفي فكرة « وطن الأسلاف » الذي يفترض أن تقدم الطبقة العاملة له آيات الولاء بعد ما جرى عرضه آنفًا ، فإن الأساس المادي لهذه الظاهرة ، سيصبح واضحاً ، إذا نحن انتبهنا إلى ميدان الاقتصاد العالمي برمته .

لقد رأينا أن الصراع التنافي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، تحول إلى حد بعيد ، نحو الأسواق الخارجية ، أي ، أنه أصبح تنافسياً في السوق العالمي . وبهذا فإن تنظيم الدولة للرأسمال ، و« وطن الأسلاف » الذي تحول إلى تروست الدولة الرأسمالية ، هو الذي احتل مكان المشروع الفردي ، وظهر على الحلبة الدولية بكل جهازه وعدته الثقيلة الخرقاء .

من هذه الزاوية ، يتبعن علينا النظر بالأساس ، إلى السياسة الكولونيالية للدول الامبرiale .

ثمة رأي يسود أوساط العديد من الاميين المعتدلين ، مفاده أن السياسة الكولونيالية لم تجلب للطبقة العاملة سوى الأذى ، وهذا ، فإن من الواجب معارضتها .

من هنا تلك الرغبة الطبيعية لاثبات أن المستعمرات لم تعط ربحاً على الاطلاق ، وإنما تشكل عائقاً حتى من وجهاً نظر البرجوازية .. الخ . ويدعم كاوتسكي ، على سبيل المثال ، وجهة نظر من هذا النوع .

ولسوء الحظ ، فإن النظرية تعاني من نقص واحد ، بالتحديد ، كونها مغلوبة مئة بالمائة . لقد درت السياسة الكولونيالية دخلاً ضخماً على القوى العظمى ، أي ، على طبقاتها الحاكمة ، وعلى « تروست الدولة الرأسمالية ». وهذا السبب هو الذي يدفع البرجوازية إلى انتهاج سياسة كولونيالية . وبها أن القضية على هذه الشاكلة ، فثمة - اذن - امكانية لرفع اجرع العمال على حساب غزو واستغلال الناس في المستعمرات بوحشية .

هكذا هي بالضبط ، نتائج السياسة الكولونيالية للقوى العظمى . لقد تم تسديد قائمة ديون هذه السياسة ، ليس من قبل العمال الأوروبيين ، ولا من قبل عمال انكلترا ، بل من قبل الشعوب الصغيرة في المستعمرات . وفي المستعمرات ، لا في أي مكان آخر ، تركرت كل دموية وفحشاء ورعب وعار الرأسمالية . كل مهازل وجشع ووحشية الديمقراطية الحديثة . إن العمال الأوروبيين ، منظوراً إليهم من زاوية تلك المرحلة ، هم الرابحون ، لأنهم استلموا زيادات اضافية على أجورهم بفضل « الازدهار الصناعي » .

وكل « الازدهار » النسبي للصناعة الأوروبية - الأمريكية ، أنها كان مشروطاً بحقيقة واحدة لغير ، هي وجود صمام أمان ينفتح على شكل سياسة كولونيالية . وبهذه الطريقة أدى استغلال « الشخص الثالث » (المتجون السابقون للرأسمال) والعمل الكولونيالي ، إلى ارتفاع أجور العمال الأوروبيين والأمريكيين .

لابد هنا من الاشارة إلى حقيقة بالغة الأهمية هي : تروستات الدولة الرأسمالية !

لم تحقق جميعها نجاحاً متساوياً في صراعها من أجل المستعمرات ، وأسوق الريع ، وأسوق المواد الأولية ، و المجالات استثمار الرأس المال والعمل الرخيص . فبينما استطاعت انكلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، الانطلاق قديماً إلى الأمام ، في استيلائها الظافر على السوق العالمي ، فإن كل الجهود الجبارية التي بذلها امبرياليو روسيا وايطاليا ، كانت أضعف من أن تتحقق لها النجاح المطلوب . وبهذه الطريقة ، تسنى لبعض قوى امبريالية عظمى أن تحتل مكان الصدارة ، في زعامة الاحتكار العالمي . لفدي ثابت هؤلاء للآخرين انهم « فوق المنافسة » .

ان الوضع من الناحية الاقتصادية ، يبدو على هذه الشاكلة . ففي الصراع من أجل السوق العالمي ، يتم تقسيم القيمة الزائدة العالمية . وكما هو الحال في إطار « الاقتصاد القومي » ، كذلك هو الحال ضمن حدود الاقتصاد العالمي أيضاً .

فالمنافس الأقوى (الذي تزداد قوته بفعل عوامل عديدة متنوعة من قبل : بنية الانتاج ، قوة جهاز الدولة العسكري ، الموقع الملائم بفضل وجود « احتكارات طبيعية » .. الخ) ، يستلزم أرباحاً فائقة Super-profits ونوعاً من الربح التفاضلي dif-frential profit (بسبب بنية الانتاج المتفوقة) ، ونوعاً من ريع الكارتيل Cartel rent (بسبب ضغط الجهاز العسكري الذي يحمي الاحتكارات) .

وتكون الأرباح الفائقة التي تحصل عليها الدولة الامبرالية ، مصحوبة بارتفاع في اجور الفئة الخاصة من الطبقة العاملة ، التي يأتي في مقدمتها ، العمال الماهرون .

وبالامكان ملاحظة ظاهرة كهذه في الماضي أيضاً . فلقد لفت (فردریک انجلز) الانتباه اليها ، حين أشار إلى الوضع الاحتکاري لانگلترا في السوق العالمي ، وإلى التزعة المحافظة لدى البروليتاريا الانكليزية ، التي نجمت عن ذلك . وعلى أساس هذه المصلحة النسبية لبروليتاريا البلدان الاستعمارية ، نمت صلة البروليتاريا بتنظيم الأسياد للدولة البرجوازية الامبرالية وأصبحت أقوى . وتجلت هذه السایکولوجیا في الأدب الاشتراکي عبر وجهة النظر « القومیة » للاشتراکین الديمقراطيين الاتهازین . وكانت هذه « الحکمة القومیة » التي یجري التأکید عليها في كل مناسبة ، لاتعني سوى التخلی الكامل عن وجهة النظر المارکسیة الثوریة .

لقد نظر مارکس وانجلز إلى الدولة باعتبارها تنظیماً للطبقة الحاکمة . لسحق الطبقة المضطهدة بالدم والحدید ، وافتراض هذان المفكران أن مجتمع المستقبل سيخلو من الدولة اطلاقاً لسبب بسيط هو عدم وجود طبقات في ذلك المجتمع . لكن مارکس وانجلز ، في الواقع ، طالباً - وهم على صواب - بجهاز قوي لسلطة دولة الطبقة العاملة في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا الانتقالية ، حين تكون البروليتاريا هي الطبقة الحاکمة بصورة مؤقتة ، وذلك من أجل ابقاء الطبقات المخلوعة مقيدة وعاجزة . مع ذلك ، فإن موقفهما من جهاز دولة القمع البرجوازية كان ينطوي على

كراهية جد عميقة . ومن هذه الزاوية ، فإنها انتقدا اللاساليين و « رجال الدولة » الآخرين ، دون هواة . وتوجد علاقة لاشك فيها ، بين هذه النظرة الثورية وبين الموضعية الشهيرة في « البيان الشيوعي » التي تقول أن العمال لاوطن لهم .

ان اشتراكيي الماركسية السطحيين ، أحالوا هذا الموقف الثوري لماركس وانجلز ، إلى رفوف الأرشيفات . وظهرت بدلاً عنه ، نظريات « الوطنية الحقيقة » و « فن الحكم الحقيقي » التي لايمكن تمييزها ، بأي حال من الأحوال ، عن أكثر أشكال الوطنية ابتدأاً ، وعن أحط فن للحكم ثارسه البرجوازية الحاكمة . وليس مثل هذه الايديولوجيا إلا نتيجة عضوية لمشاركة البروليتاريا في « سياسة الأمة العظيمة » لتروستات الدولة الرأسمالية .

ولاعجب إذا قامت الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الرئيسية ، وهي الطبقة المربوطة بالأغلال إلى عجلة سلطة الدولة البرجوازية ؛ بمد يد العون إلى هذه الأخيرة ، بعد اندلاع الحرب العظمى . فالتطور السابق برمته ، كان بعد البروليتاريا للقيام بذلك . وقد جرى إيصال البروليتاريا إلى هذا الموقف عن طريق صلتها بتنظيم الدولة لرأس المال المالي .

بيد أن الحرب نفسها ، .. الحرب التي ما كان لها أن تندلع لو لا أن البروليتاريا أعطت موافقتها الضمنية عليها ، أو لو أن البروليتاريا أبدت ضدتها ما يكفي من السخط المطلوب ، أثبتت للبروليتاريا أن حصتها في السياسة الامبرialisية ، لاتساوي شروى نمير ، بالقياس إلى الجراح التي خلفتها الحرب .
وبهذه الطريقة حدث أن ظهرت الأزمة الامبرialisية ، وحدث أن تمت الولادة الجديدة للاشتراكية البروليتارية .

لقد أسفرت الامبرialisية عن وجهها الحقيقي للطبقة العاملة في أوربا . وإذا كانت جرائمها البريرية المدمرة والمخربة ، اقتصرت حتى الآن ، وبصورة كلية تقريباً ، على البربرة من سكان المستعمرات ، فإنها الآن تندفع نحو كادحي أوربا ،

لتذيقهم صنوف الرعب التي يسبها التعطش الدموي للسلطة حين ينفلت من عقاله .

وما قيمة القروش الاضافية التي حصل عليها العمال الاوريبيون جراء السياسة الكولونيالية للامبرالية ، مقارنة بمالايين القتلى من العمال المذبوحين ، وبالبلايين من اموال مهدرة التهمتها الحرب ، وبالضغط الوحشي للعسكرية الواقعة الصفيقة ، والتخييب المتعمد للقوى المنتجة المنهوبة ، وتكليف المعيشة المرتفعة ، والتضور جوعاً حتى الموت !

لقد دمرت الحرب آخر سلسلة تربط العمال بالأسيد . لقد دمرت خضوعهم العبودي للدولة الامبرالية .

وتم التغلب على الثغرة الأخيرة في فلسفة البروليتاريا : تمسكها ، ضيق الأفق ، بالدولة القومية ، ووطنيتها . ان المصالح المرحلية والفائدة المؤقتة التي توفر للعمال من سرقات الامبراليين ، ومن صلاتهم مع الدولة الامبرالية ، تصبح ثانوية الأهمية ، بالمقارنة مع المصالح الشابة والعامنة للطبقة ككل ، ومع فكرة الثورة الاجتماعية للبروليتاريا العالمية التي أطاحت بدكتاتورية رأس المال المالي بأيد تحمل السلاح ، ودمرت جهاز دولتها ، وأقامت بدلاً عنه سلطة جديدة ، هي سلطة العمال ضد البرجوازية .

وبدلاً عن فكرة الدفاع عن حدود الدولة البرجوازية أو توسيعها ، وهي الفكرة التي كبلت بالأغلال القوى المنتجة للاقتصاد العالمي ، فإن هذه السلطة تطرح شعار الغاء حدود الدولة ودمج كل الشعوب في عائلة اشتراكية واحدة . وبهذه الطريقة تنبع البروليتاريا ، بعد معاناة ألمية وببحث طويل ، في ادراك مصالحها الحقيقية التي تقودها عبر الثورة إلى الاشتراكية .

الفصل الخامس عشر

خاتمة

يشق التاريخ طريقه عبر التناقضات . ويتطور هيكل الوجود التاريخي ، والبنية الاقتصادية للمجتمع عبر التناقضات كذلك . وتعاقب التشكيلات ، الواحدة تلو الأخرى ، بصورة ابدية . ان كل شيء لا يملك إلا وجوداً زائداً ، حسب . وتخلق قوة الحياة الديناميكية ، الجديد ، المرة تلو الأخرى باستمرار . . . ذلكم هو قانون الواقع الجوهري .

وديالكتيك هيغل ، الذي أوقفه ماركس على قدميه ، يملك قيمة لهذا السبب بالذات . انه أدرك ديدلكتيك الحياة ، وحلل الحاضر بشجاعة ، دون أن تربكه أو تعوقه الحقيقة التي تفيد بأن كل وجود قائم ، يخفي داخل ذاته ، بذرة دماره الذاتي . « أصبح الديالكتيك بشكله المعنى ، موضة في ألمانيا ، لأنه بدا وكأنه يمجد ويعظم الوضع الراهن للأشياء . والديالكتيك في شكله المنطقي ، يشكل فضيحة وشائياً مقيناً ، بالنسبة لعالم البرجوازية ولأساتذتها النظريين ، لأنه في شموليته ، ينطوي على اعتراف ايجابي بالوضع الراهن للأشياء ، وفي الوقت نفسه كذلك ، على الاعتراف بنفس ذلك الوضع وباحتمالية انتهائه . وأنه يعتبر كل شيء اجتماعي متتطور تاريخياً ، وكأنه في حركة دفقة fluid movement وهذا ، فإنه يأخذ بالاعتبار طبيعته

المرحلية ، مثلما يأخذ بالاعتبار وبدرجة مماثلة ، وجوده المؤقت . ولأن الديالكتيك لا يسمح لشيء أن يخدعه ، فهو انتقادي في جوهره ، ثوري في روحه » .

هكذا تحدث ماركس في مقدمته للمنجلد الأول من رأس المال . ولقد مررت سنوات كثيرة منذ ذلك التاريخ . وها نحن نسمع الآن طرقات مستقبل جديد يقمع باب التاريخ . ان المجتمع المعاصر الذي يطور القوى المنتجة إلى درجة ضخمة بهائلة ، ويعزو باقتدار عوالم جديدة باستمرار ، ويخضع الطبيعة لسيطرة الإنسان بدرجة لم يسبق لها مثيل ، يبدأ بالسقوط - في ذات الوقت - في القبضة الرأسمالية .

ان التناقضات المتأصلة في جوهر الرأسمالية ذاته ، والتي تظهر في حالة جنينية في مراحل تطورها الأولى ، تشرع في النمو ، ويتسع مداها مع كل مرحلة من مراحل الرأسمالية . وتبلغ هذه التناقضات في مرحلة الامبرالية ، درجات صارخة تتفقا العين . ان القوى المنتجة بحجمها الراهن ، تطلب بدأب وأصرار ، علاقات انتاج جديدة . ولا مفر لدرع الرأسمالية وغضائها من الانفجار المحتموم ، في نهاية المطاف .

لقد مكن عصر رأس المال المالي ، كل العناصر المؤلفة لسوء التوافق والعجز عن الانسجام ، الكامنين في التنظيم الرأسمالي ، من المقاومة والصمود واظهار التفوق على أفضل وجه ممكن . وحين ظهرت الرأسمالية وعراضها الطيفي : البرجوازية ، كقوة تقدمية ، في الأزمنة السابقة ، فإنها كانت في وضع يمكنها ، جزئياً ، من اخفاء نواقصها الذاتية الداخلية ، عن طريق مقارانتها لنفسها بالتلخّل وسوء التكيف القائمين في العلاقات السابقة للرأسمالية . وقد سحق الانتاج الكبير المجهز بالأدوات ضخمة ، جماعات الحرفيين وأساليبهم الفقيرة المختلفة ، دون أدنى رحمة . ولم تكن هذه العملية المؤللة إلا انهياراً لأشكال الانتاج قبل الرأسمالي . من جهة أخرى ، فإن وجود تلك الأشكال ، أي الأشكال المختلفة لـ « أطراف ثلاثة » third persons بحد ذاتها ، في عملية الانتاج الرأسمالي ، سمح للرأسمالية بتوسیع مجال نفوذها « سلմياً » ، بدون فضح القيد التي يفرضها غطاؤها الرأسمالي ذاته على التطور

الاقتصادي . وهذا يفسر سبب عدم ظهور السمات العامة للتناقضات الملزمة لجذور الرأسمالية - بما هي عليه - والتي تشكل « قانوناً » لها ، بأقصى شكل حاد ممكن ، إلا في تلك المرحلة من التطور الاقتصادي ، التي مزقت الرأسمالية فيها الأقمة التي تقيدتها ، وذلك حين لم تعد الشكل السائد للحياة الاجتماعية - الاقتصادية ، حسب ، بل أنها أصبحت الشكل العام للعلاقات الاقتصادية كذلك . أي - بكلمات أخرى - حين ظهرت الرأسمالية كرأسمالية عالمية . ان التناقضات الداخلية للرأسمالية تتبدى بقوة دراماتيكية ، الآن ، حسب . وليست المزرات العنيفة التي يشهدها العالم الرأسمالي اليوم ، وهو يغرق في الدم ويعاني سكرات الموت وسط آلام مبرحة ، إلا التعبير عن تلك التناقضات القائمة في النظام الرأسمالي ، والتي ستؤدي إلى انفجاره على المدى البعيد .

ولم تأت الرأسمالية جهداً في التغلب على فوضاها الذاتية ، عن طريق ضغط هذه الفوضى الذاتية في إطار القبضة الحديدية لتنظيم الدولة . بيد أنها أطلقت ، في الواقع ، سراح كل شياطين الصراع العالمي من قمقها ، حين عمدت إلى الغاء المنافسة على نطاق الدولة .

لقد حاولت الرأسمالية تدجين الطبقة العاملة وتخفيف التناقضات الاجتماعية ، بتحفيض قوة ضغطها وغليانها بمساعدة الصمام الكولونيالي . ولئن استطاعت إنجاز هذه المهمة لوهلة ، إلا أنها بذلك أعدت العدة لأنفجار الرجل الرأسمالي بأكمله . لقد حاولت الرأسمالية تكيف تطورقوى المنتجة مع حدود استغلال الدولة ، وبلحائط ، لتحقيق ذلك ، إلى شن غزوات امبريالية . لكنها لم تثبت سوى عدم قدرتها على حل تلك المشكلة ، حتى ولا عبر طرقها الخاصة .

ولئن ضاعفت الرأسمالية من جبروت النزعة العسكرية بدرجات خطيرة وهائلة ، ولئن زجت بملابيح الرجال المسلحين في حلبة التاريخ ، إلا أنها لم تستطع ، مع ذلك ، الحيلولة دون شروع تلك الأسلحة في الارتداد ضد الرأسمالية نفسها .

فجتمع الناس الغفيرة التي دجنتها الرأسمالية وجعلتها سهلة الانقياد ، أقبلت على الحياة السياسية ، وصارت ترفع أصواتها بصورة متزايدة .

ان أولئك الذين تصلبو في اتون المعارك التي فرضها الأسياد عليهم ، . . . أولئك الذين الغوا مواجهة الموت في كل لحظة ، يشرعون الآن في تحطيم جبهة الحرب الامبرالية ، بالشجاعة ذاتها ، عن طريق تحويلها إلى حرب أهلية ضد البرجوازية . وهكذا ، فالرأسمالية التي توصل ترکز الانتاج إلى ذرى غير معهودة ، وتخلق جهازاً مركزاً للإنتاج ، تهيء في الآن ذاته ، اعداداً غفيرة من حفارى قبرها الذاتيين . وفي صراع الطبقات العظيم ، تجري ازاحة دكتاتورية رأس المال المالي ، واقامة دكتاتورية البروليتاريا بدلاً عنها .

« لقد دقت ساعة الملكية الرأسمالية . وأولئك الذين يصادرون حقوق الملكية ، يتعرضون ، الآن ، هم أنفسهم ، لمصادرة ملكيتهم » .

المحتويات

5	* مقدمة
13	* نهيد
القسم الأول	
15	* الاقتصاد العالمي وعملية تدويل الرأسمال
الفصل الأول	
17	* تعريف الاقتصاد العالمي
الفصل الثاني	
32	* نمو الاقتصاد العالمي
الفصل الثالث	
72	* الأشكال التنظيمية للاقتصاد العالمي
القسم الثاني	
89	* الاقتصاد العالمي وعملية قومنة رأس المال
الفصل الرابع	
91	* البنية الداخلية لـ «الاقتصادات القومية» وسياسة التعريفة
الفصل الخامس	
117	* أسواق البيع العالمية وظروف البيع المتغيرة

الفصل السادس

* السوق العالمي للمواد الأولية ، والتغير في ظروف شراء المواد 128
الفصل السابع

* الحركة العالمية لرأس المال ، والتغير في الأشكال الاقتصادية للصلات العالمية 138
الفصل الثامن

149 * الاقتصاد العالمي والدولة «القومية»
الفصل الثالث

* الامبرالية كإعادة انتاج للمنافسة الرأسمالية على نطاق أكبر . 159
الفصل التاسع

160 * الامبرالية كمفهوم تاريخية
الفصل العاشر

* اعادة انتاج عمليات تركز وتمرز رأس المال على نطاق عالمي 169
الفصل الحادي عشر

177 * وسائل الصراع التنافسي ، وسلطة الدولة
الفصل الرابع

* مستقبل الامبرالية والاقتصاد العالمي 189
الفصل الثاني عشر

191 * «ضرورة» الامبرالية ، و«ما فوق الامبرالية» Ultra - imperialism
الفصل الثالث عشر

210 * الحرب والتطور الاقتصادي
الفصل الرابع عشر

235 * الاقتصاد العالمي والاشتراكية البروليتارية
الفصل الخامس عشر

245 * خاتمة

هذا الكتاب

لابدّ من تعرّف إلى بوكارين ، ولا موقعه النظري إلى تبيّن . يكفي أن قال عنه لينين ، إنه [أي بوكارين] أفضّل منظر اقتصادي ماركسي ، عهد ذلك .
ويكفي أيضًا أن يكون بوكارين من بين القلائل الذين اطلعوا على مسودة كتاب لينين «الامبرالية أعلى مراحل الرأسمالية» ، وان يقدم بوكارين الكثير من الملاحظات التعديلية إلى لينين .

لقد حُجب بوكارين طويلاً . والكتاب الذي نقدمه للقراء ، رغم قدمه ، مايزال راهنًا من عدة نواح ، وبخاصة آليات عمل السوق الرأسمالي العالمي ، حيث يجري اليوم نبذ الفكرة النظرية القديمة القائلة بانقسام السوق العالمي إلى سوق رأسمالي وسوق اشتراكي .

إن كتاب بوكارين الحالي أغنى من أن يُعرف في سطور ، وترك النص للقارئ لكي يتعرّف على التراث الماركسي العميق الذي حاول ستالين أن يجز عنقه ، ويغيبه من التاريخ ، دون جدوى ..

مركز الابحاث
والدراسات الاشتراكية
في العالم العربي

Mouyn